المجلة الدولية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية

Revue internationale d'études humaines, sociales et économiques

Numéro 01, Février 2019 **العـــدد الأول: فيفري 2019**

مجلة نصف سنوية

تعنى بالبحوث و الدراسات الأكاديمية

7365 شـــارع سانت ليونارد ، H1S2A5

مونتريهال – الكيـــك – كنـدا

الهاتف : 15144679375+

WWW.REVUEHSE.COM

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

و الاقتصادية

مجلة علمية محكمة تعني بدراسة العلوم الإنسانية و الاقتصادية و الاجتماعية، هدفها نشر كل الثقافات و الأفكار الأكاديمية ذات البعد الإنساني و الاجتماعي و الاقتصادي بشتى فروعه ، وكذا الرقي بالبحث العلمي الأكاديمي من خلال نشر مختلف الإسهامات العلمية المتميزة شرط أن يكون البحث المقدم خاضعاً لأسس البحث العلمي وشروطه،وتتوافر فيه الأصالة العلمية والدقة والجدية ، وتحترم فيه قواعد النشر الخاصة بالمجلة

Revue internationale d'études humaines, sociales et économiques

Revue scientifique destinée à l'étude des sciences humaines, économiques et sociales, dont l'objectif principal de publier des thématiques actuelles et originales ainsi sur l'aspect humaines sociales et économique sur les problèmes contemporains. L'idée est de constituer un débat entre les chercheurs et les intellectuels partout dans le monde. pour enrichir et développer les recherches scientifiques.
Une revue scientifique ouverte à tous les chercheurs qui s'intéressent au développement et à la diffusion des connaissances qui s'inscrivent dans les orientations de recherche de la revue.

7365 BOUL LACORDAIRE H1S 2A5

Montreal – QUEBEC – CANADA

TEL / +1 514 467 9375

WWW.REVUEHSE.COM

رئيس هيئة تحرير المجلة :

الأستـــاذ . بـوعزيـز الشيــخ

الهيئة الاستشارية :

- أ.د فغرور دحـو : عميد كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران (الجزائ)
- أ.د .رحيم حلو محمد شناوة البهادلي :أستاذ بجامعة البصرة كلية التربية – للبنات قسم التاريخ (العراق)
- د.بحري صابر أستاذ ومحاضر في علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا –جامعة سطيف (الجزائر)
- د.نسيسة فاطمة الزهراء:أستاذ محاضر بجامعة خميس مليانة,عين الدفلى (الجزائر)
- د.بن الدين بخولة / كلية الآداب واللغات ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)
- أ د .فايز صبحي عبد السلام تركي :أستاذ جامعة الملك فيصل كلية الآداب / قسم اللغة العربية (السعودية)
- د .منى خرموش أستاذ محاضر, قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا,جامعة محمد لمين دباغين سطيف(الجزائر)
- أ.د زياد السعد :أستاذ بجامعة اليرموك (الأردن)

هيئة التحرير :

- أ.د حـنــفي عائشة ، باحثة ، جامعة الجزائر (معهد الآثار)
- د.غالمي إيمان ، أستاذة محاضرة بجامعة سوق أهراس (الجزائر)
- د.زرارقة مراد ، أستاذ محاضر بجامعة 08 ماي 1945 قالمة (الجزائر)
- د.شيهان رضوان ، أستاذ محاضر بجامعة حسيبة بن بو علي (الجزائر)
- د. مليكة ناعيم ، أستاذة جامعية مؤهلة (مشاركة) بكلية اللغة العربية ، جامعة القاضي عياض بمراكش (المغرب)
- د. زهرة شتوح ، أستاذة محاضرة في قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة باتنة (الجزائر)
- د . مسيكة لعنان ، أستاذة محاضرة في قسم علم الاجتماع بجامعة بجاية (الجزائر)
- أ.د عثمان منادي ، باحث و أستاذ محاضر بجامعة سوق أهراس (الجزائر)
- د.رشدي دبيلـــــي ، أكاديمي و باحث جزائري

للاتصال و الاستفسار و إرسال المداخلات :

Email : revuehse@gmail.com

موقع المجلة

www.revuehse.com

حقوق النشر محفوظة للمجلة

محتويات العدد :

1 –دور إعادة الهندسة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية	إعــداد : أ/ هجيرة أوبعيش، أ/ أسماء صالحي. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائــر –
2 –دور السلطات الحكومية في تشجيع التمويل التساهمي للحد من عراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إعــداد : د. بلعابد سيف الإسلام النوي مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، –جامعة الجزائر3–
3 –تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية	إعــداد: د. مختار بونقاب ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر د. زواويد لزهاري ، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية جامعة غرداية
4 –التسويق الالكتروني لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة	إعداد الباحث/ حازم احمد فروانة ، أستاذ محاضر–أ– جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان الباحث/ رمضان أبو جزر أستاذ مساعد جامعة الأقصى غزة
5 –قضيّة الصّدق والكذب في التراث النقدي	إعــداد : الأستاذ: ابراهيم فكرون كلية الآداب واللّغــات ، جامعة محمد خيضر– بسكرة– (الجزائر)
6 –مدى نجاعة الأنظمة الواقية من الإفلاس الواقع والمأمول	إعــداد : د. أحمد داود رقية ، أستاذة محاضرة "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تلمسان – الجــزائـــــر
7 –الإنفتاح التأويلي على العمل الإستيطيقي عند مارتن هايدغر	إعداد : الأستاذة: نعيمة هدية – طالبة دكتوراه أستاذة فلسفة معاصرة / جامعة تلمسان – الجـزائـر –

8 –البرامج التلفزيونية الساخرة في الوطن العربي بين النقد الجريء و مهنية الإعلام	إعـداد : زينة بولطيف – طالبة بمرحلة الدكتوراه سنة ثالثة – جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3 – الجزائـر –
9 –الشـاعر الجـاهلي ومعادله الموضوعي وصف القطاة أنموذجا	إعـداد : الدكتور: عبد الرحمان خلدون جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

الإنفتاح التأويلي على العمل الإستيطيقي عند مارتــن هايـدغـــر

إعــداد: الأستاذة: نعيمة هدية – طالبة دكتوراه

أستاذة فلسفة معاصرة / جامعة تلمسان – الجــزائــر –

الملخص:

إن الموضوع الهرمينوطيقي من أكثر المواضيع التي إرتبطت بالتجربة الإنسانية،فقد حظي هذا المصطلح من الحظ ماجعل أعظم الفلاسفة يؤسسون له ويرسمون له هدفا في حياة الإنسان أبرزهم :شلايرماخر، دلتاي، هايدغر، بول ريكور، لكن كلٌ إختص بمهام معينة قام بها ليؤسس لهذا المصطلح القاعدة المناسبة له بحثا عن المعنى وصولا للفهم الحقيقي، فعلىغرار كل من تناول الهرمينوطيقا، سنحاول في موضوعنا هذا طرق الباب الهايدغيري للتعرف على حيثيات معالجة مارتن هايدغر لهذا الموضوع، وطرق البحث فيه والإبداع الذي ساهم به في الحقل الفلسفي الهرمينوطيقي، في مقابل الإستيطيقا التي تعتبر حلقة جد مصيرية في فلسفة هايدغر.

الكلمات المفتاحية: الهيرمينوطيقا، الإستيطيقا، هايدغر، الفلسفة، الفهم، المعنى.

Hermeneutic opening to the aesthetic work at Martin Heidegger

BY NAIMA HEDDIA (Phd Student) Contemporary Philosophy - University of Tlemcen -ALGERIA

Abstract /

The hermeneutic question is one of the questions most related to the human experience, which allows the greatest philosophers to establish and they draw a goal in human life, including: Schlleiermacher, Deltay, Heidegger, Paul Ricoeur, but all the tasks assigned to establish the term that suits him in search of meaning and access to true understanding. Like all those who deal with Hermeneutics, we will try on this subject the means of the door Heidegger to identify the treatment of Martin Heidegger The subject and the paths of research and creativity that contributed to the philosophical and hermeneutic field, in exchange for the aesthetic, which is a very important link in Heidegger's philosophy.

Keywords: Hermeneutics, Aesthetics, Heidegger, Philosophy, Comprehension, Meaning

مقدمة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم وكشف الغموض عن مفهوم أساسي تم تداوله عبر التاريخ الفلسفي عموما والتاريخ الديني خصوصا،هذا المصطلح امتلك من الأهمية الكثير ما جعل منه يصبح سرا لكل فلسفة، تحاول في بعض الأحيان الاستناد إليه لتفسير ماهو مبهم وإيجاد طرق تكون واضحة المعالم للوصول إلى نتائج كانت مستعصية، إنه مصطلح الهرمينوطيقا أو التفسير أو فن التأويل،هذا اللفظ الذي تناوله العديد من الفلاسفة القدامى مرورا بشلايرماخر ودلتاي هايدغر وغادامير وبول ريكور، ومازالت هذه الهيرمينوطيقا تطرح أساليبها على الفلسفة وتطبيقاتها،لكن فقط مسمياتها اختلفت فكل فلسفة نطقت باسم يناسب الحقل الذي تم تناول فيه هذه الهرمينوطيقا. بيد أن مجملها كان يسعى لاستخراج المعنى والحفر عنه ومحاولة الوصول إلى الفهم المباشر. إذن في هذا الفضاء نحاول الإستفسار بالمعنى الهيرمينوطيقي عن التناول الهايدغري لهذا المصطلح، وكيف تم إضفاء لمسته الخاصة عليه على غرار كل من سبقوه، خصوصا في المجال الإستيطيقي الذي غاص فيه بعمق كبير، الأمر الذي جعله يستصيغ مفاهيم جديدة و صيغا فلسفية بديلة عن غيره من الفلاسفة التي رسمت له درب الحقيقة المحضة. لذلك نحاول بلورة الإشكال التالي:

ما الذي ميز الفلسفة الهايدغرية عن غيرها من الفلسفات في التناول الهيرمينوطيقي؟

كيف تمكن هايدغر من اقتحام المجال الإستطيقي بآلية التأويل ؟ وهل يمكن قراءة العمل الفني إنطلاقا من استيراتيجية تأويلية والاكتفاء بها في فلسفة مارتن هايدغر؟

سنسعى في موضوعنا هذا إلى طرق الباب الغادامري قبل الباب الهايدغري بغية الكشف عن فلسفته الهيرمينوطيقية و تجلياتها، قصد فهم مجريات العمل التأويلي لديه بدءا من تتلمذه على يدي أستاذه هايدغر ثم استقلاله الفكري عنه والانعراج من خط أستاذه هايدغر. بمعنى أننا سنقرأ غادامير من خلال هايدغر في بعض النواحي من بحثنا.

إن المتتبع لفلسفة غادامير يجزم بأنها استمرارية طبيعية لهيرمينوطيقا هايدغر، حتى أنه صرح ذلك بنفسه عندما أعلن انتسابه لهايدغر و لمشروعه الهيرمينوطيقي [1]. و تتجلى تلك الصلة الوثيقة بين المشروعين الهيرمينوطيقيين من خلال قوله :"بين تحليل هايدغر الزماني للدازين، بحسب إعتقادي، أن الفهم ليس فقط فهما لسلوكيات الذات الممكنة والمتنوعة، بل هو نمط وجود الدازين نفسه. و إنه لهذا المعنى استعمل مصطلح التأويلية هنا. فهو يدل على الوجود الحيوي الأساسي للدازين الذي يشكل تناهيه وتاريخيته"[2] .

الأمر الذي يجعل من غادامير يثمن جهد هايدغر في كون راديكالية أنطولوجيته قادرة على المساهمة في بناء تأويلية تاريخية. و هذا ما عمل على تجسيده في تأويليته، التي تسعى إلى تطوير هذه الأوجه الجديدة لمشكلة التأويلية التي تظهر على خلفية التحليل الوجودي للدازين. ففي الحقيقة والمنهج ينطلق غادامير من الدلالة المتعالية للمشروع الهايدغري، ما يجعل المشكلة التأويلية مشكلة كبيرة، مضيفا إليها بعدا جديدا وذلك بالانطلاق من التأويل المتعالي للفهم.

تعد الفكرة المتضمنة لانتماء المؤول إلى موضوعه و التي لم تتمكن المدرسة التاريخية من تفسيرها بشكل دقيق،قد اتخذت مع هايدغر دلالة عينية حيث يمكن للتأويلية أن تبرهن عليها.

وكذا وصفه لبنية الدازين على أنها مشرع إلقاء يتجه نحو المستقبل من حيث هو ممكنات يسعى دائما إلى تحقيقها، ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للعلوم الإنسانية[3] .

ما استوقف غادامير في المشروع الهايدغري "لم يكن تأويلية الوجود المباشرة أو استعادة مسألة الكينونة بقدر ما كان الفهم الجديد لدائرة التأويلية التي يجب ألا تعد تبعا لمثال الصفحة البيضاء الشديدة التموضع،...ففكرة هايدغر الأساسية تقوم على عد الوصول إلى فهم خال من كل تكهن أمرا عبثيا. وهذا موضوعي، إذ أن الفهم عند الكائن المتناهي، يعني العمل بموجب بعض التصورات المسبقة. لا وجود لتأويل لا يكون منقادا بفهم،...– تبعا– لذلك سيطبق غادامير هذا التقويم الأكثر إيجابية ضمن دائرة التأويلية على إشكالية تأويلية خاصة بالعلوم الإنسانية"[4] .

كما استفاد أيضا غادامير من تجربة الفن عند هايدغر بقوله :"إن تجلي الحقيقة الفريد يحدث في العمل الفني، والإحالة إلى العمل الفني الذي تولد فيه الحقيقة يجب أن تدل بوضوح على أن الحديث عن حدوث الحقيقة هو حديث ذو معنى بالنسبة لهيدغر. لذلك لا تحدد مقالة أصل العمل الفني . نفسها بتقديم وصف مناسب جدا لوجود العمل الفني، بل في الحقيقة أن تحليله يعزز انشغاله الفلسفي المركزي في تصور الوجود نفسه بأنه حدوث الحقيقة"[5]، كما يضيف قائلا :" ما يعرض في العمل الفني يجب أن يكون ماهية الوجود ذاته، فالصراع القائم بين التكشف والتحجب لا يمثل حقيقة العمل الفني وحده، بل يمثل حقيقة كل موجود...فالحقيقة مثلها مثل اللاتحجب، هي دائما هذا التقابل القائم بين التكشف والتحجب"[6] .

إن الوصف الفينومينولوجي لبنية الفهم المسبقة كما اقترحه هايدغر، ينطوي على استبصار أصيل وعلى درجة من الدقة والصحة، عندما كشف عن كونها مجرد قراءة لما هو موجود أمامنا، فالقضية ليست قضية صيانة أنفسنا في مواجهة التراث الذي يكشف عن ذاته من خلال النص، وإنما الاحتراز من أي شيء

يحول بيننا وبين فهم التراث بناءا على موضوعه ، و سيادة الأحكام الخفية التي تمنعنا من الإستماع لما يقوله لنا[7] .

إن مشكلة هيرمينوطيقا الحدوث كما يرى غادامير، تتمثل في تقويض الافتراضات الميتافيزيقية المتعلقة بمفهوم الأساس والذاتية، إذ يقول في هذا المعنى:" كان الأولى في مشروع هيدغر حول الأنطولوجيا الأساسية أن يضع مشكلة التاريخ في مقدمة أولياته. ولكن ظهر عاجلا أن أهمية هذه الأنطولوجيا الأساسية لا تتمثل في كونها حلا لمشكلة التاريخية، ولا في كونها، بالتأكيد، تأسيسا للعلم، ولا في كونها، كما هو الحال مع هوسرل، تأسيسا جذريا نهائيا للفلسفة ذاتها، بل لكونها بالأحرى الفكرة الكلية عن التأسيس ذاته التي خضعت لعملية قلب كلية"[8] .

إن ما لفت انتباه غادامير، هو النظرة الوحدوية لفكر هايدغر ونتائجها الهيرمينوطيقية، فالفهم في نظره مشروع، حيث يتمتع كل من العارف والمعروف أي بنمط وجود تاريخاني.

إلا أن هذا المشروع لا يرجع فقط على الذات، إلى مشروعي أنا، بل هو أيضا محصلة لعمل التاريخ، بمعنى الانتماء إلى تراث ما. فالفهم ليس منهج بقدر ماهو حدث أو مشاركة، فهو عملية تشاركية. ففي حديثه عن الانتماء إلى التراث لا يسعى غادامير إلى جعله مصدرا لتبرير مشروعية هذا النوع من المعرفة، بل يعترف دائما بوجود معايير محايثة للمعرفة العلمية، التي ترجع إلى المنهج. ويؤكد على استحالة تحقيق تطابق تام بين الانتماء الأنطولوجي للتاريخ مع التبعية العاطفية والمشاركة الوجدانية[9] ، لأن الانتماء يعني شيئا آخر غير التبعية إلى هذا الحكم المسبق أو ذاك الذي يمكن السيطرة عليه في بعض الأحيان، بل هو شرط أنطولوجي للتناهي، أي الاستحالة التي تضمن الأساس الأخير لجميع مشاريع المعنى. إلا أن الحديث عن الضمان والأساس أمر عرضي مسبقا، لأن هذه المصطلحات قد خانت نسيان الزمانية، فما تسعى هيرمينوطيقاغادامير إلى تثمينه هو تلك الإنتاجية للزمانية والتاريخ، حتى يتسنى له زعزعة الضمانة التي تقودنا إلى إدراك الفهم بمعاني المنهج والأداتية، وتؤثر أيضا على فهم التراث الذي يفهم عادة كما لو كان موضوعا للبحث، ففي كل فهم يوجد التراث والحدوث، ونسيانهما كما يرى غادامير، يعني أن نتعرض بصورة عمياء لسلطان الأحكام المسبقة التي لم يتم السيطرة عليها بعد[10].

إذا كان كتاب الحقيقة والمنهج قد تأثر بفينومينوجيا الوجود في كتاب الوجود والزمان لهيدغر، وهذا ما أكده غادامير عندما أعلن طواعية انتسابه إلى المشروع الهايدغري. فإن هذا لا يعني أن تأويليته كانت مجرد نقل وتقليد لأفكاره، وإنما اتخذ بعض منجزات الهيرمينوطيقاالهايدغرية كمنطلقات رسمت مساره الهيرمينوطيقي الخاص.

إن المشروع الفلسفي الغادامیري وعلى الرغم من اهتمامه نسبيا بمسألة الكينونة، فإنه لا يهدف إلى عرض تحليل للوجود والبحث في مسألة الكائن، فلم يعد الاهتمام بالوجود و إمكانية فهمه وتأويله يحتل تلك المكانة المركزية التي كان يشغلها في هيرمينوطيقا هيدغر، وإنما الأهم عند غادامير هو صياغة فينومينولوجيا تهتم بالفهم.

إن الأمر الذي استجلب انتباه غادامير في هيرمينوطيقا الحدوث لهايدغر، ليس إيضاح الإفتراضات الخاصة بالفهم و مجاوزة اغتراب الذات، بل ثورته على ذلك التصور للفهم، من خلال مثال الذاتية الناجمة عن سيطرة العلم الحديث، هذا الأخير الذي يرى أن الحقيقة مستقلة تماما عن المؤول إلى موضوعه. وما يرمي إليه غادامير من خلال نقده لهذا التصور للفهم، هو ضرورة إعادة الاعتبار لأحكامنا المسبقة و التاريخانية باعتبارهما مبدآن أساسيان للفهم. إن التاريخانية ليست مجرد عامل مساعد في حدوث الفهم، بل العكس ، إنها العامل الحاسم و المحرك[11].

لم يكن يسعى غادامير إلى صياغة قواعد متخصصة لممارسة الفهم، بل اقتصر على وصف كيفية انجاز الفهم التأويلي، حيث يكون المعيار هو الشيء نفسه. فلم يهتم بالتأكيد على وجود دائرة تأويلية بقدر ما عمل على إثبات ما تتمتع به من معنى أنطولوجي إيجابي. فعلى كل تأويل حقيقي أن يتجنب الأوهام والقرارات الإعتباطية التي يفرضها الفكر، والمنحدرة من بعض العادات اللاواعية له، وأن يوجه جل انتباهه نحو الأشياء ذاتها، بمعنى أن يترك المؤول نفسه لتقوده الأشياء، لا الخضوع إلى قرارات يفرضها على نفسه.

إن الشخص الذي يسعى إلى فهم نص ما هو بصدد وضع صيغة أولية ، كمشروع دلالة النص ككل، وذلك عندما ينبثق معنى أولي للنص. فالمرء الذي يقرأ النص، يقرأه تبعا لتوقعات تمنحه معنى ما، وفهم ما هو موجود يتم من خلال تهيئة مشروع أولي ينقح و يراجع باستمرار كلما تقدمنا في القراءة واختراق المعنى[12] .

فالنشاط الثابت في الفهم يبدأ بإعداد مشاريع و تصورات مسبقة ،تستبدل و تعوض بمشاريع حقيقية منسجمة مع موضوع الفهم[13].

إن نية غادامير الصريحة والمعلنة، كانت تهدف نحو إرساء التضامن التام بين أحكام الذات المسبقة وعينية الموضوع. فالنشاط التأويلي يتمثل في التضحية بالآراء المسبقة وتنفيذ المشاريع، وهي تصورات توقعية تؤيدها الأشياء ذاتها، فليس ثمة سوى موضوعية منبثقة عن تكوين رأي مسبق تؤكده الأشياء. لكن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاعتقاد بضرورة التخلي عن الآراء المسبقة بصورة مطلقة، بل ينبغي الانفتاح

على رأي الآخر أو النص من خلال ربطه بآرائنا المسبقة[14]. وفي هذا الصدد يصرح غادامير بقوله:" إن الوعي الموجه تأويليا وعي حساس، منذ البداية، لآخرية النص، بيد أن هذا النوع من الحساسية لا يتضمن

الحيادية فيما يتعلق بالمضمون، ولا يتضمن نكران المرء ذاته، بل يتضمن منح المرء الصدارة لمعانيه المسبقة وأحكامه المسبقة و تكييفها"[15] .

إن المهمة التي كلفت هيرمينوطيقا غادامير نفسها لتحقيقها، هي البحث عن ذلك النوع من الحقيقة الذي يتجاوز العلم والسيطرة، والتحكم التقني. فإشكالية التأويل تمحورت لديه في جدلية الحقيقة والمنهج. إذا كانت الهرمينوطيقا الحديثة قد شوهت الحقيقة وأدت إلى طمسها أو جعلها غير مدركة، نتيجة لتوظيفها النموذج المغالي في منهجيته، فإن غادامير انتقل من المنهج إلى الحقيقة، لتصبح التأويلية والحقيقة في تجلي واضح.

إن التوغل في فكر مارتن هايدغر يوجب علينا الانخراط في تحليلاته الفينومينولوجية التي عدت بمثابة الأرضية الحقيقية المساهمة في رسم معالم مشروعه الوجودي ، المتمركز حول تنمية سؤال الكينونة . متشعبا بها نحو دراسة ماهية الإنسان . فضلا عن ذلك سعيه الدؤوب إلى إسترجاع مجد الفلسفة الإغريقية، والتأصيل لفلسفة معاصرة مرتكزها الأساسي هو الفلسفة الأولى .

في الكثير من الأحيان ما يرجع هايدغر إلى الحديث عن "بارمينيدس و هيراقليدس الذين طرحوا مسألة الكينونة من قبل كأنهم هم الأنطولوجيون، بل الفينومينولوجيون الأوائل"[16] ، فمساءلة الكينونة يتطلب تحليلا للدازين قصد بلوغ الوجود.

إن فينومينولوجيا هايدغر تتجرد من الوعي أو الذات الخالصة الذي يميز تلك الخاصة بهوسرل، بل ربط الإنسان في أفق الزمان المتعلق بالكينونة والبعيد عن الماهوي منه كماهو عند أوغسطين، لذلك نحت مصطلح الدازين = الوجود هناك=، " حيث ينفتح الدازين على الوجود كما أنه يستشرف مستقبله...، ويمكنه من خلال تواجده أن يفهم ذاته، وبالتالي أن يكون وجودا أصيلا أو لا يكون" [17] .

"إن الوجود لا يتكون كانفراج ما لم يلب الإنسان نداءه في الوجود الذهوليextatique....، فجوهر الإنسان dasein يكمن في وجوده"[18]، فالإنسان يبقى مترصدا لحالة تجلي و تستر الوجود، لكنه يتقتضي عليه اللجوء إلى الفن، كون هذا الأخير وظيفته كشف جوهر الشيء وإعادته إلى الوجود الكائن الذي يحيط به كهالة، إذ الجمال الحقيقي هو ذلك النور الذي يرافق ظهور الوجود و إنكشافه.

عندما" تتحدد الخاصة الأساسية للدازين أي امتلاك الإنسان للوجود، فهذا لا يعني امتلاكه صفة الذات" [19]. لقد بين "هايدجر" أن مفهوم الذات ينطوي على تصور عن معنى الهوية ومعنى العلة" [20]. فـ " الوجود هو التيمة الحقيقية والفريدة للفلسفة، وهذا ما يؤدي إلى القول بالسلب: ليست الفلسفة علم بالموجود بل علم الوجود ..."[21] .

"إن ما وقع مع الفلسفة الحديثة هو إذن الانزياح من "الهُوية" (الوجود) إلى " الذات " أو " الأنا " أفكر، وذلك بجعل معنى " الهُوية " – الوجود نفسه مستنبطا من واقعة " الأنا " أفكر [22].

ولكي يؤصل هايدجر وجهة نظره ولىَ وجهه شطر اللغة فيقول: " كلمة الذاتي ...في لغتنا الألمانية نترجم (ها) نفس الشيء... ولكي يكون الشيء ذاته، فإن هذا يتطلب أن يكون الشيء واحدا في كل مرة ، وليس بحاجة إلى شيء آخر كما هو الحال في التساوي"[23] .

"إن الذات ليست ذاتا مستقلة تمام الاستقلال، بل على العكس من ذلك هي تتواجد مع ذوات أخرى،فالإنسان حسب هيدجر يتميز بوجودين: وجود في العالم ووجود مع الآخرين، إذ قسم هاذين الوجودين إلى الوجود الحقيقي، والوجود الزائف،...فالوجود الحقيقي،...(معتبرا هيدجر) أن عملية التجاوز تتم عن طريق القلق وليس الخوف،...لأن القلق يساعده على معرفة العدم، أي التعرف على جدلية الوجود والموت، من هنا يوضح هيدجر أن القلق هو الوسيلة التي يتعرف الإنسان من خلالها على حقيقته"[24]. فعلى اعتبار أن فلاسفة الحداثة يَعُدون الإنسان مكون من ذات ووعي، فإن هذا الأمر جعل من هايدغر يضعهما موضع تساؤل وشك، ما أدى به إلى تقويض فكرتي الذات والأنا. فحسب هايدغر " إن الأصل في سلوك الإنسان اليومي هو ألا يكون بدءا " ذاته "، ولولا ذلك ما طرح كُنه كينونته. إنه دوما كائن في انشغال وانهمام، وما كان كائنا منغلقا على ذاته. وهنا هايدغر يميز بين " الذات " بمعناها الحق أو الإنية"[25] .

"إذا كانت الذات هي قبل كل شيء حضور présence فإن ما يجعل هذا الحضور أفق قبلي للمعنى pré–sence هو تزمن هذا الحضور أي انفتاح هذا الحضور على الماضي والمستقبل بشكل قبلي، – فـ – الانفتاح، أي تزمن الذات لا يكون بإنتاج أو إعادة إنتاج صورة الموجود، لأن ذلك يعيد الفكر إلى دائرة التمثل"[26] .

يعتبر هايدغر أن معايشة القلق هو تأكيد لإثبات ذوات الأفراد، والسعي وراء معرفتهم لحقيقة وجودهم، فـ"القلق يحث و يدفع الإنسان إلى البحث عن ماهيته الحقيقية، وهو في الفلسفة الوجودية صانع لنفسه

عبر ذاته التي يستحثها القلق، وأن يكون الإنسان هو ذاته فهذه صفة من صفات الوجود الأصيل، إلا أن الذات لا يمكن أن تكون هي نفسها إلا إذا تمتعت بالحرية"[27] .

فالقلق الأنطولوجي الذي أقر به هايدغر قد جاء مكان الكوجيتو الديكارتي –الأنا أفكر–، أي لا وجود للأنا كمقولة خالصة، فمن خلال القلق تصل الآنية إلى وضع أنطولوجي يسمح لها بإدراك إنفتاح الوجود، هذا الأمر الذي يوضح ما سبب جعل هايدغر الشعر كمجال خصب للبوح بحقيقة الوجود، فالشاعر يرافقه قلق دائم غير مرتبط بموضوع معين، قلق من الخلق، وخوف من المقدس، هذا القلق الذي بفضله ينقذ ذاته ويفتح له درب العودة إلى الذات كإمكانية للوجود الإنساني.

"إن الإنسان يوجد معزولا بصورة اصطناعية في باطنية ذاتية ناتجة عن تفكير مجرد ولكي يلتقي بإنسانيته ويتصالح مع ذاته يكون ملزم على الخروج من ذاته والإلقاء بنفسه في العالم. هكذا يسحب هيدجر الستار عن فهم أصلي وأصيل للوجود البشري ويلغي التعريف الكلاسيكي العقلاني للذات ويقرر الكف عن تكوين تصور ماهوي عن وجودها الواعي بشكل مستمر وبصورة شفافة ومطابقة لذاتها وتحطيم ثنائية النفس والجسم والانقسام الميتافيزيقي بين المحسوس والمعقول وبين المادة والفكر"[28]. يقول هيدغر: "ليست الذاتية (le même l'identique)، – ف – في التطابق يمحى كل اختلاف أما في الذاتية فإن الاختلافات تنجلي و تظهر"، "لا تقوم الذات في تعارضها و تناقضها بل في اختلافها، فليس السلب هو الذي يأتي من الخارج كي يتعارض مع الذات بل ذلك الذي يأتيها من الداخل، فالسلب هو الحركة اللانهائية التي تبعد الذات عن نفسها، فالمتساوية أ=أ تنطوي على حركة داخلية لا متناهية تبعد كل طرف من طرفيها عن ذاته، و تقربه منها بفعل ذلك التباعد ذاته، و يظهر هنا الاختلاف مع هيدغر كابتعاد يقارب بين الأطراف المختلفة". "إذن يتأسس الوجود على ما هو ذاتي، فالذات هي أساس الهوية، انطلاقا من التجميع الممكن لما هو مختلف، – ف – لا يمكن الحديث عن الواحد نفسه– الذاتي– إلا إذا فكر فيه في الاختلاف"[29] .

" قبل ديكارت، كان كل شيء يعتبر " ذاتا "، أيُ أمر قائم بذاته معطى سلفا: الأحجار والنباتات و الحيوانات ليست أقل شأنا من الإنسان باعتبار أنها" ذات "[30] ... ف " تناهي الوجود الإنساني يفسر مفهوم الذات كما نجده منذ ديكارت، فالتناهي يتضمن مبدأ ذاتية الذات "[31]، وبذلك "فالآخر هو شرط إمكان الأنا وليس العكس، أي أن إنية الأنا تتأتى من حيث أن الأنا هو أصلا في علاقة "مع"[32] . فبعيدا عن ديكارت الذي تصور الإنسان كـ " أنا "، فإن ليبتنز كان موقفه حاسما في ميتافيزيقا الذات، إذ "

صار عنده كل كائن ،أنى كان شأنه " ذاتا "، وصارت هذه الذات عنده جوهرا روحيا فردا – موناد (Monade)، كما صار كل " موضوع "، أنَى كان أمره، محددا بذات"[33] .

أما ابتداء من – هايدغر–، صار الإنسان " الذات " الوحيدة، وصارت "الأنا" الإنسانية "الذات" بامتياز، كما سوى بين الذات (sujet) والأنا (ego)، وأيضا بين الذاتية (subjectivité) والإنية (égoité)"[34]، لكن هذا لا يخفي علينا حقيقة أن اليونانيين ومن بينهم أفلاطون قد تطرق إلى موضوع الذات وكيف أنه من الواجب أن تخاطب النفس ذاتها وتحاور كينونتها، لكنها لم يتعمقوا في البحث عن أغوار الذات حقيقة، بل إنهم بحثوا في "الإنسان بما هو الكائن المبين عن كينونة الأشياء (اللوغوس)،لا على الإنسان بما هو " أنا " أو "ذات" مكتفية بنفسها ناهضة بذاتها. ولذلك لم يتردد هايدغر في أن يصف الفلسفة القديمة بأنها "منطق للكينونة" ، أو بالأحرى "بيان للكينونة" لا "فلسفة للذات"[35]. "لقد انطلق هيدغر من مفهوم الذات كما تلقاه عن هوسرل ونيتشه، وبدأ في التخلص منه شيئا فشيئا عن طريق إخراجه من جوانيته إلى التخارج الزماني لإرادة القوة"[36]. مُخَلصًا بذلك الذات السابقة أو الخاصة بالفلسفة الحديثة من مركزية الأنا التي لازمتها، وجعلتها تنسى البحث الإجرائي حول الذات.

وتبعا لذلك يعتبر هايدغر أن " "الموضوع" الحديث، قد صار هو ما تضعه الذات، وما تقذفه، وما تتمثله أمامها، وتتصوره وتستقبله... ها قد صار التمثل يؤدي دورا أساسيا في الفهم الحديث للكائن، بينما غاب هذا المفهوم عند القدماء (هؤلاء الذين كانوا يتصورون الكائن بدءا بما هو، ما من شأنه أن ينبثق و يتفتق ويتبدى)"[37] .

"إن وضع هايدجر" لمفهوم "الدازين" كرافعة لمفهوم الإنسان ليس بهدف تخطيء مفهوم الذات بل بهدف الكشف عن إمكاناته و حدوده"[38]. لذلك كان المخطط الذي سطر له هايدجر هو أن يكون على " تحليلية الدازين أن تتموقع داخل هذه الذات تموقعا هيرمينوطيقيا لتقويض هذه الضمانات(الضمانات الميتافيزيقية للإنسانية الغربية)"[39] .

يحيلنا هايدغر إلى الاستناد اليوناني في التعرف على مفهوم الهوية من خلال عبارة بارمنيدس بقوله: " الحقيقة أن الذات هي الفكر كما أنه الكينونة"[40]. كان "يسعى هايدجر في فهمه للأنا كما يتمثلها نيتشه إلى الكشف عن التطابق الذي يؤسسها، وهو يقوم بذلك استنادا إلى مفهوم نيتشه للزمن، كما يتكثف في مفهوم العود الأبدي " لذاته "معتبرا إياه إعادة صياغة لمفهوم الزمن – الحاضر،...فالعود الأبدي هو تطلع دائم ومتحمس لضرورة تجاوز الذات"[41] .

ففي الوقت الذي يجعل نيتشه "الكينونة متلازمة مع الذات، ولا يمكن – لتلك – الكينونة أن تظهر إلا من خلال القيم التي هي شروط الإرادة التي تطرحها الإرادة، – فإن هايدغر يرد بقوله –: إن الفكر الذي يُفكر بلغة القيم يمنع في الحال الكينونة من الحدوث في الحقيقة "[42] . إذ هدفت القراءة الهايدجرية لنيتشه "إلى دمج العود الأبدي لإرادة القوة في مسار الدازين لتزمن الكينونة"[43] .

فمن خصائص الدازين ألا يكون منغلقا وأن يتميز بانفتاحه على الكون وعلى الغير، هذا الانفتاح يمكنه من التعالي، وهو شرط الذاتية، يعود هايدغر ليميز بين الأنانة (égoité) والذاتية (ipseité) فبتمييزه ذلك يدعو إلى تهميش الأنا، لأنه لا يريد تضييق الخناق على الذات بمرافقتها للأنا دائما، لذلك وجب الفصل بينهما والتمييز. لذلك "استعاض هايدغر عن لفظ "الذات" الملغز هذا بلفظ "الدازين"، وذلك اتقاء لتسويته بالأنا، واتقاء للخلط بين "الذاتية الحقة" و"الأنانة"[44] .

لا إمكان للصلة بين الذات والموضوع ما لم تكن ثمة لحظة تأسيسية توسطية هي التي تكون اللحظة المشكلة للموضوع، نعني لحظة التمثل Représentation،... لذلك نعت هايدغر الحداثة بأنها عهد "أيديولوجيات التمثل أو أنها عهد ميتافيزيقيات التمثل"[45]. إذن ذلك التمثل هو الحلقة المفصلية في الدائرة الهايدغرية.

"إن معاني الذاتية التي مازال الدازين يحتفظ بها تجد سندها ومبررها الميتافيزيقي في الخصوصية التامة، التي يحظى بها الموت بوصفها دائما وأصلا موتي أنا، هنا يلمس المرء عند هايدغر ذلك التلازم المفترض بين حميمية الموت واستدراك الخاصية المنقذفة للدازين بقصد استعادتها ضمن تماه داخلي يأتي على العلاقة التي ظلت تؤكدها البنية الوجودية الأساس التي يجد الدازين نفسه أصلا على مستواها أي "الوجود – في – العالم"[46] .

على الرغم من أن هايدغر رجع في فلسفته إلى الفلسفة الإغريقية، واستقى منها أساسيات تفكيره، محاولا الإتيان بمفاهيم تكسر ما كان سائدا قبله، أملا منه لحل المشاكل الفلسفية الميتافيزيقية. لكن ما سعى وراءه في فلسفة نيتشه حول العود الأبدي، لم يكن كافيا ليدرج مفهوم الدازين بجوار مفهوم العود الأبدي لأن هذا الأخير أكثر اتساعا من الدازين نفسه زمنيا. فـ" إن إرادة القوة، من حيث هي عرض غير مشروط لإحدى وجهات النظر، تعبر عن الماهية نفسها للذاتية التي لا شيء قادرا على تعطيلها، – فالكائن مُبتلع كهدف في مُثولية الذاتية"[47] .

يقول هيدغر: "إن العودة بالذاتية إلى إرادة الإرادة، يعني أن الذاتية لم تعد مرجعية للحقيقة لأن الإرادة هنا لا يقين لها إلا بذاتها"[48] .

لذلك يقول هايدغر عن العودة الأبدية أنها: أعظم انتصار لميتافيزيقا الإرادة من حيث أن الإرادة تريد إرادتها الخاصة، ويضيف هايدغر... إن الكائن، من حيث هو كائن و لديه الميزة الأساس لإرادة القوة، ليس بمقدوره أن يكون في مجمله غير عودة أبدية لـ "لذات النفس (même) وبالعكس: يجب على الكائن، الذي هو في مجمله عودة أبدية لذات النفس وأن يتوفر من حيث هو كائن على الميزة الأساسية لإرادة القوة"[49] .

فلما كانت ماهية الحياة هي إرادة القوة، فالمسألة مرتبطة بأن يُجعل من هذه الإرادة المنظور المفتوح قطعا على مُجمل الكائن. بالتالي كما لاحظ هايدغر: "تتكشف إرادة القوة من حيث هي الذاتية القصوى التي تفكر من منظور القيم"[50] .

يقول هايدغر: "ما من نزعة موضوعية إلا وهي للأمر نفسه نزعة ذاتية، ما لا يعني أن الكائن يتحول إلى مجرد نظرة لذات معزولة و فكرة، أي إلى شيء اعتباطي عرضي، وإنما يقصد أن كل ما نلقاه إنما يقف أمامنا بما هو الموضوع الذي تقيمه الذات، أي تشهد عليه و تقومه"[51] .

"وإن لمن شأن ذاتية الدازين الحقة ألا تتمثل، أساسا، في الوعي الذي يكسبه هذا الكائن عن ذاته، وإنما من شأنها، بالضد من ذلك، أن تكمن في عدم تمركزه على ذاته ولا تملكه لها. إنما شأن الإنسان أنه الكائن الذي يخرج عن ذاته، بل إن ذاته الحقة ليست سوى هذا الخروج"[52] .

فالذاتية هنا ذاتية الإنسان بما هو إنسان جامع، لا بما هو فرد معزول، وهي لا تعني أنا بقدر ما تعني أنا وأنت ونحن وأنتم وهم... ولذلك يعتبر هايدغر أن "كنه الذاتية الحديثة الميتافيزيقي لم يتمثل حقا في الأنانية (أي في قولي: أنا أنا)، ولا حتى في أنانية الإنسان، وإنما بالضد من ذلك بالكمال والتمام، ما كانت الأنا إلا ملجأ تلجأ إليه الذاتية لكي تنجلي"[53] .

من خلال تحليلاته التي أجراها هايدغر على مفهوم الوعي لدى الفلسفات السابقة الأهمية التي وليت له، قام هايدغر بكسر تلك الهالة والقول بتقويض ذلك الوعي الذي لا يسمح ببناء علاقة مواتية بين الذات والموضوع، و تعويضها بفكرة التعالي بماهي ما به تتحقق أصالة الصلة الحقة: دازين/عالم"[54]. ولتأكيد هايدغر صحة كلامه يطرح لنا مثال المحبرة ، فيعتبر أن إدراكه لها يتم دون الحاجة إلى معطيات الوعي، فالأمر يتعلق بإجراء تجربة أساسية... وهي تجربة يستحيل القيام بها انطلاقا من مفهوم الوعي، لذلك لابد

من مجال آخر غيره وهو مجال الدازين بما يعنيه من مطلب الخروج عن الذات أي التعالي، هذا الأخير الذي يسمح بطرح مسألة " كينونة الشيء" وليست المحايثة، لذلك ما يفتأ الدازين يخرج عن ذاته حتى يبلغ "فجوة الكينونة " أو فسحتها ، هذه الفسحة التي تسمح بلقاء الإنسان للكائن، هذه الفسحة التي تسمح برؤية واسعة و تحرر النظر[55]، بالتالي فإننا نقبض على الدازين من خلال تلك الفجوة أو الفسحة لأنها اللحظة الوحيدة التي ينكشف فيها.

"إن الكينونة ما كانت مقدرة للذات، وإنما هي اقتدار للدازين، بمعنى أنها تجاوز كل ذاتية،... ليصرح هايدغر في هذا الصدد: إن من شأن المسألة المتعلقة بالكينونة أن تطرح خارج الصلة ذات – موضوع"[56]. إن المشروع الهايدغيري بمجمله جاء ليهدم الذهنية السابقة عنه، وتحطيم إن صح القول أصنام الميتافيزيقا، والتخلص من فكرة أن يكون الإنسان هو مركز أو الكائن المتمركز، هنا هايدغر يعيب على نيتشه من خلال سعيه على " تأنيس العالم،... فقد اعتبر هايدغر أن الإنسان غير مهم بقدر أهمية الكينونة، ليقلب مقولة سارتر ويجعلها تلائم فلسفة كينونته ليقول: "إننا هنا في مستوى لا توجد فيه، أساسا، إلا الكينونة"[57] .

خاتمة:

في الأخير يمكننا القول: على الرغم من الصيت الواسع الذي اكتسبته الفلسفة الهايدغرية، إلا أن هذا لا يعني أن المشروع الهايدغري قد قدم أشياء وبحوثا لم تلقى انتقادات وتجاوبت معها الفلسفة المعاصرة له، إنما على العكس من ذلك، ففلسفته ككل أحدثت ثورة كوبرنيكية في الفلسفة، خصوصا ما تمثل في المنعطف الفينومينولوجي الأنطولوجي الذي حاول من خلاله هايدغر ملامسة الفلسفة الحقيقية الأصيلة كما كانت عند الإغريق الأوائل. هذا الأمر الذي استصعب على البعض استيعابه، والذي أدى بهم إلى توجيه عدة انتقادات حول فلسفته، والبعض الآخر حاول النهل من تلك الفلسفة ومحاولة التعمق في فهمها للاستمرار بما قدمه هايدغر، وكان معظمهم تلامذته الذين طوروا تلك الصبغة الهايدغيرية مع إحداث تجديدات أخرى بالطبع. فإن توجهنا مثلا إلى ليفيناس نجدهممن ابتغى الإحاطة بالفلسفة الهايدغيرية والتعديل في مجراها، لكنه حافظ على المبتغى المنشود.

كان القول الهايدغري بأن " إنية الدازين اليومي هي إنية الهُم التي نميزها عن الإنية الحقيقية، أي عن الأنا التي تتصالح مع ذاتها"[58]. قد كون لدى ليفيناس المعنى الذي سمح لـه: "أن ينتهي إلى أن الوجود الجماعي الهايدغري ظل جماعية الـ "مع"[59]. لذلك يمكن اعتبار أن مبتغى وهدف ليفيناس مماثل لأستاذه هايدغر وهو بلوغ التناهي، لكن ليس هو الموت كما جاء بذلك هايدجر بل الغير، بقوله: "إن وجه الآخر سيكون هو بداية الفلسفة"[60]، لتكون علاقته مع الآخر قاعدة لالتماس الأنا الأصلية. وقد جعل الفن كبوابة لبسط وانكشاف الوجود من خلال الدازين.

المصادر و المراجع :

[1]: جان غراندان، المنعرج الهيرمينوطيقي للفينومينولوجيا، تر: عمر مهيبل، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2006، ص 121

[2] : غادامير، الحقيقة والمنهج، تر: حسن ناظم، علي حاكم صالح، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس–الجماهيرية العظمى–، ط1، 2007، ص 36

[3] : عادل مصطفى ، مدخل إلى الهيرمينوطيقا، نظرية التأويل من أفلاطون إلى غادامير، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص 214.

[4] : جان غروندان، التأويلية، تر:جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2017، ص 56.

[5]: غادامير، طرق هايدغر، تر: حسن ناظم، علي حاكم صالح، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2007، ص 230

[6] : المرجع نفسه، ص 230.

[7]: غادامير، الحقيقة والمنهج ، المرجع السابق، ص372.

[8]: بتصرف، المرجع نفسه، ص 375.

[9] : Jean Grondin :intoduction à Hans – Georg Gadamer ,cerf,1999, p 119.

[10]: ibid, p p 119-120

[11]: جان غراندان، المنعرج الهيرمينوطيقي للفينومينولوجيا، المرجع السابق، ص ص 125–126.

[12] : غادامير، فلسفة التأويل، تر: محمد شوقي الزين، منشورات الإختلاف، الجزائر، ب.ط، ب.س، ص44.

[13] : حسين الموازني، بين الحداثة والتراث، جدلية الفهم عند هانس جورج غادامير، أوراق فلسفية، العدد العاشر، السنة 2004، ص 188.

[14] : المرجع نفسه، ص 188.

[15]: غادامير، الحقيقة والمنهج، المرجع السابق، ص372.

[16] : محمد بن سباع، تحولات الفينومينولوجيا المعاصرة . ميرلوبونتي في مناظرة هوسرل و هايدغر.، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ب.ط، 2015، ص 63.

[17] : المرجع نفسه ص 64.

[18]: دومينيك فولشيد، المذاهب الفلسفية الكبرى، تر: مروان بطش، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1،2011، ص ص 162،163

[19] : بتصرف، مارتن هايدغر، مبدأ العلة، تر: نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص93.

[20]: محمد مزيان، سؤال الوجود الجماعي في فكر "مارتن هايدجر"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015، ص10.

[21]: زهير الخويلدي، هيدجر والبحث عن أصالة الذات: من دكتاتورية الهُم إلى تحليل الدازين، الحوار المتمدن، www.m.ahewar.org.

[22]: فتحي المسكيني، الهُوية والزمان – تأويلات فينومينولوجية لمسألة النحن–، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2001، ص8.

[23]: جمال محمد أحمد سليمان، الوجود والموجود، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2009، ص ص264،263.

[24]: نزهة صادق، هيدجر: فيلسوف الوجود وماهيته، صحيفة ذوات، تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 23 سبتمبر2014.

[25]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ب.ط، 2008، ص515.

[26]: إسماعيل مهنانة، الوجود والحداثة – هيدغر في مناظرة العقل الحديث–، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2012، ص97.

[27]: الوجود الأصيل والوجود المزيف عند هايدغر، مدونة مرشد الفلسفية، mourchide.blogspot.com

[28]: زهير الخويلدي، مارتن هايدغر والطريق القصير نحو الوجود، مجلة كتابات، 26 شباط 2015، www.kitabat.com

[29]: مصطفى قشوح، الهوية و الاختلاف عند مارتن هيدغر، أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان، 6 فبريير2015 ، www.anfasse.org

[30]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، المرجع السابق، ص467.

[31]: Lévinas Emmanuel, en découvrant l'existence avec Husserl et Heidegger, vrin, 1982, p61.

[32]: محمد مزيان، سؤال الوجود الجماعي في فكر "مارتن هايدجر"، المرجع السابق، ص22.

[33]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، المرجع السابق، ص471.

[34]: المرجع نفسه، ص467.

[35]: المرجع نفسه، ص469.

[36]: إسماعيل مهنانة، الوجود والحداثة – هيدغر في مناظرة العقل الحديث–، المرجع السابق، ص157.

[37]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، المرجع السابق، ص475.

[38]: المرجع نفسه، ص15.

[39]:إسماعيل مهنانة، الوجود والحداثة – هيدغر في مناظرة العقل الحديث–، المرجع السابق، ص82.

[40]: Heidegger Martin, Questions T.1-2, Gallimard, 1968, p261.

[41]: محمد مزيان، سؤال الوجود الجماعي في فكر "مارتن هايدجر"، المرجع السابق، ص48.

[42]: آلان دي بينوا، هايدغر ناقدا نيتشه – إرادة القوة وميتافيزيقا الذاتية –، مجلة الاستغراب، تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد الخامس، السنة الثانية، خريف 2016، ص336.

[43]: إسماعيل مهنانة، الوجود والحداثة – هيدغر في مناظرة العقل الحديث–، المرجع السابق ص71.

[44]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، المرجع السابق، ص518.

[45]: المرجع نفسه ، ص ص476–477.

[46]: محمد مزيان، سؤال الوجود الجماعي في فكر "مارتن هايدجر"، المرجع السابق، ص50.

[47]: آلان دي بينوا، هايدغر ناقدا نيتشه –إرادة القوة وميتافيزيقا الذاتية –، المرجع السابق، ص336.

[48]: إسماعيل مهنانة، الوجود والحداثة – هيدغر في مناظرة العقل الحديث–، المرجع السابق، ص159.

[49]: آلان دي بينوا، هايدغر ناقدا نيتشه – إرادة القوة وميتافيزيقا الذاتية –، المرجع السابق ، ص334.

[50]: المرجع نفسه، ص335.

[51]: محمد الشيخ، نقد الحداثة في فكر هايدغر، المرجع السابق، ص470.

[52]: المرجع نفسه ، ص519.

[53]: المرجع نفسه، ص ص469–470.

[54]: المرجع نفسه، ص520.

[55]: المرجع نفسه، ص522.

[56]: المرجع نفسه، ص523.

[57]: المرجع نفسه، ص526.

[58]: Heidegger Martin, l'Etre et le Temps, Gallimard, 1964, p159.

[59]: Levinas Emmanuel, De l'existent à l'existence, vrin1981, p162.

[60]: Levinas Emmanuel, entre nous, Grasset, 1991, p121.

البرامج التلفزيونية الساخرة في الوطن العربي بين النقد الجريء و مهنية الإعلام

إعـداد : زينة بولطيف – طالبة بمرحلة الدكتوراه سنة ثالثة –

جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3 – الجزائـــر –

ملخص الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جزئية مهمة في الإعلام الساخر ألا وهي البرامج التلفزيونية الساخرة، ومدى و قدرة هذه الأخيرة على توجيه الرأي العام وصناعة جمهور خاص لها،و كذا قدرتها على تأدية وظائف الإعلام كاملة من خلال مضامينها التهكمية و الساخرة .

الكلمات المفتاحية :

تلفاز ، برامج ، إعلام ، سخرية .

Sarcastic television shows in the Arab world between bold criticism and media professionalism

BY / BOULTIF ZINA (PHD Student)
University Of Constantine

Abstract

In This study we seek to shed light on an important part of the satirical media which is satiric television programs and their ability to guide the public opinioned to create their own audience as well as their ability to preform the full media function through their contents using satiric messages.

Key words :Television ;programs; media ;sarcasme .

مقدمة

تختلف قوالب الإنتاج في الإعلام السمعي البصري كما في الإعلام المكتوب إذ تأتي متابعة البرامج من مدى جاذبيتها و من خلال الطريقة المصورة بها و كذا مدى دقتها و احترامها لمختلف القيم الإعلامية المعمول بها أثناء التحرير و الإنتاج للإعلام السمعي البصري بصفة عامة، كما أن للخط الافتتاحي للوسيلة الإعلامية دورا في نوع الرسالة التي تقدمها الوسيلة للجمهور وهو ما يبدو في دور القائم بالاتصال. وتنوع الأحداث ألزم على القائمين بالإعلام إلى ابتكار طرق حديثة في صناعة المعلومة من خلال تقنيات التحرير و الإنتاج بالدرجة الأولى وهو ما أفرز استعارة عدد من الأنواع الأدبية و الفنية و تكييفها تدريجيا مع الإعلام على غرار أسلوب القصة الصحفية و كذا الاستعارة من الأدب أيضا في خصائص تحرير الروبورتاج الصحفي ،إضافة إلى ذلك أصبح الإعلام منذ وقت طويل يستعير من الفنون الدرامية وهو ما يظهر من خلال الكوميديا المتلفزة هذا النوع الساخر الذي وجد مكانته في وسائل الإعلام السمعية البصرية أو بالأحرى باتت هذه الأخيرة تتجه نحوه نظرا لميزة النقد و الهزل التي يقدمها و التي تعد الطريقة الأمثل للتعاطي مع بعض المواضيع المحظورة يتعلق الأمر هنا بمختلف المواضيع السياسية سواء في العالم العربي خاصة في البلدان التي تعاني تضييقا في حرية التعبير و الإعلام كما بات لزاما استخدام هذا النوع تباعا لتوجهات المشاهدين العصرية التي باتت تنجذب نحو كل ما هو مصور و هزلي ناقد يعبر عن حالهم تجاه القضايا الكبرى.

تحديد موضوع البحث و اشكاليته

1- الإشكالية

لطالما شكلت البرامج التلفزيونية الساخرة توجها مختلفا في الإعلام السمعي البصري وهو توجه ناتج عن حالة انعدام حرية التعبير التي سادت مختلف الأوطان التي انتشر فيها هذا النوع الإعلامي خاصة في الوطن العربي إذ تحتل البرامج التلفزيونية الساخرة مكانة خاصة وذلك لأنها تعبر في أغلب الأوقات عن حالة الرفض و التمرد تجاه الوضع الراهن للبيئة التي يبث فيها البرنامج التلفزيوني الساخر ،إذ تسعى الوسيلة الإعلامية من خلال هذه الأخير إلى نقل المعلومة الإعلامية للجمهور بطريقة غير مباشرة وساخرة تعتمد على الهزل و الهدف هنا هو معالجة المعلومة الخبرية بشكل آخر أكثر بلاغة ووضوحا

لدى عامة المشاهدين خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمواضيع السياسية والتي عادة ما يكون لها جماهير كبيرة. و البرامج التلفزيونية الساخرة هي احد وسائل الاتصال التي لاقت شعبية كبيرة نتيجة لقدرتها البالغة على تصوير الواقع المعاش بصورة هزلية وهي الطريقة التي يرى المنتجون أن هذه الوسيلة تجذب الجمهور وهي طريقة التي باتت مستخدمة في عديد من القنوات العربية و الأجنبية . ومن أجل معالجة هذا الموضوع البحثي قمنا بوضع التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية و المتمثل في ما هي توجهات البرامج التلفزيونية الساخرة في الوطن العربي ؟

2- مصوغات البحث

يعد اندراج الموضوع ضمن دائرة الاهتمام الشخصي " البرامج التلفزيونية الساخرة و وحرية التعبير"من بين الأسباب التي دفعتنا لاختياره للبحث، إضافة قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع البرامج التلفزيونية الساخرة بالبحث وكذا حداثته وقلة مراجع البحث التي تعالجه ، إما عن الأسباب الموضوعية فمن خلال هذه الدراسة نسعى إلى رفع الستار عن ما يتعلق بتوجهات البرامج التلفزيونية الساخرة إضافة إلى تقديم مساهمة علمية في المجالين " البرامج التلفزيونية الساخرة و حرية التعبير" وكذا معالجة محور من محاور الملتقى و المتمثل في الاستثمار في الإنتاج الإعلامي و تأثيره على صناعة الرسالة الإعلامية .

تندرج أهمية الدراسة في حداثتها وارتباطها بالبيئة الاجتماعية التي تنجز فيها حيث يعد الإنتاج السمعي البصري من بين القضايا الجوهرية التي تحتل مكانتها الخاصة في الوقت الحاضر نتيجة حالة الانفتاح السمعي البصري في الجزائر ، وهو المجال الذي لا يزال خصبا و رهين عدد من المتغيرات الجيوسياسية.

3- منهج الدراسة وأدوات جمع المعلومات

3-1 منهج الدراسة

البحث الوصفي : هو من البحوث الشائعة الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة، ويعرف المنهج الوصفي على أنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصورها كيفيا وكميا[1] حيث سنعتمد على هذا المنهج لجمع بيانات تفصيلية عن

موضوع البحث والموسوم بـ البرامج التلفزيونية الساخرة في الوطن العربي بين حرية التعبير و التجاوزات الأخلاقية وقراءتها كيفيا .

2-3 مجتمع البحث

تعد مرحلة تحديد مجتمع البحث من بين أهم الخطوات المنهجية في علوم الإعلام والاتصال حيث تتوقف عليه باقي إجراءات البحث الأخرى، لذلك فهي تتطلب من الباحث عناية ودقة كبيرتين. ويعرف مجتمع البحث على أنه جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المراد دراستها. ومجتمع البحث في هذه الدراسة هو مجموع البرامج التلفزيونية الساخرة في الوطن العربي.

3-3 عينة الدراسة لكل فرد في مجتمع الدراسة حق في يكون ممثلاً في عينة الدراسة، لكن اختيار فرد ما، لا يؤثر مطلقاً على اختيار فرد آخر، ويهدف اختيار العينة إلى الحصول على معلومات تتعلق بمجتمع الدراسة. وتعرف العينة بأنها عملية اختيار عدد من الأفراد للمشاركة في دراسة ما بحيث يكون هؤلاء الأفراد ممثلين للمجموعة التي يتم اختيارهم منها والهدف من اختيارها هو الحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة [2].وسنعتمد في هذه الدراسة على العينة القصدية وهي بناءً على اسمها تخضع للاختيار المقصود لمفرداتها تبعاً لطبيعة الموضوع وأهداف البحث، إذ يتشكل مفردات العينة ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة مسبقاً[3] ،والعينة المراد دراستها من خلال هذه الورقة البحثية هو برنامج "البرنامج ؟" "ل" باسم يوسف " .

4-مصطلحات الدراسة

4-1 السخرية تعرف على أنها عبارة نصوص و خطاب يسعى الى مهاجمة شيء ما أو موضوع ما بأسلوب هزلي و نقدي[4] ويقترب مفهوم السخرية عند الأوربيين من معنى التهكم في اللغة العربية حيث هي طريقة للتعبير عن عكس ما يقصده المتحدث وهي تعبر عن صورة للسخرية يكوم الغرض منها الهجاء و الازدراء و التهكم و ينطوي على سخرية عميقة و هجاء مر يجعلانه أوقع في النفس و أكثر تنبيها [5].

- **2-4 البرامج التلفزيونية الساخرة** :ويمكن تعريفها حسب موضوع البحث بأنها البرامج التي تهدف إلى التسلية و الترفيه وكذا توجيه الرأي العام و توعيته إلى قضية ما بطريقة غير مباشرة تقوم على التهكم و السخرية .

- **3-4 حرية التعبير** : هي الصورة الأشمل لجميع أشكال الحريات وهي حق من حقوق الإنسان الذي كفلته المواثيق و الدساتير لدى مختلف الدول، ويقصد له من خلال هذه الدراسة الأسلوب الغير خالي من القيود الذي يتبناه القائمون على البرامج التلفزيونية أثناء إعدادهم للبرامج الساخرة .

2- الجانب التوثيقي للدراسة

كانت بدايات الإعلام الساخر قد انطلقت من الكاريكاتير الذي ينتمي إلى الفنون التشكيلية لتشمل بعد ذلك الكوميديا المصورة عبر شاشات التلفزيون في ما يعرف حاليا بالبرامج التلفزيونية الساخرة .

2-1مفهوم البرامج التلفزيونية الساخرة

تتمثل البرامج التلفزيونية الساخرة في مجموع البرامج ذات المحتوى الهزلي و التي تبث عبر شاشات التلفزيون إذ يكون محتوى هذه البرامج في غالب الأحيان ذا توجه سياسي، إذ تركز البرامج التلفزيونية الساخرة على تقسيمات معينة في وجه الشخص المصور أو في الموقف الاجتماعي بشكل غريب ومضحك وذلك بقصد توجيه المشاهد إلى حقيقة واقعية من خلال السخرية، كما يمكن تعريفها على أنها أفلام حركية منتجة بأسلوب درامي مشوق ومضحك مبالغة على أسلوب السخرية .

2-2 طريقة إنتاج البرامج التلفزيونية الساخرة

تقوم البرامج التلفزيونية الساخرة بالتركيز على حركية الأسلوب و الصور المتتابعة و المصحوبة بصوت أو عن طريق فيديو مصور ،والتي يتضمن محتواها موضوعات تتناول قضايا واقعية، يتم عرضها بطريقة ساخرة من اجل إضحاك الجمهور و توجيه رسالة كما تعتبر بعض الأدبيات أن البرامج التلفزيونية الساخرة ترتبط بوجود مسلسل تلفزيوني ساخر وهو مجموعة من حلقات تمثيلية متتالية يستغرق عرضها مدة زمنية ،وتنتهي كل حلقة بقمة أو أزمة مثيرة لتعليق و تشويق المشاهد وذلك لتعزيز عنصر التشويق لدى المشاهد و حمله على مشاهدة الحلقة الموالية.كما تلعب بنية النص في الإعلام المصور الساخر إلى مجموعة من القواعد في البناء التحريري .

2-3 الاستمالات الاقناعية في البرنامج التلفزيوني الساخر

يقوم إنتاج البرامج التلفزيونية الساخرة على مجموعة من الاستمالات العقلية و العاطفية التي يركز عليها مرسل الرسالة الإعلامية من أجل إخراج و إنتاج البرنامج التلفزيوني الساخر ويمكن تلخيصها في:

- **استمالات العقلية في برنامج التلفزيوني الساخر**

هي استمالات تعتمد على مخاطبة عقل المشاهد وتقديم الحجج و الشواهد و تفنيد الآراء المضادة بعد مناقشتها و إظهار جوانبها المختلفة من اجل تحليل القضايا المطروحة على ساحة سياسية و الاجتماعية وغيرها ،إذ تتم الاستمالات من خلال أساليب عدة أبرزها الاستشهاد بالمعلومات و الأحداث الواقعية ،تقديم أرقام وإحصائيات و نسب مئوية، تقديم أرقام و إحصاءات ونسب مئوية بناء النتائج على معلومات، تفنيد و تكذيب وجه النظر مضادة .

- **الاستمالات العاطفية في برنامج التلفزيوني الساخر**

وهي تعتمد على أسلوب العاطفة باستخدام الشعارات و الرموز و الأساليب اللغوية من المحسنات البديعية و الصور البيانية لتقريب المعنى و تجسيد وجهة نظر القائم بالاتصال في البرنامج وكذا استخدام النكت، و كذا اللجوء إلى التمثيل بشخصيات حقيقية.

- **سيكولوجية الفكاهة في البرامج التلفزيونية الساخرة**

تعتمد هذه الأخيرة على النكتة بأشكالها المختلفة، و التهكم ويقصد به الكلام الذي في غبر سياق تواصل متعارف عليه بهدف النيل سلبا من مقولة أو فكرة و غيرها فيكسر تواتر مسار الحديث من مسار الجد إلى مسار الهزل وهو فن يرسم ضحكة على الوجوه و لكنه يورث جرحا وينوي شرا .يستخدم التهكم في المجال السياسي بكثرة إذ يمس صناع القرار إذ يلجأ إليه من أجل التخفيف من حد الانفعال و يشيع استخدام في زمن الاختناق السياسي .

2-4أشكال الإعلام الساخر

- **النشرات الإخبارية الساخرة les guignols:** هي طريقة لعرض الأخبار اليومية المتعلقة ببلد ما، و لكن بطريقة هزلية إذ يتم استحداث شخصيات كرتونية تشبه الشخصيات الواقعية ووضعها داخل استوديو حقيقي ليتم عرض نشرة إخبارية هزلية ناقدة للوضع الحقيقي .
- **تمثيليات التلفزيون "Sketch"** : هي شكل من أشكال الأعمال الدرامية واسعة الانتشار فهي عمل فني متكامل القصة و الحدث لها بداية ووسط و نهاية، تعرض في جزء أو جين بحيث تكون كحلقة واحدة و تدور قصتها حول فكرة واضحة، إذ تتناول الأحداث و القضايا الواقعية بطريقة ساخرة و تهكمية بالنسبة للفاعلين في الأحداث.

3- خصائص البرامج التلفزيونية الساخرة

للبرامج التلفزيونية الساخرة بعد من أبعاد الدراما وأسلوب إنتاجي في الإعلام مميز نظرا للخصائص التي تميزه إذ يعمل بأساليبه المتنوعة على إيصال الرسالة الإعلامية و الاتصالية بشكل بسيط و واضح مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى وللإعلام التلفزيوني الساخر مجموعة من الخصائص التي تجعله مميزا من بينها[6]:

القدرة على كشف العيوب : للبرامج التلفزيونية الساخرة القدرة الكاملة على تصوير الحقائق ووصف الواقع بشكل هزلي بسيط وكذا بطريقة سهلة و سريعة تساعد المشاهد على التفسير.

- **التبسيط** : تقوم البرامج التلفزيونية الساخرة على أسلوب بسيط قائم على التركيز على الكم أي أن الصورة كلما كانت بسيطة كلما كانت ذات معنى و مغزى ، والمبالغة في الوصف أو في و زيادة النص لن يخدم لا المخرج ولا المنشط على حد سواء حيث أن الوضوح و البساطة تعد من أساسيات هذا النوع الإعلامي، حيث ينبغي أن يكون للبرامج التلفزيونية الساخرة القدرة على الإثارة.
- **الفكاهة** :تعتبر الفكاهة و وسائل الإعلام ظاهرتين متداخلتين بحيث يصعب الحديث عن احدهما دونما اللجوء إلى الآخر، فانطلاقا من الرسوم الكاريكاتورية و الرسوم المتحركة ومرورا بالبرامج التلفزيونية الساخرة و الإعلانات الفكاهية على الانترنيت و أشرطة السيتكوم و الملاحظات المضحكة في الخطوط الافتتاحية و مقالات الرأي، تعمل وسائل الإعلام عل تطوير الظهور اللغوي للفكاهة، فسواء كانت تؤدي وظيفة التسلية أو تمثل إستراتيجية تسويقية أو أداة للتعبير عن الرأي أو تستعمل للهجوم غير المباشر أو لقول ما لم يقل، فإن الفكاهة في وسائل الإعلام ذات أهمية من حيث كونها أداة خطابية و كذا ظاهرة اجتماعية ولغوية في الوقت نفسه.[6] إضافة إلى كون للبرامج التلفزيونية الساخرةتسعى إلى إضافة نوع من التسلية و المرح و كذا الاعتباطية في نقل الأحداث و تجريدها جزئيا من الجانب الجدي و تكييف الأحداث بطريقة مسلية تهدف إلى إضحاك تسلية القارئ و ترجمة الأحداث في ذهنه دونما مجهود عقلي مبالغ فيه .
- **الآنية و الواقعية في قضايا البرنامج** : فتناقش البرامج التلفزيونية الساخرة قضايا الواقعية مهتم بها الرأي العام خصوصا جراء الظروف و الأوضاع ملتبسة التي تعيشها المجتمعات، إذ لابد من أن تعالج كل القضايا الراهنة في وقتها بطريقة هزلية .

- **قدرة المتلقي على فهم محتوى البرامج الساخرة :** إذ يعتمد تلقي المحتوى الإعلامي في هذه البرامج على قدرة المشاهد و كفاءته في قراءة وتفكيك شفرات العلامات وبعبارة أدق فان المعنى النهائي سيكون مختلفا تبعا لقدرته أو كفاءته ألفته بعادات المشاهدة و إدراك للعالم الذي يعرض عليه .
- **تحقيق المعنى والدلالة في إدراك المشاهد للبرامج الساخرة :** فيتعامل المشاهد مع البرامج التلفزيونية الساخرة عبر مرحلتين، الأولى هي إدراك المعنى الذي يقصد المقدم و الثاني تحديد دلالة ذلك المعنى له.

الجانب التطبيقي للدراسة

1- **التحليل الكيفي لبرنامج " البرنامج "**

2- **اسم القناة :**بدأ بث البرنامج لأول مرة في افريل 2011 على يوتيوب ، ثم تحول إلى برنامج على قناة ONTVثم انتقل إلى قناة CBC عام 2012 حتى تم إيقاف البرنامج في 2013، ثم انتقل إلى قناة إم بي سي مصر وعاد للبث ابتداء من 7 فيفري 2014 على شاشة إم بي سي مصر قبل ان يتم توقيفه نهائيا .

1-1 تعريف ببرنامج " البرنامج"

برنامج" **البرنامج**"" هو برنامج أسبوعي ساخر كان يقدمه باسم يوسف على قناة إم بي سي مصر، بداية من سنة 2011 وفي تاريخ 2 جوان 2014تم إعلان نهاية **برنامج البرنامج** بشكل نهائي في مؤتمر صحفي قام به باسم يوسف وتم بثه على موقع اليوتيوب.[ii]كان للبرنامج أثر في الإعلام والرأي العام المصري في عهد الرئيس السابق محمد مرسي بث البرنامج على مدار أربعة مواس تميزت بما يلي :

- **الموسم الأول**

حصل علي عرض لتقديم برنامج علي قناة أون تي في . وأذيعت أول حلقة تحت المسمى الجديد في أوت 2011 واستمر الموسم لمدة عام كامل ثم قرر باسم يوسف إنهاء تعاقده مع القناة نظرا لرغبته في تقديم البرنامج بجمهور حقيقي مثل برنامج دايلي شو لجون ستيوارت . ونجح في التعاقد مع قنوات سي بي سي لتقديم الموسم الثاني التي قامت بالإعداد له وتجديد مسرح راديو بوسط البلد وتمت إذاعة أولي الحلقات في نوفمبر 2012

- **الموسم الثاني**

قام باسم يوسف بالتعاقد مع قناة CBC الفضائية لتقديم برنامج البرنامج الموسم الثاني ولكن بشكل مختلف وعلى وتيرة جون ستيوارت حيث يذاع البرنامج في مسرح راديو القاهرة بوسط البلد في وجود جمهور، وجدير بالذكر أن مسرح سينما راديو كان قد تم تصميمه لكي يماثل مسرح راديو سيتي بنيويورك

بالولايات المتحدة الأمريكية.البرنامج متنوع في فقراته حيث يبدأ بملاحظات باسم الساخرة على الأحداث الجارية ثم يقوم باستضافة شخصيات عامة ونجوم من مختلف المجالات والتيارات وتنتهي الحلقة بالترفيه من خلال مواهب فنية مختلفة في كل حلقة. ويذاع البرنامج مرة واحدة في الأسبوع كل يوم جمعة.

- **الموسم الثالث**

أعلن باسم يوسف عبر حسابة على تويتر عن استكمال عرض برنامج "البرنامج 7وتم إذاعة الحلقة الأولى في موسم ثالث على قناة سي بي سي يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013 . وأعلنت قناة 'سي بي سي' مساء اليوم الجمعة إيقاف برنامج 'البرنامج' الذي يقدمه الإعلامي الساخر باسم يوسف لعدم التزامه بـ'السياسة التحريرية للقناة'، ولوجود مشاكل تجارية. وأضاف مجلس إدارة القناة في بيان أذاعه الإعلامي خيري رمضان أنها فور استلامها شريط الحلقة الثانية في الموسم الجديد من البرنامج فوجئت بعدم ملائمة المحتوى الإعلامي للحلقة بسياسة القناة التحريرية التي سبق أن أعلنت عنها في بيانها السابق. وأضافت أن ما سبق يعني إصرار فريق الإنتاج علي مخالفة هذه السياسة، فضلا عن مخالفته تسليم عدد معين من الحلقات متفق عليها وسبق أن حصل فريق العمل علي مستحقاتها كامل.

- **الموسم الرابع**

بعدها بفترة اذاعت الصحافة أن باسم يوسف قد ينتقل إلي إم بي سي بعد مقابلته بـ علي جابر [7]وبالفعل انتقل باسم يوسف إلي قناة إم بي سي مصر وعرضت أولى الحلقات من الموسم في 7 فيفري 2014م.

- **تكريمات البرنامج**

تم ترشيح برنامج "البرنامج" كأفضل برنامج في عام 2013 من قبل موقع اليوتيوب [8]وكان موقع يوتيوب قد أعلن أنه سيكرّم برنامج "البرنامج؟" بعدما تجاوز عدد مشتركيه على الموقع مليون مشترك، وسيحصل البرنامج على درع تذكاري على شكل رمز تشغيل الفيديو مطليّ بالذهب[9].

اسم البرنامج : سمي هذا البرنامج باسم " البرنامج" وهو الاسم الذي لا يحمل في طياته أي نوع من التوجهات السياسية غيرها بل يبدو من خلال الاسم أن المضامين التي يقدمها شاملة لمختلف الميادين و بالفعل هو ما نجد عند متابعة حلقات من برنامج البرنامج حيث يتعرض مقدم البرنامج لمجموعة من مواضيع الساعة على الصعيد المحلي المصري و العربي و العالمي و لكن بطريقة هزلية ساخرة وناقدة،كما عرف على باسم يوسف أنه قدم من خلال حلقاته في هذا البرنامج التلفزيوني الساخر نقدا لاذعا للرئيس المصري السابق محمد مرسي،ناهيك عن ذلك فان أول ما بثت هذه المضامين كانت تحت

مسمى برنامج" يوسف باسم شو " مما يدل على أن المضامين تعبر بالدرجة الأولى عن توجهات صاحبها.

مقدم برنامج البرنامج :كان باسم يوسف وهو طبيب جراح يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات. وبعد زيارة له إلى مصر وقعت أحداث ثورة 25 يناير وكان أحد الأطباء الميدانيين المتطوعين في ميدان التحرير لإسعاف المصابين وشهد العديد من القصص البطولية والتراجيدية المؤثرة . مما أصابه بالاندهاش حينما وجد الكم من الهجوم من بعض المشاهير على الثوار في الميدان مما دفعه هو وزملائه وكان احدهم وهو محمد خليفة وهو مخرج ومونتير في تقديم حلقات ساخرة تحت اسم" باسم يوسف شو "علي موقع يوتيوب للرد بشكل ساخر علي هؤلاء.

فكرة البرنامج : فكرة البرنامج تمخضت عن كل من يوسف باسم و المخرج محمد خليفة عقب عملهم في إسعاف الثوار في ميدان التحرير أثناء ثورة 25 جانفي بمصر حيث شدهم تهجم الفنانين و بعض الجهات على الثوار وهو ما دفعهم للرد بطريقة فعالة و تصل إلى كافة المشاهدين تحت مسمى "باسم يوسف شو" على موقع اليوتيوب .وبعد تقديم بعض الحلقات لاقت نسب مشاهدة تخطت مليون مشاهدة، واستمر تقديم العرض لمدة 3 شهور حتى قرر التعاقد مع قناة "وان تي في" لتحويل العرض إلي برنامج أسبوعي يذاع في التلفزيون.

اللغة المستخدمة : يستخدم المنشط اللهجة المصرية أثناء الحديث عن مختلف المواضيع، إضافة إلى استخدام الاستمالات العقلية و العاطفية من اجل جذب المشاهد و استخدام أسلوب التنكيت بشكل واسع و كذا التهكم على مختلف الشخصيات التي يتعرض لها بالنقد، كما يستخدم المنشط بعض الكلمات البذيئة من أجل التعبير عن القضايا وهي الكلمات التي لا تلفظ لكن يشار لها بالصفير أثناء عملية المونتاج .

جينيريك البرنامج : يمثل جينيريك البداية للبرنامج توجهات المنتج و يلخص حياته من مجالي الطب و الجراحة إلى اليوتيوب و التلفزيون و معالجة قضايا الساعة بطريقة هزليـــة، كما يشير المنشط في نهاية الجينيريك من خلال التنويه أن الشخصيات المشار إليها في البرنامج هي شخصيات وهمية غير موجودة وهو تنويه تهكمي، يقصد به العكس تماما حيث أن كل الشخصيات التي يتناولها يوسف باسم هي شخصيات موجود في الواقع إضافة إلى إشارته من خلال التنويه إلى آن البرنامج موجه للفئة الكبار فقط

نظرا لاستخدامه لصور و مصطلحات ذات إيحاء جنسي، ويشير أيضا إلى أن المشاهدين الذين يخجلون عليهم أن لا يشاهدوا البرنامج.

ديكور البرنامج : البرنامج كان في بدايته عبارة عن أستوديو عادي بخلفية خضراء،إلا انه غير في الآونة الأخير و لجأ لاستخدام أستوديو بجمهور حقيقي وهو ما أعطى لمسة جيدة للبرنامج من خلال التفاعل الموجود بين الجمهور و المنشط هذه التفاعلية التي تنقل للجمهور عبر الشاشات .

إخراج الحلقة :يتم تركيب الحلقة و اخرجها ارتكازا على عرض صور وفيديوهات القضايا التي يريد المنشط التعليق عليها ويعلق عليها أثناء عرضها أضاف إلى ذلك يستخدم المخرج الصور العادية و الصور الكارتونية و الصور المتحركة يلاحظ أيضا أن استخدام التعليق ومع ضحك الجمهور في الوقت ذات أضاف لمسة نوعية و هزلية ساخرة وناقدة تصل للجماهير بمختلف أنواعها حتى وان كانت غير معنية بالقضية المعالجة .

الجمهور المستهدف : يستهدف هذا البرنامج جميع الأفراد البالغين حيث هو غير موجه للأطفال ولكن لكل الأفراد نساءا و رجالا و المهتمين بالقضايا الراهنة في الوطن العربي .

هدف البرنامج : يهدف البرنامج في ظاهره إلى الترفيه عن المشاهد العربي خاصة و انه يحمل لمسة الفكاهة لكن الهدف الأساسي هو النقد لمختلف الأوضاع السياسية و الاجتماعية و غيرها التي تسيطر على المشهد العربي في وسائل الإعلام إضافة إلى توعية الرأي العام ومحاولة صناع توجهات جديدة له تقوم على تبني الديموقراطية و النظر للقضايا الراهنة بنظرة أكثر واقعية و محاولة إبعاد المشاهد عن التلقي السلبي للمعلومات التي تبث من وسائل الإعلام التابعة للأنظمة و تشجيعه على قراءة ما بين الأسطر و البحث عن توجهات أخرى في المعلومة الخبرية .

القراءة الضمنية لبرنامج " البرنامج"

- ✓ يعد برنامج البرنامج ليوسف باسم من بين البرامج التي لاقت شعبية كبيرة لدى المشاهد العربي ودليل ذلك هو الانتقال الدائم بين القنوات هذا الانتقال الذي يعود لسببين أساسيين الأول كون محتويات البرنامج لا تتماشى دائما مع الخط الافتتاحي للقنوات و كذا الجمهور الواسع للبرنامج نتيجة ما حققه من شعبية.

- ✓ شعبية البرنامج لم تكن نتيجة الصدفة بل نتيجة لصدق المحتوى والذي يلامس بشكل كبير قضايا المواطن العربي و المصري على وجه الخصوص فالمحتوى الإعلامي الصادر من بيئته يعد أكثر صدقا و نجاحا من المحتوى الإعلامي المقلد .
- ✓ شكلت قضايا الثورة المصرية و الأحداث بين العلمانيين و الإخوان ومواضيع الرئيس محمد مرسي ،مادة دسمة للبرنامج وهو ليس تكرارا بل نتيجة ترابط الإحداث من الثورة المصرية إلى حين سنة 2014 تاريخ وقف البرنامج نهائيا.
- ✓ تعد الموهبة و الثقافة و الذكاء الاجتماعي و كذا التوجه الشعبي الذي تتميز به شخصية يوسف باسم من بين المؤهلات التي ساعدت في إنجاح البرنامج .
- ✓ يستخدم المنشط بعض الصور و الإيحاءات الجنسية وهو ما أشار إليه في نهاية الجينيريك وهو الشيء الذي يتنافى مع عادات المشاهد العربي التقليدي و في الوقت نفسه هي لمسة الجرأة في البرامج الساخرة و في الإعلام الساخر بصفة عامة وهو الموضوع الذي يلاقي نقدا كبيرا في الصحافة و في أوساط الجماهير خاصة حلقتي "الجماهير" و"" البطانية"" .
- ✓ كما أن تعطش المشاهد العربي لبرامج تتمتع بقدر من الحرية ساهم في إنجاح هذا البرنامج الساخر، وكما أن عودة الرقابة و الأنظمة العربية تدريجيا إلى ما كانت عليه ساهم في توقيف البرنامج .

خاتمة

تشكل البرامج الساخرة في وسائل الإعلام شكلا من أشكال حرية التعبير و حرية الإعلام إذ يعتمد نجاح البرامج التلفزيونية الساخرة على ذكاء القائم بالاتصال و المنشط و استخدام أسلوب التهكم و النكتة في الطرح و استخدام الاستمالات العقلية و العاطفية، وربط المواضيع المختارة بالبيئة التي تصدر منها، وهي البرامج التي لابد من أن تعود إلى إنتاجها قنوات الإعلام المحلية والعربية العودة إلى استخدام هذا النوع من البرامج من اجل إعادة الثقة بين المشاهد و الوسيلة الإعلامية و كذا استخدامه بأسلوب راقي مع الابتعاد عن التهريج و الصخب و السعي إلى مخاطبة العقل البشري توعيته من خلال النكتة وليس إضحاكه فقط.

المصادر و المراجع

[1]علي معمر عبد المؤمن، البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، ليبيا، 2008، ص287.
[2]علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، دار الفائز للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2009، ص127.
[3]أحمد الخطيب، البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2003، ص 43.
[4]علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص137.
[5]Le petit robert ; Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française ,paris 1986 , P1766.
[6]حمدان خضر سالم :الكاريكاتير في الصحافة ،دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان2014 ، ص 13
[7]أحمد عبد النعيم :حكايات في الفكاهة و الكاريكاتير ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،ط 1، القاهرة ،2009 . ص 107.
[8]Jan chovanec & Isabel ermida :language & humour in the mediaCambridge Scholars Publishing,UK.2012 ,p1.
[9]مقال بعنوان "UPDATED: Bassem Youssef's El-Bernameg gone for good": منشور في 24 جوان 2014 اطلع عليه بتاريخ 20مارس 2018 على الساعة 17.20 متوفر على http://english.ahram.org.eg/News/102760.aspx
[10]مقتطف من تصريح قديم لباسم يوسف على موقع تويتر متوافر على https://twitter.com/Byoussef/status/ اطلع عليه بتاريخ 28,03.2017 على الساعة 14,20
[11]مقال بعنوان : هل يفجر باسم يوسف مفاجأة لجمهوره بالانتقال لـ MBC قريبا ؟". جريدة الفجر نيوز ،اطلع عليه بتاريخ 14.02.2017 على الساعة 1.11 متوافر على http://www.elfagr.com/295479#
[12]مقال بعنوان :باسم يوسف مرشح لجائزة "أفضل برنامج في العالم"، منشور على موقع المدينة بتاريخ 21.04.2014 اطلع عليه بتاريخ 14.02.2017 على الساعة 23.00 متوافر على موقع http://www.al-madina.com/article/223606/
[13] نفس المرجع .

التسويق الالكتروني لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة

إعداد الباحث/ حازم احمد فروانة **أستاذ محاضر –أ– جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان**

الباحث/ رمضان أبو جزر **أستاذ مساعد جامعة الأقصى غزة**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي بيان دور التسويق الالكتروني لشركات التأمين ومدي تأثيره في الأسواق والشركات العاملة في قطاع غزة . والنهوض بواقع الشركات وتطويرها من اجل الارتقاء بمستوى أدائها في كل أنشطتها لمواكبة التطورات الحديثة من خلا تسليط الضوء على أهمية التسويق الالكتروني لاسيما في عصر التكنولوجيا واهم نتائج الدراسة كانت ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد وبعض منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية بأهمية التأمين ودورة في حماية المجتمع والتقليل من أثار المخاطر التي يتعرض لها.مازال قطاع التأمين يعمل في ظل نظام دولة مما تقيده الكثير من الضوابط والإجراءات الروتينية فضلا عن محدودية أنشطة الشركات الخاصة .تعاني شركة التأمين الوطنية من نقص الخبرات والكوادر الفنية سواء في العدد أو نوعية الخبرة علي مستوى تخصص الحاسوب والتأمين من حملة الشهادات العليا.

الكلمات المفتاحيه

التأمين، الوثيقة، أطراف التعاقد، العوض المالي، التأمين التجاري.

Electronic marketing of insurance companies operating in the gaza strip

BY /Researcher. Hazem Ahmed Firwana , University of Tlemcen - ALGERIE
And
Ramadan Abogazeer , Gaza , Palestine

Abstract /

This study aims at explaining the role of electronic marketing for insurance companies and its impact on the markets and companies operating in the Gaza Strip. And improve the status of companies and develop them in order to improve the level of performance in all its activities to keep abreast of recent developments by highlighting the importance of electronic marketing, especially in the era of technology. The most important results of the study were weak awareness of insurance individuals and some business organizations and government institutions of the importance of insurance and a course in the protection of society and reducing the effects The insurance sector operates under a state system, which is restricted by a lot of routine controls and procedures as well as the limited activities of private companies. The National Insurance Company suffers from lack of expertise and technical staff, both in counting.

Keywords:

Insurance, document, contracting parties, financial compensation, commercial insurance.

المقدمة:

تعتبر التجارة الالكترونية حصيلة الانترنت و التقافة الحديثة وتعد من أفضل وأهم انجازات هذا العصر , إذ أن إجراء المعاملات التجارية عن طريق شبكات الانترنت قد سهل للمستهلك عملية الاختيار والشراء بطريقة مريحة تختلف عن الطرائق التقليدية ,كما أعطت الشركات فرص هائلة للتطور والتوسع في أعمالها واهم ما برز هو مصطلح التجارة الالكترونية لقطاع التأمين كأحد القطاعات الاقتصادية المهمة عموما وشركات التأمين بشكل خاص نتيجة للتطور العلمي الذي أدي إلي خفض التكاليف وزيادة حدة المنافسة علي مستوى شركات التأمين .

كما وتعد صناعة التأمين جزءا حيويا من الاقتصاد ولا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويتطور بمعزل عن الاقتصاد العالمي ,وان من أهم أسباب نجاح هذه الصناعة هو الإدراك الكامل للمتغيرات المتسارعة علي مستوى العالم والتكيف مع المتغيرات الجديدة وأحداث التأثير الذي يحقق أهداف صناعة التأمين .

لقد ارتبط بقاء المؤسسات و نموها بمدى قدرتها على تسويق منتجاتها، هذا ما يبين مدى أهمية التسويق الذي أصبح يطبق في مختلف المجالات الاقتصادية.

و نظرا للتطور الذي عرفه التسويق ، أصبحت قضايا تسويق الخدمات تحظى بدرجة عالية من الاهتمام و من بين المؤسسات الخدمية التي تبنت التسويق الخدماتي نجد مؤسسات التأمين.
في ظل الإتجاة العالمي نحو توفير المزيد من الحرية في ممارسة النشاط التأميني في جميع دول العالم على مختلف توجهاتها السياسية و الاقتصادية من خلال تخفيض الرقابة الحكومية والقيود المفروضة من جانب هيئات الإشراف والرقابة على صناعة التأمين ، وبالإضافة إلى التقدم الهائل في الآونة الأخيرة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعاظم دور التجارة الإلكترونية في مجال تسويق السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، كأحد أبرز التطبيقات التي تمخضت عن هذا التطور، والذي يتوقع معه حدوث تغييرا جذريا في الهياكل الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك قطاع التأمين الذي لن يكون بمنأى أو معزل عن تلك التطورات. فإن عدم استجابة شركات التأمين في الدول النامية لمثل هذه التطورات بالسرعة الكافية، وإعداد الخطط المناسبة لمواجهتها، من شأنه أن يجعلها في موقف يصعب معه تحقيق أي مزايا تنافسية .بل ومن المحتمل أن تفقد هذه الشركات القدرة على المنافسة والخروج من سوق التأمين كليا، أو أن تتحول إلى مجرد وسيط يعمل لحساب شركات التأمين الأجنبية .

ولذالك يجب إعداد الإستراتيجيات المناسبة التي تكفل لشركات التأمين تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التجارة الإلكترونية لتدعيم قدرتها التنافسية .

و تعد دراسة الأسباب الحقيقة وراء عدم انتشار هذا النوع من التجارة في مجال تسويق الخدمات التأمينية، أحد الأركان الرئيسية عند بناء تلك الإستراتيجيات.

1-2 مشكلة البحث:

تفتقر شركات التأمين الوطنية إلي شبكة معلومات حديثة ومتطورة ومتاحة بين المتعاملين بسوق التأمين وتعتمد بشكل كبير علي الأسلوب التقليدي إلي الوقت الحاضر , وهنا تكمن مشكلة البحث في عدم اعتماد التجارة الالكترونية لشركات التأمين بما ينعكس علي مستوى الأداء للخدمات المقدمة .

1-3 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية التجارة الالكترونية التي تعد من ابرز ما حققته الثورة التقنية والمعلوماتية في هذا العصر وتكمن في إمكانية شركات التأمين علي تسير الأعمال في البلد وخارجها ,وتعد ميدانا حديثا تمكن شركات التأمين من إتمام عمليات التسويق وتبادل المعلومات والتحويلات المالية.

1-4 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان دور التسويق الالكتروني لشركات التأمين ومدي تأثيره في الأسواق والشركات العاملة في قطاع غزة . والنهوض بواقع الشركات وتطويرها من اجل الارتقاء بمستوى أدائها في كل أنشطتها لمواكبة التطورات الحديثة.

1-5 فرضيات البحث :

من اجل تحقيق أهداف البحث تم وضع الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين توافر الموارد المالية وتطبيق التجارة الالكترونية في شركات التأمين

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين توافر الموارد التقنية وتطبيق التجارة الالكترونية في شركات التأمين

1-6 حدود البحث

شركات التأمين العاملة في فلسطين

2-1 أولا: تعريف التأمين :

يعرف التأمين علي انه "وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بتوزيع الخسارة غلي مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر بمقتضي اتفاق مسبق"(العنبكي والبلداوي,8:1988)

ويعرف بأنه : عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمِّن أن يؤدي إلى الطرف الآخر وهو المؤمَّن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه . يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبينة في العقد وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمَّن له بالقدر والأجل والكيفيَّة التي ينص عليها العقد المبرم بينهما.

ويعرف التأمين حسب القانون الفلسطيني بأنة "اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن)أن يؤدي إلي الطرف الثاني (المؤمن له)الذي اشترط التأمين لصالحة مبلغا من المال ,أو إيرادا أو مرتبا,أو أي عوض مالي أخر(مبلغ التأمين)في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخري يؤديها المؤمن له للمؤمن.(القانون الفلسطيني الفصل الأول مادة1).

2-1-1 ومن خلال هذا التعريف وما ذكره القانونيون نجد أن من أبرز خصائص عقد التأمين :

1- أنه عقد ملزم لطرفيه فيلتزم المؤمَّن له بدفع الأقساط حسب الاتفاق ويلتزم المؤمِّن بدفع التأمين عند حصول حادث محتمل.

2-كما أنه عقد مفاوضة لأن كلا المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى فالمؤمِّن يعطي قسط التأمين والمؤمَّن له يعطي مبلغ التأمين عند تحقق ما يوجبه . وليست المعاوضة مقابل أمان محض يحصل عليه المؤمن
3- كما أنه عقد احتمالي لأن كل طرف لا يعرف كم سيدفع وكم سيعطى على وجه التحديد لأن ذلك يتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه .

4- أنه عقد تجاري يهدف المؤمِّن منه إلى الربح والفائدة من خلال الأقساط المتجمعة لديه.

2-1-2 البيانات الواجب ذكرها في الوثيقة:

يوجد العديد من البيانات التي يجب أن تذكر بوثيقة التأمين ولعل أهم هذه البيانات والتي لا يمكن أن يغفلها أو تغفل إحداها أي وثيقة من وثائق التامين ما يلي:

1- أطراف التعاقد:

يظهر من تعريف التأمين أو وثيقة التأمين أن هناك طرفين أو أكثر في وثيقة التأمين، والطرف الأول في الوثيقة هو المؤمن Insurer وهو الهيئة أو الشركة التي تقوم بدفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالـــة تحقق الحادث المنصوص عليه، والطرف الثاني المؤمن له أو المستأمن أو المتعاقد Insured وهو صاحب الشيء موضوع التأمين والذي يقوم عادة بالتعاقد مع المؤمن بغرض تغطية الخسارة المتوقعة كما عليه القيام بسداد القسط.

وكثيراً ما يظهر طرف ثالث في التعاقد يطلق عليه المستفيد Beneficiary هو الشخص الذي يستحق مبلغ التأمين أو قيمة التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه وذلك في حالة إنفصال شخصية المستأمن عن المستفيد، ويجب ملاحظة أنه لا بد أن توجد للمستفيد مصلحة تأمينيه في المؤمن عليه أو في موضوع التأمين.

وفي تأمين الحياة أحياناً يكون التأمين على شخص غير المستأمن وبالتالي يطلق عليه المؤمن عليه أو المؤمن على حياته Life Insured وهذه حالات خاصة في تأمينات الحياة حيث يظهر طرف رابع في التعاقد يطلق عليه المؤمن عليه أو المؤمن على حياته وهو الشخص موضوع الخطر، كأن تقوم الزوجة بالتأمين على حياة زوجها لمصلحة أولادها وتقوم الزوجة بدفع الأقساط فيكون الأولاد هم المستفيدون وتكون الزوجة هي المستأمن ويكون الزوج هو المؤمن على حياته وتكون شركة التأمين هي المؤمن، ومثال آخر لذلك عندما يقوم أحد المصانع بالتأمين على بعض العاملين فيه لمصلحة الورثة الشرعيين له ومرة أخرى لا بد أن تتوافر المصلحة التأمينيه للمستفيدين في بقاء هؤلاء المستأمنين على قيد الحياة.

2- العوض المالي أو المقابل:

في عقد التأمين التجاري يتعهد المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه في نظير أن يدفع المستأمن القسط أو الأقساط الدورية في مواعيدها، ويسمى هذا الإلتزام المزدوج بالعوض المالي أو المقابل.

3- موضوع التأمين:

هي الخسارة التي تعود على المؤمن له من تحقق الخطر المؤمن منه ويجب أن يذكر في عقد التأمين الحادث المعين الذي يترتب على حدوثه خسارة مادية أو مصروفات زائدة أو نقص في الدخل أو إنقطاعه كلياً وبغض النظر إذا كان الحادث ساراً أو محزناً.

4- مدة التأمين:

يصدر عقد التأمين ليغطي مدة معينه تبدأ من تاريخ معين بشرط سداد القسط الأول كأساس لبداية سريان العقد فقد تكون مدة العقد سنه أو أكثر أو أقل غير أن الغالب هو أن تكون المدة سنه تتجدد حسب رغبة

طرفي التعاقد كما في تأمين الحوادث وتأمين الحريق، أما في التأمين البحري فقد تكون المدة سنه أو تحدد بمدة الرحلة، كما أنه في تأمين الحياة قد تزيد مدة التأمين على سنه وقد تكون مدة أكبر من سنة بكثير إذ تبلغ (10سنوات) أو(20سنه) أو تستمر مدى حياة الشخص المؤمن عليه، وفي بعض الحالات قد لا تستغرق مدة العقد أكثر من بضع ساعات كما هو الحال في بعض عقود تأمين حوادث وتأمين النقل البحري.

2-2 نشأة التأمين التجاري :

كان أول ظهور التأمين التجاري تأميناً للمخاطر التي تتعرض لها السفن المحملة بالبضائع وذلك في شمال إيطاليا في القرن الثاني عشر الميلادي . حيث كان صاحب البضاعة يدفع قسطاً معيناً على أنه في حال تلف البضاعة يقبض مبلغاً من المال ثم بدأ التأمين التجاري بالرواج ولكنه لم ينتقل إلى الدول العربية إلا في القرن التاسع عشر بدليل أن فقهاء المسلمين حتى القرن الثالث عشر الهجري لم يبحثوه مع أنهم بحثوا كل ما هو محيط بهم في شئون حياتهم العامَّة . فتناوله العلاَّمة محمد أمين ابن عابدين) 1252هـ) في كتابه رد المحتار على الدر المختار وسماه سوكوه .

وقد تزايد التعامل به بعد ذلك حتى دخل كثيراً من المجالات الاقتصادية وغيرها . ويرى بعض الباحثين أن التأمين التجاري يتجه إلى الانكماش فالزوال وذلك أن دول العالم الغربي تتجه إلى الأخذ بالتأمين التعاوني وأن أكبر المنظمات التأمينية في سويسرا هي منظمات تعاونية . كما أن إحصائيات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972م تذكر أن التأمين التعاوني أصبح يغطي أكثر من 70% من نشاط التأمين فيها .

2-3 ثانيا: أهمية التأمين

للتأمين دور مهم في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية نستعرض منها الأتي :

1. التعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تحقيق الأخطار المؤمن منها .
2. توظيف الأموال للاستثمار إذ إن أقساط التأمين تدفع قبل وقوع الخسائر وهذا يتيح لشركات التأمين استثمار هذه الأموال (مرزة59:2006)
3. للتأمين دور اجتماعي في خدمة البيئة والمجتمع في مجالات عدة منها توفير الحماية التأمينية لمن هم اشد الحاجة إليها من إخطار يتعرضون لها ولا يدخل لإراداتهم ولا قدرة لهم علي حماية أنفسهم منها (عبد ربه ,348:2006)
4. يخلق التأمين جوا من الراحة والطمأنينة لدي الشخص المؤمن له .
5. تسهيل عمليات الائتمان والاقتراض لتمويل المشروعات الاقتصادية بتقديم الضمانات الكافية للمفترض برهن مال يعود للمقترض مؤمن عليه.

2-4 أعمال شركات التأمين في فلسطين

يوجد في فلسطين حالياً ستة شركات تأمين فلسطينية تجارية، وشركة تأمين تكافلية، وشركة تأمين أردنية، وشركة تأمين أمريكية للتأمين على الحياة.

وأيضا أُعلن مؤخرًا عن انطلاق شركة التكافل الفلسطينية للتأمين لتكون بذلك أول شركةٍ فلسطينية للتأمين تقدم خدماتها وفقًا للشريعة الإسلامية، كما يعرفها القائمون عليها.

وفي الوقت الذي يرى فيه هؤلاء أن دور الشركة سيكون دورًا تكميليًا للاقتصاد الإسلامي في فلسطين الذي بدأ ينمو ويتطور خلال السنوات الماضية، انتقد آخرون قطاع التأمين الفلسطيني بشكلٍ عام، معربين عن أملهم في ألا تقع شركة التكافل في نفس الأخطاء التي وقعت بها شركات التأمين الأخرى. وتختلف بعض الشركات التامين في بعض الفروع منها شركة التكافل الفلسطينية وفقًا للشريعة الإسلامية كما ذكرت في أهدافها منها:

تقدم الشركة جميع أنواع التأمين التي تتعامل بها بقية شركات التأمين في فلسطين، عدا "التأمين على الحياة"، كون أغلب علماء الشريعة المعاصرين يميلون إلى تحريم هذا النوع من التأمين، لذا فإنها لا تقدم هذه الخدمة للجمهور، ولكنها في الوقت ذاته تقدم الكثير من الخدمات الأخرى.

وتشمل أعمال شركات التأمين الفلسطينية الفروع الآتية :

أ – التأمين على الحياة.

ب– التأمين الصحي.

ج– تأمين الأموال (الادخار).

د– التأمين ضد أخطار الحريق والأخطار المتحالفة معها.

هـ–التأمين ضد أخطار النقل والمسؤوليات المتعلقة بها.

و– التأمين ضد أخطار الحوادث والمسؤولية المدنية.

ز– تأمين على أجسام السفن وآلاتها والمسؤوليات المتعلقة بها.

ح– تأمين على أجسام الطائرات وآلاتها والمسؤوليات المتعلقة بها.

ط– تأمين المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها.

ي– تأمين ضد أخطار المهنة.

ك–التأمينات الأخرى.

2-5 بعض أنواع التأمينات

2-5-1 التأمين البحري

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية التي تحتاجها التجارة حيث تؤمن البضائع المشحونة عن طريق البحر أو الجو أو على الطرق البرية أو بواسطة سكك الحديد وينصب هذا التأمين على تعويض أصحاب البضائع عـــن

الخسائر التي تلحق ببضاعتهم بسبب تعرضها لإخطار مؤمن ضدها أثناء النقل أو الشحن. أما أنواع الوثائق التي يوفرها هذا النوع من التأمين فقد أعتمد نموذج وثيقة للتأمين البحري وضعه مجمع مكتتبي التأمين البحري

في لندن ويطلق على الوثيقة تسمية (MAR) وتضاف لـهذه الوثيقة مجموعات شروط توفر أغطية تأمين لكافة أنواع التأمين البحري وهي ثلاث

1- مجموعة شروط معهدية توفر غطاء وحماية تأمينية ضد أخطار النقل.
2- مجموعة شروط توفر حماية تأمينية ضد إخطار الحرب.
3- مجموعة شروط معهدية توفر غطاء تأميني ضد أخطار الإضرابات.

2-5-2 تأمين الحريق

يوفر هذا النوع من التأمين حماية لتعويض الخسائر. والأضرار التي تلحق بالممتلكات المنقولة (المحتويات) وغير المنقولة (المصانع ،المكاتب التجارية، دور السكن) والناجمة من خطر الحريق، ويمكن توسيع التغطية لتشمل أنواع أخرى من الإخطار، مثل:

1- الانفجار
2- سقوط الطائرات
3- العواصف، الزوابع والفيضانات
4- الزلازل الأرضية
5- الشغب والإضرابات والأذى العمدي
6- الإضرار الناجمة عن صدم المركبات
7- الانهيار
8- الإضرابات والاضطرابات
9- الصدم
10- الخسائر التبعية (خسارة الأرباح)
11- السرقة

2-5-3 تأمين السيارات

(التامين الإلزامي)المسؤولية المدنية تجاه الغير

ويشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمالا يتطلب المساءلة القانونية للسائق/المؤمن له وذلك بما بتسببه من إضرار للغير من إصابات جسدية أو إضرار مادية التأمين الشامل)الفقد والتلف والمسؤولية المدنية تجاه الغير الحصول على هذا النوع مـن الشركات مباشرة ويتضمن العـــــقد وثيقتين

تخضع وثيقة التأمين الإلزامي فيه إلى شروط وإحكام نظام التأمين الإلزامي وفقاً للنظام والأسعار المقررة بموجبه ووثيقة التأمين التكميلي فيه تخضع إلى شروط وثيقة التأمين الصادرة عن الشركة وبالأسعار التي تقررها. ويمكن الإضافة على الغطاء الأساسي ملحق لتغطية خطر الحوادث الشخصية للسائق والركاب بحدود مسؤولية يتفق عليها وبقسط إضافي يناسبها.

2-5-4 تأمينات الحوادث العامة

و أهم أنواع هذا التأمين التي تزاولها شركات التأمين في السوق العربي:

تأمين السرقة

تأمين المسؤولية العامة

تأمين النقد أثناء النقل من البنك إلى العملاء

تأمين ضمان خيانة الأمانة

وثيقة التأمين البنكية الشاملة وتوفر غطاء شامل للعمليات البنكية

تأمين المسؤولية المهنية

تأمين كسر الزجاج

غطاء تعويض العمال

تأمين المواشي

2-5-5 تأمين الحياة

يعد الرومان أول من عرفوا التأمين على الحياة، وأول وثيقة تم إصدارها كانت عام 1653 م ومع تقدم التكنولوجيا تطور التأمين على الحياة وخاصة في ظل ظهور الإحصائيات الحديثة مثل الحسابات الاكتوارية.

يوفر هذا النوع من التأمين بأشكاله المتعددة ضمان مالي إلى الأفراد عند وقوع خطر الوفاة في سن مبكرة أو الوصول إلى سن الشيخوخة وتعرض الدخل إلى النقص كما يوفر ضمان مالي للفرد في حالة البقاء على قيد الحياة لسن معينة وللورثة في حالة وفاة معيلهم وتتيح الوثائق ذات النوع الادخاري حصول الأفراد على قروض لمواجهة التزاماتهم المختلفة بضمان الوثائق ومن أهم أنواعه التأمين المؤقت، المختلط، الحوادث الشخصية، تغطية العجز

2-5-6 التأمين الصحي

يتوفر هذا النوع من التأمين على صورتين:

- التأمين الصحي الفردي : يمنح للأفراد وعائلاتهم وبعقود منفصلة
- التأمين الصحي الجماعي : يمنح لموظفي المؤسسات والهيئات والشركات والنقابات وبصفة عقد جماعي واحد.

يقدم التأمين الصحي إلى المؤمن له منافع وخدمات العناية الطبية وما يتعلق بها من نفقات وذلك بموجب نطاق التغطيات المتفق عليها والتي تكون بالإشكال التالية:

- التغطية داخل المستشفى وتشمل أجور الإقامة والأطباء والجراحة والحالات الطارئة
- تغطيات العلاج خارج المستشفى وتشمل زيارة الطبيب والأدوية والفحوصات
- التغطية الشاملة وتشمل نفقات المعالجة داخل وخارج المستشفى

2-6 رابعا:التأمين والتسويق الالكتروني

تسهم أنشطة التسويق في تقديم السلعة أو الخدمة للعملاء وتزداد أهمية التسويق ونشاطاته المتعددة في شركات التأمين إذ لايمكن لآي شركة تأمين أن تمارس أنشطتها التسويقية بنجاح دون وجود وظيفة التسويق لديها والسبب في ذلك يعود إلي طبيعة الخدمات التأمينية المتمثلة بالنقاط الأتية :

- إن الخدمة التأمينية غير ملموسة , إذ لايمكن للمؤمن له لمس أو الشعور بمردودها إلا في حالة تكبده خسارة بسبب خطر مؤمن منه(بدراوي وضجر 8:2006)
- تعد الخدمة التأمينية غير جذابة لأن منافعها ترتبط بالحوادث المؤسفة والكوارث التي تتعرض لها الأفراد(دوفت 15:2002)
- إن الخدمة التأمينية ذات طابع احتمالي مستقبلي بأداء التعويض للمؤمن له, اذ قد يحصل المؤمن له علي هذه المنفعة أولا يحصل بسبب احتمال وقوع الأخطار (سيف : 188)

إن الخدمة التأمينية يتم إنتاجها واستهلاكها بنفس الوقت أي لا يمكن خزنها والاحتفاظ بها لحين الطلب عليها (البكري والرحومي , 95:2008)

وهنا يأتي دور التسويق في أقناع العملاء (خاصة الذين لم يتعرضوا لخسائر سابقة)بأهمية التأمين والمنافع التي يقدمها إذ تسهم السياسات الإعلامية والترويحية لشركات التأمين في إقناع الفرد بشراء التأمين وإدراك اهميتة حتى في حالة عدم تعرض للخسارة .

2-7 سياسات شركات التأمين

تقوم سياسة شركات التأمين على اكتتاب الأخطار بشروط تحقق نتائج فنية إيجابية في نهاية كل سنة وعلى ترويج الحقيقة التي تقول بأن التأمين منتج أساسي للحياة المعاصرة لا غنى لأحد عنه. وترتكز شركات التأمين على عملائها الذين يشملون الأفراد والشركات الصناعية والتجارية والزراعية العامة

والخاصة والمؤسسات الحكومية والذين يمثلون القاعدة الرئيسية لتطوير الشركة واستمرارها. وتعتمد شركات التأمين بشكل رئيسي على أرباحها من عملها الرئيسي وهو اكتتاب الأخطار ولهذا فإنها مدارة بطريقة تمكنها من تقديم خدمات التأميـــــن

بشكل يضمن رضا عملائها واضعة نصب عينيها هدف الإحتفاظ بأكبر نسبة من أقساط التأمين داخل المجتمع لإعادة استثمارها مما يعود بالنفع على المواطنين والمجتمع ككل.

2-8 التأمين في فلسطين وتطور مراحله ونظرة الإسلام له:

مر التأمين في فلسطين بمراحل عديدة نتيجة تعدد الجهات التي حكمت فلسطين والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها.

2-8-1 المرحلة الأولى :- الحكم العثماني

نظمت السلطات العثمانية موضوع التأمين من خلال قانون شركات الضمان الصادر سنة 1845 وهذا القانون لم يتعرض سوى لتأمين الأضرار والخسائر التي تحصل للأموال وعقد عرف هذا القانون عقد الضمان على انه (تعهد بالتعويض لقاء رسم معين عن الخسائر التي تحصل للأموال المنقولة وغير المنقولة من المهالك والأخطار من أي نوع كان).

2-8-2 المرحلة الثانية :- الانتداب البريطاني

في البداية صدر قانون الشركات لسنة 1919 ثم جاء بد ذلك قانون رقم 18 لسنة 1929 وكانت هذه القوانين تفرض بعض الالتزامات على شركات التأمين كما صدر في فترة الانتداب البريطاني قانون خاص

بالتأمين على الأضرار التي تسببها المركبة سمي (قانون تأمين المركبات الميكانيكية أمر رقم 8 لسنة 1947) وظهرت خلال هذه الفترة أيضا مجموعة من المراسيم تنظم عدة أنواع من التأمين.

2-8-3 المرحلة الثالثة :- مرحلة وحدة الضفة مع الأردن ووحدة القطاع مع مصر

بعد نكبة 1948 توحدت الضفة الغربية مع الأردن كما هو حال قطاع غزة مع مصر وتم تطبيق قانون كل من البلدين مع الضفة والقطاع بالإضافة لقوانين الانتداب البريطاني وبعض القوانين العثمانية التي لم تلغى ففي الضفة الغربية اصدر المشرع الأردني نظام شركات التأمين قانون 24لسنة 1959 ثم قانون مراقبة أعمال التأمين 5لسنة1965 وقانون نظام شركات التأمين 76لسنة1956" أما في قطاع غزة فان الإدارة المصرية لم تتدخل في القوانين التي كانت سارية بل عملت على إهمال القوانين الانجليزية وما

جاء بخصوص التأمين هو قانون التأمين والمعاشات رقم 8 لسنة 1964لا يتعارض لأنواع التأمين أو كيفية ممارسته أو ضبط أعماله ".

2-8-4 المرحلة الرابعة:- الاحتلال الإسرائيلي والتحرر الوطني

مرحلة الصحوة والانتعاش للتامين في فلسطين حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بإحياء القوانين المتروكة فأعاد المشرع الإسرائيلي تطبيق الأمر 8 لسنة1947 ثم قام بفرض أوامر عسكرية عصرية مثل أمر تعويض مصابي حوادث الطرق رقم 677 لسنة 1976في الضفة الغربية والأمر 544 لسنة 1976 مع بقاء قانون المخالفات الأردني 36لسنة1944 ساريا بالنسبة للأضرار التي تقع على الأشياء وبعد ذلك اصدر المشرع الإسرائيلي الأمر رقم 662لسنة 1976 الذي أمر إلزام أصحاب العمل بتأمين عمالهم واصدر أمر مراقبة أعمال التأمين رقم 1100 لسنة 93وبعد توقيع اتفاقية أسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية اصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات الأمر رقم 1 لسنة 1994 الذي أمر بموجبه استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر السابقة التي كانت سارية المفعول قبل 67/6/5 ثم صدر القرار الوطنية رقم 95لسنة 1995 عن السلطة الوطنية والذي يقضي بإنشاء الصندوق الفلسطيني لتعويض ضحايا حوادث الطرق.

2-8-5 المرحلة الخامسة :- قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005

أول قانون فلسطيني ناظم لقطاع التأمين في فلسطين حيث كان هذا القطاع يخضع شانه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى لحكم الإدارة المدنية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي كانت تفرض شرطا تعجيزية على الفلسطينيين الراغبين في استصـــــدار رخصة مزاولة مهنة التأمين أو تأسيس شركة تأمين

سواء فيما يتعلق برأس المال أو الإجراءات وشروط الترخيص صدر بتاريخ 2005/10/13 مستندا على القانون الأساسي المعدل لسنة2003 وتعديلاته وعلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13لسنة 2004 وقد ألغى بشكل صريح بموجب المادة 190 منه كل ما يتعرض مع أحكامه وكل الأوامر والأحكام الصادرة عن سلطات الاحتلال بشأن التأمين.

وقد أعطى القانون للأشخاص العاملين في قطاع التأمين في فلسطين قبل نفاذه مهلة لتصويب أوضاعهم وفق شروطه ومتطلباته ويعد صدور هذا القانون من ابرز الأسباب التي قادت إلى استقرار سوق التأمين الفلسطينية حيث انه أنهى حالة من الفوضى العارمة في سوق التأمين سواء على مستوى المنافسة الضارة بين الشركات أو على مستوى تنظيم السوق وضبطها وتحسين بيئة العمل حيث رأت الشركات وجوده الحل الأمثل و الأنجح لضبط سوق التأمين.

فقد أسهم في استقرار سوق التأمين وحدد متطلبات وشروط الترخيص للشركات حدد الحد الأدنى لرأس المال بخمس ملايين دولار لمزاولة التأمين على الحياة 5 ملايين دولار للتأمينات العامة فقط و8ملايين دولار للممارسة فرعي التأمين على الحياة والتأمينات العامة

كما اوجب القانون إيجاد اتحاد شركات التأمين وألزم أي شركة تأمين مرخصة أو فرع لشركة تأمين أجنبية تعمل في السوق الفلسطينية بالانضمام إلى عضوية الاتحاد ووضح القانون آليات الترخيص والشروط

الواجب توفرها في كل شركة حتى تتمكن من تجديد رخصتها ,وبموجب القانون أيضا تم تحديد المسؤوليات المترتبة على صندوق تعويض مصابي حوادث الطرق وعلى شركات التأمين .

2-9 أهم الآراء الفقيه الإسلامية التي عالجت موضوع التأمين :-

لا يجمع الفقهاء المسلمون على رأي واحد في تحليل أو تحريم عقد التأمين ويمكن أن تقسم آراؤهم حول الموضوع إلى 3 آراء أوردها تباعا بعد الإشارة إلى رأي الإمام ابن عابدين صاحب أول بحث شرعي في الموضوع.

2-9-1 أولا:- رأي الإمام ابن عابدين

أطلق على عقد التأمين اسم السوكرة وتحدث عنه في كتابه حاشية رد المختار بمناسبة ذكره للمستأمنين وهم" الذين يدخلون من أهل دار الحرب الأجانب إلى دار الإسلام بإذن الإمام لإقامة مؤقتة" ويرى ابن عابدين انه "لا يحل التعاقد مع المستأمن في دار الإسلام إلا ما يحل من العقود مع المسلمين "

ويميز بين حالتين الأولى أن يكون عقد التأمين قد انعقد في دار الحرب مع المؤمن وهنا إذا أرسل المؤمن بعد هلاك البضاعة مبلغ التعويض إلى التاجر المؤمن له الذي في دار الإسلام فاخذ هذا المال يعد حلالا على اعتبار انه مال حربي اخذ دون غدر أو خيانة وليس بعقد فاسد معقود في دار الإسلام

أما الحالة الثانية وهي أن يكون العقد معقودا في دار الإسلام هنا لا يجوز اخذ مبلغ التعويض

2-9-2 ثانيا:- أراء المحرمين للتأمين

أصحاب هذا الرأي هم الأكثر عددا ويرون أن عقد التأمين حرام وقالوا بحرمة التعاقد عليه بجميع صوره وأنواعه لكونه أكل لأموال الناس بالباطل الشبهات التي حرموا التأمين على أساسها :

1- انه يشوبه الغرر والجهالة

2- يشمل شبهة التزام ما لا يلزم

المؤمن بموجب عقد التأمين يدفع مبلغ التعويض أو مبلغ التأمين للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه, فالمؤمن غير ملزم شرعا بدفع مبلغ التعويض للمؤمن له.

3- يشمل شبهتي الربا والصرف .

4- في التأمين على الأموال يشمل شبهتي المقامرة والرهان

حيث يتطابق تعريف كل من الرهان والمقامرة والتأمين وتتطابق العلة من تحريمها وهي توقفها على الحظ والصدفة

5- في التأمين على الحياة أن عقد التأمين تحد للقدر الإلهي

فعند تعهد المؤمن للمؤمن له أن يعيش كذا من العمر وإلا كان ضامنا لورثته مبلغا من المال ،والذي يعتمد على هذا القول ويتعاقد على أساسه طمعا بالتعويض كلاهما خارج على مقتضى الشريعة الإسلامية

ويرى الشيخ محمد المطيعي الحنفي أن ضمان الأموال شرعا يكون بطريقتين أولهما الكفالة : والتأمين لا ينطبق عليه شروط الكفالة وثانيهما التعدي أو الإتلاف : وهلاك المال المؤمن عليه لا يكون بتعد من شركة التأمين ولا هي أتلفته.

2-9-3 أدلة أصحاب هذا الرأي

1- من القران الكريم الآية 29 من سورة النساء (يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكن تجارة عن تراض منكم)

2- ومن السنة النبوية ما رواه ابن عمر عن النبي (ص) (نهى عن بيع الغرر)

2-9-4 ثالثا:- أراء القائلين بالتمييز بين أنواع التأمين

أصحاب هذا الرأي يعدون اقرب إلى تحريم التأمين , لكن هذا الفريق انقسم فيما بينه فما أباحه بعضهم حرمه البعض الأخر ,فمنهم من أجاز التأمين على الأموال ولم يجز التأمين على الحياة ومنهم من أجاز

تأمين المسؤولية فقط فالشيخ محمد أبو زهرة يقول " التأمين على السيارات مثلا لضمان إصلاحها ليس حراما وان كان في النفس منه شيء"

والتأمين على الحياة نوع من أنواع المقامرة لأنه أن دفع شخص بعض المال ومات فبأي حق يستحق كل المبلغ وان عاش حتى نهاية مدة التأمين فانه يأخذ المال الذي دفعه مع فائدة وهذا ربا "

2-9-5 رابعا: أراء القائلين بجواز التأمين بكل أنواعه وصوره وحجتهم

1- أن الأصل في العقود الإباحة والعقود بالإسلام لا تقع تحت حصر ومن الجائز إدخال كل ما تقتضي به الضرورة من عقود ما دامت مطابقة لأحكام الشرع والتأمين عقد جديد مباح إذ لم ينص على تحريمه

كما أن العقود تصير جائزة شرعا وان شابتها بعض الشبهات التي تقضي ببطلان العقد إذا اقتضتها الضرورة وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الضرورات تبيح المحظورات)

2- قياس التأمين على ضمان خطر الطريق :

وهو أن يقول شخص لأخر اسلك طريقا معينة فهي آمنه ويتعهد له في حال اخذ ماله فيها أن يضمن له هذا المال .فإذا سلك الطريق واخذ ماله فعلا يضمن عند الحنفية فالتزام ضامن الطريق هو نفس التزام شركة التأمين بضمان المؤمن عليه عند وقوع الخطر.

3- قياس التأمين على الإجارة :

الحارس الجير يحقق الأمان والاطمئنان لمن استأجره كما يحقق التأمين الأمن للمؤمن لهم

4- قياس التأمين على الجعالة :

الالتزام بدفع مبلغ من المال لمن يقوم بعمل معين في الجعالة مثل دفع الأجر من رب العمل للعامل نظير حراسته المال في عقد الجعالة يقاس عليه التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له إذا قام بعمل معين وهو دفع الأقساط.

5- قياس التأمين على العقالة:

"العقل :- هو توزيع دية القتل الخطأ ونحوه على عاقلة الرجل الذين يناصرهم ويناصروه من الرجال الأحرار البالغين العاقلين الموسرين"

وفكرة العقالة إلزامية دون تعاقد والتأمين يقاس على العقالة فكلاهما يهدف إلى تفتيت الخطر عن الطريق التعاون وكلاهما نظامي تعاون وتكافل لما فيهما من توزيع العبء المالي على جميع المشاركين

5- قياس التأمين على عقد المولاة

"عقد الموالاة أن يقول شخص مجهول النسب لأخر أنت ولي تعقل عني وترثني إذا أنا مت"

العقل يكون في جناية الخطأ وهو دفع التعويض المالي و عقد الموالاة ينشأ رابطة شرعية (ولاء الموالاة) وهي أحدى صور تأمين المسؤولية ومن أشهر القائلين بهذا القياس الشيخ احمد طه السنوسي الذي حصر بحثه في تأمين المسؤولية.

3-1 الاستنتاجات والتوصيات

3-1-1 أولا الاستنتاجات

1.ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد وبعض منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية بأهمية التأمين ودورة في حماية المجتمع والتقليل من أثار المخاطر التي يتعرض لها.

2.مازال قطاع التأمين يعمل في ظل نظام دولة مما تقيده الكثير من الضوابط والإجراءات الروتينية فضلا عن محدودية أنشطة الشركات الخاصة .

3.تعاني شركة التأمين الوطنية من نقص الخبرات والكوادر الفنية سواء في العدد أو نوعية الخبرة علي مستوى تخصص الحاسوب والتأمين من حملة الشهادات العليا.

4.قيام شركات التأمين الوطنية بإدخال شبكة انترنت في بعض فروعها وأقسام الشركة .

5.محدودية خدمة التخاطب المباشر مع العملاء وهذا يعني عدم زيادة عدد العملاء جراء استعمال الانترنت.

6.اعتماد شركة التأمين الأسلوب التقليدي في التعامل .

3-1-2 ثانيا التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فأنة يمكن إن نخرج بالتوصيات الآتية :

1.قيام شركة التأمين الوطنية بنشر الوعي التأميني بين المواطنين باستعمال وسائل الترويج والإعلان .

2.وجود قوانين وأنظمة وتعليمات تساعد في إدخال التجارة الالكترونية في مختلف القطاعات لا سيما التأمين وذلك لتحديد حقوق والتزامات أطراف العملية كافة مما يعزز مصدر الثقة والأمان لدى الشركات العاملة من جانب والزبون من جانب أخر .

3.إشراك موظفي شركات التأمين في دورات تدريبية خارج القطر للوقوف علي كل ما هو مستحدث في صناعة التأمين إقليميا وعالميا.

4.استعمال الانترنت والبريد الالكتروني في فروع وأقسام شركة التأمين .

5.تفعيل خدمات التخاطب المباشر مع العملاء عبر شبكة الانترنت لما يعنيه ذلك زيادة الحصة السوقية للشركة وتوفير وقت وجهد العملاء.

6.تحويل أعمال الشركة من النماذج الورقية إلي الالكترونية عبر إدخالها في الموقع الالكتروني للشركة علي الانترنت لغرض زيادة الوعي التأميني لدى الجمهور .

المصادر والمراجع

1- أبو فارة ,يوسف "التسويق الالكتروني :عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت" دار وائل للنشر والتوزيع ,عمان ,الأردن,الطبعة الأولي 2004,

2- العنبكي ,جبار صبري محمد والبلداوي ,علاء عبد الكريم "النظرية العامة للتأمين " مكتب البلاد للترجمة , والطباعة , بغداد ,1988

3- الوردي سليم علي "تسويق خدمات التأمين "هيئة المعاهد الفنية ,بغداد ,1993

4- دوفت, ترجمة سليم الوردي "تسويق التأمين " مكتبة البلورة , 2002

5- أبو غزالة ,طلال "تأثير التجارة الالكترونية علي التأمين "مجلة الرائد ,2000

6- عبود ,سالم, "أثر استراتيجيات التسويق الالكتروني في نشاط التأمين في العراق" ,بغداد, 2006

الشـــاعر الجـــاهلي ومعادله الموضوعي وصف القطاة أنموذجا

إعـــداد : الدكتور: عبد الرحمان خلدون
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

ملخص الدراسة

أدرك الإنسـان الجـاهلي أن امتـلاك السرعـة واستخدامهـا، لا يكـون إلا في إيـقافه موقفـا يستدعيـها، وهذا يعني أن الشاعر بحاجاته ودوافعه كان وراء رسم الطير في شعره، حتى ليشعر المرء وهو يتتبع خصائص الطير، كان في الواقع يتتبع حركة الإنســان ويتغلغـل في أعمـاقـه.

واستعانة الشاعر بالقطـاة، وجعلهـا معـادل موضـوعي له، كـانت له دلالات فكريـة ونفسيـة، قد فرضتهـا المنـاسبة وطبيـعة الحـدث.

الكلمات المفتاحية : الشاعر، الجاهلي، الوصف، القطاة، الأبعاد، الفكر، النفس.

The ignorant poet and principal equivalent, description the sandgrouse model

BY / khaldoune abderrahane

Abstract

The ignorant poet and the description of sandgrouse 'with its intellectual and psychological dimensions'' the ignorant man realized that the possession and the use of speed can only be in a position it calls. This means that the poet's needs and feelings were behind the bird's depiction in his poetry, so one feels, when following the bird's characteristics, that he is actually following the man's movement and penetrating in his inside. The poet's use of sandgrouse, and making it a principal equivalent for him, ha dits own intellectual and psychological implication, that were imposed by the occasion and the nature of the event.

Key words : poet, ignorant, description, sandgrouse, dimensions, intellect, self.

تمهيد:

القطاة شبيه بالحمام حجما وشكلا، يؤثر العيش في الصحراء، ويتخذ أفحوصه في الأرض ويطير جماعات ويقطع مسافات شاسعة، وبيضه مرقط، جاء في اللسان «القطا ضربان: الجونيّ والكُدريُّ، واحد فيها سواد، والغطاط صغير الحلق قصير الرجلين في ذنبه ريشتان أطول من سائر الذنب، والعطاط منه: ما اسود باطن أجنحته، وطالت أرجله واغبرّت ظهوره»[1]، والمشهور عند الجاهليين القطاة، وسمي بهذا الاسم بسبب صوته، لأنه إذا هدل سمع منه ما يشبه صوت القاف والطاء، قطا... قطا، يقول الجاحظ «إن القطا من الحيوان الذي اشتق له هذا الاسم من صوته، لأنهم كانوا يشتقون لسائر الحيوان الذي يصوّت ويصيح اسم النـــاطق به، إذا قرنوه في الذكر إلى الصامت»[2].

والعرب تضرب المثل بالقطاة في الهداية، فيقال: إنه لأدل من قطاة، لأنها ترد الماء ليلا من الفلاة البعيدة والأماكن الوعرة، والتي يضل في الاهتداء إليها الخبراء بالمسالك والدّروب، والشعاب والطرق، فهي تبيض في القفر، وتسقي أولادها من البعد، في الليل والنهار، فتجيء في الليالي المظلمة وفي حواصلها الماء، فإذا صارت حيال أولادها صاحت: قطا قطا، فلم تخطئ بلا علم، ولا إشارة، ولا شجرة، وفي المثل: إنه لأصدق من قطاة، ويضرب بها المثل في البكور[3] ويستدل العرب على أماكن القطا، باقتفاء أثره في الأفاحيص التي يفتحصها في الأرض لكي يضع بيضه.

1-زهير بن أبي سلمى ووصف القطاة

وقد تناول القطاة مجموعة من الشعراء، فذكروا صفاتها، ووصفوا عاداتها، فها هو زهير بن أبي سلمى الذي يمتاز بتصوير الكثير من مناظر البيئة العربية الدقيقة، وبرسم العديد من عادات العرب التي لا ترد على خواطر أكثر الشعراء ولعل مصدر هذا أمران: أولهما تجويد شعره، فذلك التجويد يبعث على التأمل الطويل، والتدبر فيما يقول، والآخر طول عمره، واستمداده حكمته من حياته وحياة أمته، فنجده في كافيته التي غرضها قد اتجه إلى بني الصيداء، الذين انتهبوا إبلا وعبدا له، فهيأ صورة القطاة المسالمة شبيها لفرسه، ووفر لها فرصة النجاة بين نبت متشابك وماء استغاثت به، ليومئ إلى أمله في نجاة الإبل والعبد وعودتهما إليه، وليبتعد عن التصريح بتهديد بني الصيداء ومستقبل الصراع معهم، وصورة هذه القطاة بها الكثير من الإشارات الدالة والرسائل المستترة، فنجده يقول[4]:

1-كَأَنَّهَا مِنَ قَطَا الأَجْبَابِ حَانَ لَهَا ... وِرْدٌ وَأَفْرَدَ عَنْهَا أُخْتَهَا الشَّبَكُ[5]

2-جُونِيَّةٌ كَحَصَاةِ القَسْمِ مَرْتَعُهَا ... بِالسِّيِّ مَا تُنْبِتُ القَفْعَاءُ وَالحَسَكُ[6]

3-دُونَ السَّمَاءِ وَفَوقَ الأَرْضِ قَدْرُهُمَا ... عِنْدَ الذُّنَابَى فَلَا فَوْتٌ وَلَا دَرَكُ[7]

4-عِنْدَ الذُّنَابَى لَهَا صَوْتٌ وَأَزْمَلَةٌ ... يَكَادُ يَخْطَفُهَا طَوْراً وَتَهْتَلِكُ[8]

5-أَهْوَى لَهَا أَسْفَعَ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيْشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّرَكُ[9]

6-لاَ شَيْءَ أَجْوَدُ مِنْهَا وَهْيَ طَيِّبَـــةٌ نَفْسًا بِمَا سَوْفَ يُنْجِيهَا وَتَتَّـــرِكُ[10]
7-حَتَّى إِذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الغُلَامِ لَهَا طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيْشِهَا بِتَـــكُ[11]
8-ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ إِلَى الوَادِي فَأَلْجَأَهَـــا مِنْهُ وَقَدْ طَمِعَ الأَظْفَارُ وَالحَنَـــكُ[12]
9-حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِمَاءٍ لاَ رِشَاءَ لَـــهُ مِنَ الأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ البُـــرَكُ[13]
10-مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّجْمِ تَنْسِجُـــــهُ رِيْحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُـــكُ[14]
11-كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَـــةٍ خَافَ العُيُونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ[15]
12-فَزَلَّ عَنْهَا وَوَافَى رَأْسَ مَرْقَبَـــــةٍ كَمَنصِبِ العِتْرِ دَمَّى رَأْسَهُ النُّسُكُ[16]

يشبه زهير بن أبي سلمى فرسه القوية بقطاة، فيطيل في وصفها، وهي أطول صـــورة فـــي القصيدة، مما يدل على جوهرها، وليس كما يبدو أنها محض تصوير وتشبيه لفرسه فحسب، بل اتخذ من وصف فرسه ذريعة للدخول إلى عالم القطاة، فيقول فرسي تلك كأنها من قطا أرض ذات عيون وآبار، فيفد عليها الواردون، فهي منهم حذرة وجلة، ولا سيما وقد قنص أختها شبك الصائد القانص، تلك القطاة قد تميزت عن غيرها أنها جونية الشكل، فهي من أضخم أنواع القطا مستوية الخلق، شديدة قوية، سريعة الطيران، ظهرها أكدر، وباطن جناحيها أسود، وريشها أصفر (جُونِيَّةٌ كَحَصَاةِ القَسْمِ) تعيش في خصب ورغد، تتغذى على البقل والحسك، هذه العيشة الطيبة، جعلتها أشد لها وأسرع لطيرانها (مَرْتَعُهَا، بِالسِّيِّ مَا تُنْبِتُ القَفْعَاءُ وَالحَسَكُ)، فقد توفرت لها أسباب السرعة، إذ هي معقد التشبيه بينها وبين خيل الشاعر، ومما زاد سرعتها تجربتها السابقة مع الموت (أفرد عنها أختها الشبك)، «ففي توفير حالة الصراع بين الحياة والموت، يتجه فيها الشاعر إلى توفير عوامل السرعة، والتصميم على منح طريدته النجاة لتهيئة المناخ الملائم في مواجهة التحدي، طبقا للبواعث النفسية والموضوعية التي تقررها طبيعة الحدث ومعالجته»[17].

والشاعر يظهر مزيد عناية واحتفال بهذه القطاة بوصف شكلها، ليخلص إلى قوله: بأنها لم تكن أي قطاة، فقد سخر لها كل أسباب الراحة، فهي متميزة عن غيرها، وفجأة توالت عليها الأحداث، لكنها صمدت معتمدة على رغبتها الأكيدة في البقاء، فالقضية ليست قضية إضفاء السرعة عليها فحسب، وإلا لاكتفى الشاعر بالبيت الأول!!، ولكن الشاعر هنا يحصر مثل هذه الصورة ليسكنها مستكن سرائره [18].

وذكر الخيل في أبياته، ليبرر ظهور هذه القطاة على الصورة التي وصف وأحكم، حيث يصورها لنا وهي سعيدة بوطنها، متمتعة برغد عيشها، فجأة تنقلب حياتها رأسا على عقب، فبعد أن نجت من الشبك، ابتدرها صقر (أسفع الخدين) أشربت حمرتهما بسواد، من صفاته أنه لم يتعرض لعملية صيد سابقة، فليس له مع الموت تجربة، يبدأ في مطاردة القطاة هذه الأخيرة قد تميزت بأنها طيبة النفس، مطمئنة

الفؤاد، عالمة أن جناحيها سيهبان لها النجاة، فهي مجربة واعية، تعرف كيف تتخلص منه بذكائها، واطمئنانها إلى قدرتها على حماية نفسها من هذا الطائر الجارح، إنها واثقة مما تفعل، وقد أكسبتها هذه الثقة أثناء المطاردة مظهرا بدا للشاعر جميلا، لكن الشيء المهم الذي ساهم في نجاتها، ولعب دورا أكبر في إنقاذها هو القدر، الذي كان ييسر للقطاة أشياء تحول بينها وبين الصقر (لاَ شَيْءَ أَجْوَدُ مِنْهَا وَهْيَ طَيِّبَةٌ، نَفْسًا بِمَا سَوْفَ يُنْجِيهَا وَتَتَّرِكُ)، ثم إنها مع هذه الثقة لم تخرج كل ما لديها، فرغبة القطاة بالحياة لم تمل عليها بذل أقصى سرعتها للنجاة من النسر فحسب، ولكنها أيضا حركت فيها كوامن من الذكاء حتى تكيد للنسر وتنفلت منه، «فالصراع الحقيقي ليس بين قوتين جسديتين، ولكنه بين قوتين داخليتين، منها الثقة والثبات، فانتصار القطاة في الواقع هو انتصار الذكاء والثقة بما تخطط له من نجاة»[19]، لقد حلقا في الجو بين السماء والأرض، فلم يغيبا عن الأعين، ولم يقعا على الأرض ولا هي فاتته ولا هو أدركها، قد اقترب من ذيلها، فكاد الصقر يخطفها بمخالبه، فأرسل في نفسها رعبا، أخرجته على شكل صوت مختلط، هذه المناورات العنيفة الحاصلة بينهما؛ فالصقر (أهوى لها) من المرقبة، أي سقط عليها سقوطا عنيفا من عل، ولكنه سقوط لم يأت بنتيجة، وقد ظلّت بالنسبة له (لا فوت ولا درك)، فلم يسبقها، ولم يدركها، تُجدّ في طيرانها، وتبلغ أقصاه، فالأمل قائم مادام هناك نفس، هنا تيقن الصقر أنه لا طاقة له بمطاردتها، فسقط عن مطاردتها مرغما، وترك متابعتها مكرها، وعندما هويت القطاة سقطت في كفّ غلام، فقبض عليها وأمسك بها، فاستجمعت قواها وأفلتت منه، تاركة بعض ريشها في يده (حَتَّى إِذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الغُلَامِ لَهَا، طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيْشِهَا بِتَكُ)، فعاودها الصقر وطاردها لجأت إلى الوادي الذي أنجاها منه، لما فيه من شجر كثيف لتختفي فيه، «زهير هنا يلح على تكالب الأخطار عليها فيصوّرها حال خوفها من عدو (الورد، والشبك)، وفي سبيل هربها منه يفاجئها عدو أعتى (أسفع الخدين)، ثم في سبيل هربها منه تقع بين يدي عدو ثالث (كف الغلام)، ثم لا تفلت إلا وقد سلبها شيئا (في كفّه من ريشها بتك)»[20]، وهو بهذا يجعل نجاتها أمرا عزيزا لا يدرك إلا بعد طول مكابدة، هذه الصورة نرى من خلالها شرور الحياة التي تفزع الآمنين تتكالب عليهم من كل جانب، وكأنه يقول إن من يستحق الحياة لابد أن يصارع الشر، وأن يتحلى بطول النفس؛ لأنه إذا لم يفعل ولم تطل مقاومته واستسلم كان جديرا بالهلاك لا بالحياة.

بوصولها الوادي استطاعت الاختفاء في أغصانه، والاختباء بين جذوعه وأفنانه، بعد أن طمع في القنص، ولم تزل تجتهد في الطيران، حتى استعانت بماء لا رشاء له، لأنه في أبطح مستو يتجمع حول حافاته البرك، ليس له غور، مكلّل بأصول نبات لا ساق لها (حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِمَاءٍ لاَ رِشَاءَ لَهُ)، فأمنت مع طيور الماء على حفافه، ورتعت بالنبت الذي يحيط به واستطاعت بهذا الملاذ أن تهرب من الصقر، ولم ينل منها، «لقد بذل زهير كثيرا من الجهد في اختيار نوع القطاة، فهي جونية، أي أسرع

القطا طيرانا، ثم هيأ لها خير مستغاث بين النبت المتشابك والماء، ليضمن لها السلامـــة الأكيـــدة»[21] والماء هنا رمز الحياة، والحياة والحفـــاظ عليها هي شغـل الجونيـــــة ومعركتهـا التـي تخوض، وكأن الشاعر يقول إن صراعها المرير من أجل الحياة أفضى بها إلى نبع الحياة، ولأن رغبـة النجاة ساكنة بداخلها، دفعتها إلى تفجير كل طاقاتهـــا للفرار والانفلات، وقد شبه الشاعر استغاثتها بهذا الماء، كاستغاثة (فزّ غيطلة)، وهو وليد البقرة وقد تلقف ضرع والدته عجلا دون مهل، تقول نـــداء ثابت العرابي الحارثي «عدم الاطمئنان والفزع والخفة، والختل المرافق للهلاك، وتطيير الفؤاد، كلها معـان ذات وشائج حميمة بقصة القطاة، ورباط هذه المعاني الجامع هو الخفة الشديدة، وهي خفة هذا الفزّ وطربه للقم هذا السيء سريعا، وهي خفة القطاة للماء عندما استغاثت به»[22]، وهذا هو التلهف للحياة والتمسك بها، ما يؤكد أن المورد الذي هوت إليه رمز للحياة أو نبع لها، إذ نرى في الصورة: الرضاعة والسيء والأمومة والولادة، كلها رموز لبداية الحياة وتدفقها، وكأن لحظة لجوء القطاة إلى الماء هي لحظة ولادة جديدة لها، لكن أمل الصقـــر لا زال قائما، طلبت القطـــاة النجـــاة فـــأرادت الحياة، وهو طلب القطاة، وبذلك نجاته من الموت، وطلب الحياة، هنا مفارقة الحياة والمـوت، «إنهمـــــا صورتان متقابلتان لتغليب إرادة الحياة على إرادة الفناء في نفس الشاعر الجاهلي، أو فلنقل إنهما وسيلتان لتطهير الحياة من الشرّ بالشرّ كما قلنا حينا، وتطهيرها من الشرّ بوسـائل حيـــنا آخـــر!»[23]، فالشاعر يرى أن حضور الموت لا يعني تعطيل الحياة، بل إن حضوره يفرض قيمة الحيـاة في الوجدان والعقل، لهذا كان حضـور المـوت عند القطاة باعثا على تشبث أكثر بالحياة، وقد منحها هذا التشبث ولادة جديـــدة فيها نشوة الانتصار على النفس والخصم العنيـــف.

الصقر بشرّه لا زال مصرا على طريدته، يتركها في مكان اختبائها، ويطير إلى مكان مرتفـــع يرقبها منه (فَزَلَّ عَنْهَا وَوَافَى رَأْسَ مَرْقَبَةٍ)، وكأنه منصب الذبائح مما به من دم نتيجة الصيـــد، «هـــذه النظرة الدينية التي صوّر لنا فيهـــا إحدى عاداتهم في عبادتهم، وهي الذبح في شهر رجب للأصنـام تنسكا وتعبدا»[24]، ويبقى الصقر في نهاية مفتوحة، يراقب القطاة وهي مختفية في الماء، ينتظر ويترقب ما يكون منها، وقد انتهى هذا المشهد على صورتين، الأولى: استغاثة القطاة بالـوادي مائه ونباته، وتشبيه ذلك باستغاثة ولد البقرة بحليب أمه، والثانية: نهاية الصقر واستسلامه التي صورها الشاعر بنهاية الشاة المذبوحة في رجب قربانا[25]، وعلى ما خطط زهير، أنهى الصراع بانتصار الضعيف وانهزام القوي، لأن هذه الفكـرة وحدها هي التي تخدم هدفه.

وقد اقترب الشاعر بهذه القطاة من فحوى القصيدة، ففي حالته هذه أدرك أنه لن يظفر بمـــاله إلا بعد طول مكـابدة وطول نفس، فكان واقع الشاعر إبـــراز قوته_على الضعف البادي عليه_أمـام قوة خصمه، وكأنه يوّجه إنذارا لمن اغتصبوا حقه، وهي رسالة تحمـل في طياتها تهديدا للحارث، وينتظر ما يكون منه

في ردّه، وفعلا بعد هذه القصيدة وعدم ردّ الحارث على زهير راعيه وإبله، هجاه زهير فردّها عند ذلك، «الشاعر في هذه القصيدة ينذر بأنه لم يخرج كل ما لديه بعد (ليأتينّك منّي منطق قذع)، وقد تلت هذه القصيدة أخرى في هجائهم_حسب رواية الديوان_(ديوان زهير ص:301)، حتى انصاع الحارث وتعقل ورد عليه ماله وعبده يسارا !!»[26].

إذن لوحة (صيد القطاة) تجسيد لانتصار الحياة على الموت، من خلال الصراع الحاصل بين القطاة التي ترمز إلى قوى الخير، وبين العقاب الذي يرمز إلى قوى الشرّ، بطريقة تجعل من هذا الطائر الصغير المسالم قوّة تتصدى للشّر وتبطله وتعاقب صاحبه، فهي لا تفوت الصقر فحسب، ولكنّها تُرهقه وتبدّد قواه، وتتسبب في أن تُدمي آخر الأمر رأسه وهي صورة في مجملها فيها حق ينجو ولو كان ضعيفا، وباطل يفشل ولو كان قويا، «فالباطل عنده خاسئ في النهاية حتى لو تمتع بالقوة والكثرة، أما الحق فمنتصر حتى لو كان وحيدا في صراعه، وإذا كان الشاعر ينتصر فلأنه يمثل الحق المشروع»[27]، وهذه دلائل رمزية خاصة بالشاعر ومواقفه من قضايا الحياة الكبرى، وبخاصة قضية الصراع الإنساني فضلا عن الكشف عن الحالة النفسية في معالجة موضوع إغارة بني الصيداء على عبده الأعزل وإبله الآمنة، فصور صراعه مع بني الصيداء، حيث اختار القطاة الآمنة معادلا لإبله وعبده، وجعل الصقر معادلا للأعداء، بيد أنه جعل نهاية الصراع نجاة القطاة من الصقر وخروجه من المعركة خائبا، مما يؤكد عودة الإبل والراعي إليه.

2-النابغة الذبياني ووصف القطاة

ويصف النابغة الذبياني فرسه، حيث شبه سرعتها بقطاة، ثم استطرد في الحديث عن هذه القطاة، وقص ما كان من أمرها وأمر الصقر على عادة أولئك الشعراء في الاستطراد، فنجده يقول[28]:

1-أَومَرَّ كُدْرِيَةٍ حَذَّاءَ هَيَّجَهَا ... بَرْدُ الشَّرَائِعِ مِن مَرَّانِ أَوْ شَرَبُ[29]
2-أَهْوَى لَهَا أَمْغَرُ السَّاقَيْنِ مُخْتَضِعٌ ... خُرْطُومُهُ مِنْ دِمَاءِ الطَّيْرِ مُخْتَضِبُ[30]
3-حَتَّى إِذَا قَبَضَتْ أَظْفَارُهُ زَغَباً ... مِنَ الذُّنَابَى لَهَا أَوْ كَادَ يَقْتَرِبُ[31]
4-نَحَتْ بِضَرْبٍ كَرَجْعِ العَيْنِ أَبْطَؤُهُ ... تَعْلُو بِجُؤْجُئِهَا طَوْراً وَتَنْقَلِبُ[32]
5-تَدْعُو القَطَا بِقَصِيرِ الخَطْمِ لَيْسَ لَهُ ... أَمَامَ مَنْخَرِهَا رِيثٌ وَلاَ زَغَبُ[33]
6-حَذَّاءُ مُدْبِرَةً سَكَّاءُ مُقْبِلَةً ... لِلْمَاءِ فِي النَّحْرِ مِنْهَا نَوْطَةٌ عَجَبُ[34]
7-تَسْقِي أُزَيْغِبَ تَرْوِيهِ مُجَاجَتُهَا ... وَذَاكَ مِنْ ظِمْئِهَا فِي ظِمْئِهِ شُرُبُ[35]
8-مُنْهَرِتَ الشِّدْقِ لَمْ تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ ... فِي جَانِبِ العَيْنِ مِن تَسْبِيدِهِ زَبَبُ[36]

تقوم القصة على مطاردة الصقر للقطاة، وعلى رغم توفر الحركة وعنصر التشويق، إلا أنها تخلو من الصراع العنيف، سوى ما أشار إليه في البيت الرابع، وذلك في مشهد حركي سريع متتابع، يبدأ عرضه بتصوير القطاة، فهي سريعة قد هاجها الطعام والماء البارد، فجدت في طيرانها إليهما

(هَيَّجَهَا، بَرْدُ الشَّرَائِعِ مِن مَرَّانِ أَوْ شَــرَبُ)، وهي على هذا الحال، إذ أبصرها صقر مدرب على صيد الطير، ذو قوة جسدية كبيرة (أَهْوَى لَهَا أَمْغَرُ السَّاقَيْنِ مُخْتَضِعٌ)، ثم راح الشاعر يصور لنا مشهدا رائعا للصراع، «ألم أقل مرارا: إن الصراع هو قانون الحياة الخالد؟ وإذا لم تكن راغبا فيه فأنت محمــول عليه اضطرارا»[37]، حيث اختلطت الأصوات واقترب الخطر، فنجد الصقر قد انقض عليها بأظفاره، لكن القبضة لم تكن محكمة، فانفلتت من بين براثنه، تاركة بعض ريشها (حَتَّى إِذَا قَبَضَتْ أَظْفَــارُهُ زَغَباً)، وانطلقت مصوتة من شدة ما حل بها من ذعر وخوف، حيث لجأت إلى مكــان يحميــها، وبذلك فرضت عليه الملاحقة والمتابعة، في أرض قد لا تكون له بها خبرة القطاة، فقادته متابعته إلى الخسارة والانتكاس، للثقة المفرطة بالظفر، فقد ملأت جوانحه، لكن بدأت تضمحل وتتلاشى رويــدا رويدا، ثم بدأ يحل محلها اليأس والاستسلام، يقول يوسف اليوسف «نبتهج أيّما ابتهاج حين نراها تنجو سالمة وقد أوقعت الخسارة الفادحة في المعتدي، ولذا فإن نجائها هذا يأتي بمثابة انفراج لأزمــة عواطفنا المتفاعلة بعمق مع الموقف المأزوم»[38]، فقــوة الصقر وجبروته، كانت نهايتهما الفشل، أمــا الضعف الذي تمثله القطاة، فقد كلل بالنجــاح والفــوز فالقوي_على قوته_يمكن للضعيف علــى ضعفه أن يقهره، لقد استهان الصقر بقوة القطاة فجاءت النتيجة على غير ما أمل وتوقــع، وكل هذا ناتج عن حسن التدبير والتوجيه، وكثرة التفكير والتخطيط، إن هذا «الصراع حتمي من أجل البقــاء فالقطاة كالإنسان تصارع من أجل أن تحتفظ بالحياة، وهي تؤكد في هذا الصراع حرصها على عــدم الاستسلام، وعلى المقاومة الذكية، حتى تفلت من الموت، على الرغم من أنها أدخلت حربــا غيــر متكافئة»[39]، وقد توج الانتصــار بحياتين؛ حياة القطاة وحياة ابنها الذي ينتظر قدومها، الذي وصف بضعفه وقلة حيلته، فهو أزغب لم تنبت قوادم جناحيه بعد، فلا يستطيع النهوض أو الطيران، وقد ألوى به العطش أو كاد، فراح يفتح شدقه الواسع، وراحت تسقيه أمه مما ادخرته في حوصلتها (تَسْقِي أُزَيْغِبَ تَرْوِيهِ مُجَاجَتُهَا، وَذَاكَ مِنْ ظِمْئِهَا فِي ظِمْئِهِ شُــرُبُ).

إنها صورة جميلة دقيقة رسمها الشاعر، وهي صورة حية مملوءة بالحياة والحركة، فقد تخيّر لهــا الصحراء، واعتمد في تصويره هذا على شيئين متضادين هما: القتال، والهروب (النجاة)، ما بين الصقر والقطاة، «الصقر في الشعر الجاهلي يوحي بمعنيين مختلفين: أولهما الزعامة القوية التي تفرض الطــاعة، وهي ضرورية للضبط داخل مجتمع متماسك، وثانيهما البطش الباغي وهو كريه، يجب أن يقاوم»[40]، إلا أن الشاعر أراد النجاء والخلاص، معملا السرعة كأساس هام من أسس النجاة، لكن لم تكن السرعــة غرض الشاعر، بل أراد أمرا آخر، كان يريد أن يصور الصراع من أجل البقاء، فهذا الصقر يريد قنص هذه القطاة، لأن بقاءه مرهون بما يصيد، وهذه القطاة تجدّ في الطيران لأن حياتها وحياة فرخها مرهونتان بنجاتها ولو أنها استسلمت للقوة الباغية (الصقر) لكان خسرانهــا، وقد دل عليــها

الشاعر برمز الحياة، كما كان تخيره للصقر رمزا للموت، وهكذا كان الموت بجانب الصقر، باعثا للحياة الجديدة للقطاة، إذن الصورتان تبرزان الحياة الممنوحة للقطاة والموت الذي لحق بالصقر أو اقترب منه على قوته وغروره، «إننا نحكم على أن الإنسان الجاهلي كان بحاجة إلى القوة حتى ينقذ نفسه، من المآزق الكثيرة التي كانت توشك أن تقوده إلى الهلاك»[41].

وهنا لا يخفى تعاطف الشاعر مع هذه القطاة وفرخها، فهو يصور القطاة في ضعفها وخوفها وطيرانها، ويتعجب من هذه الحويصلة التي تدخر فيها أسباب الحياة لفرخها (للماء في النحر منها نوطة عجب)، وهو يصور هذه الأمومة الحانية (تسقى أزيغب ترويه مجاجتها)، وهذه الطفولة الضعيفة المغلوبة على أمرها، فيكاد ينقل إلينا عدوى الإحساس بالشفقة والتعاطف، «إن الناس يتعاطفون مع الضعيف، لأنهم يحسون فيه معاني الضعف الإنساني، وينفرون من القوي ولو أثار إعجابهم، لأنهم يحسون أنه يهددهم»[42]، ولعل هذا هو سرّ تعاطف النابغة مع هذه القطاة وفرخها، فهو يرى فيها نفسه وقد ضعفت، أي أنها معادل شعري للشاعر، في ضعفه وهموم حياته، وهي صورة رمزية شعورية لإحساس الشاعر بالحيرة في هذه الحياة، وما رافقها من مشاعر الضياع التي جعلته يرفع سلاحه في وجه المجهول، فكان صراعه من أجل بقائه، ولذلك كان مشغولا بهذه القضية ومهتما بها، أكثر من انشغاله واهتمامه بسرعة الفرس.

3-المنخل اليشكري ووصف القطاة

وقد ينقل الشاعر الجاهلي صورة القطا إلى ميدان الغزل، فينظر إلى المرأة كأنها طائر من صفاته كذا وكذا، فيسقط الأشياء الجميلة الموجودة في هذا الطائر، على هذه المرأة المتغزل بها، فيتخذ من مشية القطاة، أو ملمح من ملامح جمالها أحد المكونات الفنية في الافتتاح بالنسيب، للكشف عن البواعث النفسية التي تحدد أبعاد الحدث، ومن أجمل ما نسب إلى المنخل اليشكري، تلك الرائية الراقصة الحركات والكلمات، فنجده يقول[43]:

1-وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الفَتَـــا ... ةِ الخِدْرَ فِي اليَوْمِ المَطِيـــرِ
2-الكَاعِبِ الحَسْنَاءَ تـــزْ ... فُل فِي الدِّمَقْسِ وَفِي الحَرِيـرِ
3-فَدَفَعْتُهَا، فَتَدَافَعَـــــتْ ... مَشْيِ القَطَاةَ إِلَى الغَدِيْـــرِ[44]

استعمل المنخل اليشكري ووظف الصور من خلال تشبيهاته واستعاراته، في تصوير مفاتن المرأة وتزيين صورتها والتغزل بمشيتها، وقد جسّد في رسم صورة فتاته الرائعة الجمال من خلال مقطوعته، فاستعار الشاعر للمرأة من القطا حسن المشي، وكذا التبختر والسير في أناة (مَشْيِ القَطَاةَ إِلَى الغَدِيْـــرِ)، وهذا التصور والإسقاط الحاصل من الشاعر بين الفتاة والقطاة، فيه دلالة واضحة على السعادة والسرور والحبور، وذلك بفرح القطاة لورودها الماء، وفرح الفتاة لدخولها الخدر المزركش

بالذهب والحرير (تَرْفُل فِي الدِّمَقْسِ وَفِي الحَرِيرِ)، والشاعر هنا أراد من تصويره هذا، هـو طلب السعـادة في هذه الدنيا، لكن علم أن كل فرحـــة زائلة لا تدوم، ولذلك نراه يحافظ على لحظته الآنيـــــة.

4-الشنفرى ووصف القطاة

وفي الشعر الجاهلي كذلك يكثر ذكر القطـا، في معـرض الكـلام علـى الورود بعـد الظـمأ، ولعل أجمـل مـا في هـذا الشعر، لوح دقيق الخطوط رسمته ريشة الشنفرى، حيث يقول[45]:

1-وَتَشْرَبُ أَسْآرِي القَطَا الكُدْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلْصَـــلُ[46]
2-هَمَمْتُ وَهَمَّتْ بِالبَرَاحِ وَأَسْدَلَـــتْ وَشَمَّرَ مِنِّي فَـــارِطٌ مُتَمَهِّـــلُ[47]
3-فَوَلَّيْتُ عَنْهَا وَهْيَ تَكْبُو لِعُقْـــرِهِ يُنَازِعُهُ مِنْهَا ذَقُونٌ وَحَوْصَـــلُ[48]
4-كَأَنَّ وَغَاهَا حَجْرَتَيْهِ وَحَوْلَـــــهُ أَضَامِيمُ مِنْ سَفْرِ القَبَائِلُ نُـــزَّلُ[49]
5-تَوَافِين مِنْ شَتّى إِلَيْهِ فَضَمَّهَـــا كَمَا ضَمَّ أَذْوَادَ الأَصَارِيمِ مَنْهَلُ[50]

يصور لنا الشاعر أسراب القطا الكدري وقد وردت الغدير، وكيف تشرب الأسـار_بواقـي المـاء_، بعدما سـارت إليه قربا، أي طول الليل؛ والقطا هنا تبيت قبيل منابع الماء، إذ لا تطير ليـلا، فتعرس أول الليـل أو آخره، ثم تبـاكر المـاء في الصباح الباكر، فإذا وردت المورد للشرب، يسمع لأحشائها اليابسة تصلصل من الظمأ، ويسمع صوت لأضلاعها من شـدة اشتياقها للماء وانكبابها عليه، وقد وافق وصولها وصول الشنفرى، ولعلّه أن يكون أظمأ منها، لكنّـه بعـد أن تهيـأ للـورود وكادت شفته تلامس شفة الغدير زجر نفسه، وابتعد عنها ليعطيها فرصة للشرب، وهي عـادة الصعاليك في احترام الحيوان ومؤاخاته، ثم يصور لنا كيف دنت القطا من الماء، وأرسلت فيه مناقيرها حتى غاصت ذقونها وامتلأن حواصلها، وهي تهدل هديلا مبغوما، مختلط الإيقاع، فكأنّما قوافل مـن قبائل مختلفة، أناخت حول الغدير وهي تلغو وتلهو وتشرب، وهذا التصوير الحاصل إنما هو رمز يـدل على بعد الماء عن الناس، فلا يرده إلا قليل من العـابرين، ولذلك يطمئـن له القطا فتشـرب منه وهـو ماء كالورق اللجين، أي ماء غليظ من كثرة ما سقط فيه من ريش القطا الذي يرد عليه، هنا الشـاعر اتخذ من صورة القطا التراثية مجرى استطراديا، ينبئ عن قدرة في التشخيـص والتشبيـه، فيبعـث في طريـق الرحلـة الموحش الصـامت في الشعر حركة وحيوية، من خلال تشبثه بمشاهد الطير، فقد جعل الشاعر الطير رفيق رحلته المضنيـة ومحطّ نظـره، فاحتـل مكانة مرموقة في نفسه، ولذلك رسم صورة فنية متكاملة لإدراكه قدرتها وتأثيـرها في ذهن المتلقـي، على الرغـم من واقعيتهـا وبســاطتها.

5-عبيد بن الأبرص ووصف القطاة

ومن صور تشبيه الإبل بأسراب القطا، التي دفعها العطـش إلى طلـب الورود، قـول الشـاعر عبيـد بن الأبرص[51]:

1–وَحَنَّتْ قَلُوصِي بَعْدَ وَهْنٍ وَهَاجَهَا مِنَ الشَّوْقِ يَوْماً بِالحِجَــازِ وَمِيضُ
2–وَكُنَّ كَأَسْرَابِ القَطَا هَاجَ وِرْدَهَــا مِنَ الصُّبْحِ فِي يَوْمِ الحرُورِ رَمِيضُ[52]

نلاحظ أن المكان يشكل في هذا التشابه عنصرا معنويا كبيرا، فإذا كانت النوق تحــنّ، وهـي مجهـدة إلى أرض الحجاز فإن القطا تشتاق وهي مرهقة إلى ماء موردها، هذا المورد الذي يرمز إلى الديمومة والاستمرارية والوفرة، وبهذا يتشكل موطن الناقة والقطاة، فموطن الناقة الحجاز، وموطن القطاة الماء، فكلاهمـا ينشـد الراحـة والحيـاة، لا يخفـى أن هذا يشعر بقيمة الوطن للإنسان، ومن هنا لا نملّ من ترديد «أن عالم الطير في الشعر الجاهلي هو في الحقيقة عالم الإنسان بما في العـالم مـــن علاقات متصارعة أو متوائمة»[53].

خـــاتمة

إذن القطا هو رمز الهداية، وقد ضربوا به المثل في الاهتداء إلى الأماكن الوعرة، ولهذا غـــــدا القطا مرشدا ودليـــلا إلى موارد الماء فيها، ورمزا للتفاؤل حين تنقطع السبل بمن ضل في القفار بعد أن ساورته المخـاوف، وأيقـن بالتهـلكة، كمـا أنهم ضربوا به المثل في البكور، وشبهوا به مشية الصبيـــة الحسناء، ومثّل الشعراء آثار مبارك النوق بأفاحيص القطا، وهي مواضع بارزة في جســـم الإبل، تترك أثرا على الأرض، حين بروكها تسمى الثفن؛ «هي الركبة وما مس الأرض من كركرة الجمـل وأعضـاءه إذا برك، وقيـل ما مس الأرض من يديـه ورجليـه وكركرته»[54]، وهـو المكـان الذي تسويـه طيـور القطا بجسمها من الأرض لتبيت فيه، كما استخدم الشعراء القطا رمزا للجلد والصبـر والمعرفـة والشجـاعة حين يقطـع قفارا لا ماء فيها ولا عشب.

وقد تطرق شعراء الجاهلية إلى ذكر القطاة بالوصف والتحليل، حيث تناولوا أبعادا خدمت هذا الموضـوع، نذكر منها:

أولا: الأبعاد الفكرية

تمثلت في: 1-الصراع المرير من أجل الحياة ومن أجل البقـاء، 2-الحيـــاة والمـــوت، 3-التحـدي، 4-الانتصـار 5-الهـلاك، 6-الفنـــاء، 7-القدر، 8-القهر، 9-الديمومة والاستمرارية.

ثانيا: الأبعاد النفسية

تمثلت في: 1-الاستغاثة، 2-القـوة، 3-الحـذر، 4-السعـادة والســـرور والحبـــور، 5-الاطمئنـــان، 6-الثـــقة 7-الرعب، 8-الأمل، 9-الخوف والذعر والفزع، 10-الهرب، 11-المكابدة، 12-الأمومة، 13-الضـعف، 14-الطـــمع 15-اليأس، 16-الاستسلام، 17-الطفولة الضعيفة، 18-الشفقة والتعاطف، 19-الإعجاب، 20-الهموم، 21-الحيـــرة 22-الضياع، 23-التبختر، 24-الاشتياق، 25-الاحترام، 26-اللـــــهو، 27-التفـــــاؤل، 28-الصبـر، 29-الشجـاعة 30-الحماية، 31-النجاء والخلاص، 32-الأمـــن.

كل هذه التشبيهات و التصورات الحاصلة، النابعة من الفكر الجاهلي، إنما كانـــت لتقرير وتعزيز مبدأ القوة والسرعة في حسم الأمور، وكذا التصميم على النجاة في الأمـــــور الحالكات، بل هي في جوهرها غريزة الدفاع عن النفس، هذه الغريزة الخالدة في الكـائنات الحية كافة، وبهذا يمثـــل القطا روح التمسك بالحياة في قلب البادية الرعناء.

المصادر و المراجع

[1]– أبو الفضل محمد بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، مادة: كَدَر.

2– الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ)، الحيـوان، ج5، ص: 286.

3– ينظر: علي أحمـد الخطيـب، فن الوصف في الشعر الجاهلي، الدار المصريـــة اللبنـــانية، ط1، 2004، ص: 66.

4– الشنتمري الأعلم (ت: 476هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، جمع وترتيـب مصححه: محمد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي، ص: 44–47. وأبو العباس أحمد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، حققه وقدم لـه ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص: 141–145.

5– الأجباب: مواضع فيها ركايا، واحدها جُبٌّ، وهو كل بئر لم تطو، وإنما هي كما جبت وخرقت، يقال: جببت الشـيء إذا قطعته، وورِدٌ أي: قـــوم وردوا والورد: الماء المورود، والوردة: المصدر، الأصمعي: (حلّأها وردٌ)، أي: منعها، وطردهـا عن الماء، يقول: نظرتُ إلى الماء عليه ناس كثيرٌ فلم ترده، أفرد عنـــها أختها الشَّبك، فهو أسرع لها لأنها فزعـت، أي أخذت أختها بالشرك ففزعت لذلك، والشبك: حبال الصائد، والمعنى كأن هذه الفرس في خفتهـــا وسرعتها قطاة من قطا الأجباب هذه صفتها، وإنما خصّ قطا الأجباب لأنها لو وردت في نهر لم يكن لها مانع من الـورد، كمـا كـان لهـا عنـد الأجبـاب لاجتماع الواردة عليها. نفسه، ص: 141. والشنتمري الأعلـم (ت: 476هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المُزني، جمع وترتيب مصححه: محمـد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي، ص: 44.

[6]– القطا ضربان: الجوْنيُّ والكُدريُّ واحدٌ، فيهما سواد، والغطاط غيره، فالجوني: ما كـان في لونـه سـواد، وهـو أشـدّ القطـا طيرانا، والكُدريُّ: ما كان أكدر الظّهر أسود باطن الجناح مُصفَرّ الحلق، قصير الرِّجلين، في ذنبـه ريشتـان أطـول من سائر الذَّنب، والغطاط منه: ما اسودّ باطن أجنحته، وطالت أرجله واغبرّت ظهوره غُبرة ليست بالشديدة، وعظُمت عيونه كحصاة القسْم: هي الحصاة التي يُقدَّر بها الماء في القـدح، يُقْسـمُ عليـها إذا تصـافئُوا والتَّصـافُن: مُقـاسمة المـاء على الحصاة إذا قلّ، والمعنى: إذا قلّ الماء عند المسافرين وضعوها في القدح وصبّوا عليها الماء حتى يغمرها ليقسـم بينهـم بالسويـة وإنما شبّهها بحصاة القسم، لأنها مستوية لا يكون فيها حيْدٌ يُغبنُ بها صاحبه، واسمُ الحصاة المُقْلةُ، لاجتماعها كما يقال مقلة العين، فشبه القطاة بهـا في شدتها واجتماع خلقها، والحيْدُ: حروف الحصاة، والحسك: ثمر النَّفَلِ (النفل: ضرب من دقيق النبات، وهو من أحرار البقـول تنبـت متسطّـحة، ولهـا حسـك يرعـاه القطـا) ينحـتُّ منه حـبٌّ فيؤكـل والقفعاء: بقلةٌ من أحرار البقل، والسِّيُّ: ما استوى من الأرض، وقال الأخفش: هي أرض بذات عِـــــرْقٍ يصف أن هذه القطاة في خصب فذاك أشدّ لها وأسرع لطيرانها. نفسه، ص: 44. وأبو العباس أحمد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمـــى حققه وقدم لـه ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص:141، 142.

[7]– يقول: لم يُخَلِّقا فيغيبا عن الأعين، ولم يصيرا على الأرض، فهما بين هذين، فلا فوتٌ ولا درْكٌ، لا تفوتهُ القطـاةُ، أي لم تفته فوتا بعيدا، ولا هو يُدركها فيصطادها، فهي بين الفوت والدرك فذلك أشدُّ لطيرانهـا. نفسـه، ص: 142. والشنتمـري الأعلم (ت: 476هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمـى المُزنـي جمـع وترتيـب مصححـه: محمـد بدر الديـن أبـي فـرس النعساني الحلبي، ص: 45.

[8]– الأزملة: اختلاط الصّوت، ويروى البيت عند عمرو: (يَرْكُضُ عِنْدَ الذُّنَابَى، وَهْيَ جَـاهِدَةٌ)، يقـول: هـو عنـد ذَنَبِهـا، أي قاربها الصقر فصار عند ذنبها، وقوله: عند الذنابى لها صوت، أعاد اللفظ توكيدا، يقول هو عند ذنبها فلها صوت من خوفها، ومعنى يخطفها: يأخذها بسرعة، وتهتلك: تُسرعُ، يقال: اهتلك لان، إذا اجتهد وأسرع، يقـول قد دنا الصـقر منهـا حتى كاد يأخذها، فهي تهتلك في طيرانها، أي تجتهد فيه وتستخرج أقصـاه. نفســه، ص: 45. وأبو العبـاس أحمـد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، حققه وقدم لـه ووضع حواشيـه: حنـا نصـر الحتـي، ص: 142، 143.

[9]– أبو عمرو: (أهوى)، الأصمعي: (هوى لها)، وقال: هوى، انقضَّ، وأهوى: أوْمأ لهـا، أراد: الصـقر أن يأخذهـا، وقولـه: مطَّرِقٌ، أراد: أنّ بعض ريـــشه علـــى بعضٍ ليس بمنتشرٍ، فهو أعتقّ وأمتن له، والسَّفَعُ: سوادٌ تعلوه حُمرة، ولم تُنصـب له الشَّركُ، يعني أنه وحشي، لم يُؤخذ ولم يُذلَّل، فذلك أشدّ له وأثبـــت لريشه، يعني الصَّقر، والقوادِمُ: العَشْرُ المتقدِّمـاتُ ريش مقدم الجناح. نفسه، ص: 142. والشنتمـري الأعلم (ت: 476هـ)، شـرح ديـوان زهيـــر بـــن أبـــي سلمى المُزنـي جمع وترتيـب مصححه: محمد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي، ص:45، 46.

[10]– ويُروى: (لا شيء أسرع)، وأجودُ وأسرع بمعنى، طيّبة نفسا، يريد: أنها واثقة بطيرانها، وهي مع ذلك تتَّرِكُ، أي: تدعُ بعض طيرانها لا تُخرجُ أقصى مـا عندها، لثقتها بنفسها في أن الصقر لا يدركها. نفسه، ص:45. وأبو العبـاس أحمـد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، قدم لـه ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص:142.

[11]– وصف سرعتها، وشبهها بهذه الحصاة، والبِتك: القِطع، واحدها بِتْكةٌ، يقول: وقعت هذه القطاة بموضع أخطأها الصقر فهوت كف الغلام لها ليأخذها، فأفلتته وفي كفه قطع من ريشها، فجدت في الطيران. نفسه، ص: 142. والشنتمري الأعلم (ت: 476هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المُزني، جمع وترتيب مصححه:محمد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي، ص:45.

[12]– استمرت إلى الوادي، فألجأها الوادي منه؛ لأن فيه شجرا فلجأت إليه، والحنك ههنا: المِنقار، والأظفار يعني: مخالبه وروى أبو عمرو (حَتَّى اسْتَمَرَّتْ). نفسه، ص: 45. وأبو العباس أحمد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، قدم له ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص:145.

[13]– لا رشاء له، أي: هو ظاهر على وجه الأرض، فلا يحتاج إلى رشاء فيسقى به، والرشاء: الحبل، إنه نجْلٌ يجري على وجه الأرض، يقول: لم تزل مجتهدة في طيرانها حتى استغاثت بماء أبطحَ، والأبطح: المنبطح من الأرض، والبُرَكُ: طيرٌ بِيضٌ صغارٌ، وهو الذي يُسمّى الشِّيقَ، والواحدة بُرْكةٌ، غيره: البُرَكُ: طائر يُجمع أبراكا وبُركانا، ويُروى: (البِرَكُ) عن الأصمعي وأبي عبيدة، وهي جمع بِركةٍ، يريد: الحفائرَ. نفسه، ص:143. والشنتمري الأعلم (ت:476هـ) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المُزني، جمع وترتيب مصححه: محمد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي ص:45، 46.

[14]– قال الأصمعي: النّجم، النبتُ الذي يُقال له الثِّيلُ، وقال غيره: الماءُ مكلّلٌ بالنّجم، وهو كلُّ شيءٍ من النّبات له ساق ينبُتُ حول الماء كالإكليل ويقال: نجم البقْلُ، إذا طلع، ومنه: نجم قرْنُ الظَّبية إذا طلع، يقول: هو ماء دائم لا ينقطع فالنبت قد كلله وأحاط به، ريح خريق: يقال: هبّتِ الشَّمالُ خريقا، إذا هبّتْ هُبُوبا شديدا، لِضاحي مائه: ما ضحا للشمس من الماء، ضَحِيَ يَضْحى ضَحًى، وضحى يضْحَى: برَزَ للشمسِ، وحُبُكٌ: طرائقُ الماء الواحد: حَبِيكٌ، يقول: إذا مرّت به الريح نسجت الرّيح ذلك الماء، ونَسجُها إيّاه: مَرُّها عليه. نفسه، ص: 46. وأبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، قدم له ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص: 143، 144.

[15]– يريد: استغاثت بهذا الماء كما استغاث الفزُّ بالسَّيءِ، وهو اللبن الذي يكون في الضَّرْعِ، قبل نُزول الدِّرّة، ولد البقرة والغيظلةُ: شجرٌ مُلتفٌّ، قال الأصمعي: الذي أظنُّ في الغيطلة أن تكون أُمُّه وضعتْه في شجر ملتفٍّ، أو أرضعته في شجر ملتف، وقال أبو عبيدة: الغيطلة البقرة، خاف العيون أي: خاف أن يراه الناس، وقيل معنى العيون: أي خاف أن ينظر إليه الراعي فلا يدعه يشرب، [الحُشوك، وهو] حُشوكُ الدِّرّةِ، وحُشُوكُها: حفلُها والحَشْكُ ساكنة الشِّين: الاجتهادُ والدَّفْعُ باللَّبنِ، احتاج إلى التحريكِ، وأصله السكون، ويقال: حُشكتِ الشَّاةُ، وأَحشكْتُها أنت. نفسه، ص:144. والشنتمري الأعلم (ت: 476هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المُزني، جمع وترتيب مصححه: محمد بدر الدين أبي فرس النعساني الحلبي، ص: 46.

[16]– أبو العلاء: (ثم استمرّ فأوفى رأس مرقبةٍ)، زلّ الصّقر، وأوفى رأس مرقبة (المرقبة: المكان المشرف للمراقبة): سقط على رأس مرقبة، فكأنه لم به من الدم مثلّ ما بالحجر الذي يُعترُ عليه، والمَصِبُ: الحجرُ، والعِترُ: الذي يُذبح في رجب ويقال للذَّبيحة: العتيرة، والذِّبْحُ: المذبوح، والذَّبْحُ المصدر، النسك: جمع نَسيكةٍ، وهو ما يُذبحُ عليه، ورأسه: رأس الحجر شبه زهير الصقر بالحجر المدمى إشارة إلى كثرة ما يصيد، فهو مخضوب بدماء الصيد، ولم يرد أن الدم الذي عليه من القطاة لأنه لم ينلها، ويحتمل أن يشبه سفعة خديه بالدم الجابد على المنصب، لأن الدم إذا يبس أسود. نفسه ص: 46، 47. وأبو العباس أحمد بن يحي، ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، قدم له ووضع حواشيه: حنا نصر الحتي، ص: 144، 145.

[17]– كامل عبد ربّه حمدان الجبوري، الطير ودلالته في البنية الفنية والموضوعية للشعر العربي قبل الإسلام، دار الينابيع دمشق، سورية، ط1، 2010، ص: 99.

[18]– ينظر: نداء ثابت العرابي الحارثي، علاقة المطالع بالمقاصد ومواقعها في شعر الشعراء الأربعة الكبار، شعراء الطبقة الأولى عند ابن سلام (امرؤ القيس زهير بن أبي سلمى، الأعشى الكبير)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر ط1، 2010، ص: 393.

[19]– عبد القادر الرباعي، الطير وعالمه الحيواني في الشعر الجاهلي، علم الكتب الحديث، كلية اليرموك الأردن، ص: 108.

[20]– نداء ثابت العرابي الحارثي، علاقة المطالع بالمقاصد ومواقعها في شعر الشعراء الأربعة الكبار، شعراء الطبقة الأولى عند ابن سلام (امرؤ القيس، زهير بن أبي سلمى، الأعشى الكبير)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر ط1، 2010، ص: 396.

[21] كامل عبد ربّه حمدان الجبوري، الطير ودلالته في البنية الفنية والموضوعية للشعر العربي قبل الإسلام، ص:100.

[22]– نداء ثابت العرابي الحارثي، علاقة المطالع بالمقاصد ومواقعها في شعر الشعراء الأربعة الكبار، شعراء الطبقة الأولى عند ابن سلام (امرؤ القيس، زهير بن أبي سلمى، الأعشى الكبير)، ص: 398.

[23]– ابراهيم عبد الرحمن محمد، الشعر الجاهلي، قضاياه الفنّية والموضوعية، الشركة المصرية العالمية للنشر_لونجمان القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص: 145.

[24]– عبد العظيم علي القناوي، الوصف في الشعر العربي، الجزء الأول: الوصف في العصر الجاهلي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الياني الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1949، ج1، ص: 197.

25– ينظر: عبد القادر الرباعي، شاعر السمو زهير بن أبي سلمى، الصورة الفنية في شعره، علم الكتب الحديث، كلية اليرموك، الأردن، ط1، 2006، ص: 173.

[26]– نداء ثابت العرابي الحارثي، علاقة المطالع بالمقاصد ومواقعها في شعر الشعراء الأربعة الكبار، شعراء الطبقة الأولى عند ابن سلام (امرؤ القيس، زهير بن أبي سلمى، الأعشى الكبير)، ص: 395.

[27]– عبد القادر الرباعي، شاعر السمو زهير بن أبي سلمى، الصورة الفنية في شعره، ص: 64.

[28]– الذبياني النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1985 ص:176.

[29]– كدرية: قطاة، وحذّاء: خفيفة سريعة قصيرة الذّنب، ويقال: أمْرٌ أحذ، إذا كان سريعا، ومرّان: ماء، يقول: أوتَمُرُّ مر قطاة كُدْرِيَة في لونها، والشّرائع: شرائه المياه، والمواضع التي تورد، يقال: طعام ذو شَرَبَة، إذ أكلْتَه شَرَبْت عليه، وكلأ ذو شَرَبَة، والشَرَبَة: ماء حول الشّجرة. نفسه، ص: 176.

[30]– أمغر الساقين: صقر أو باز، وأمغرَ: لون ساقيه إلى المُغرة، وذلك في أيام الربيع، وخرطومه: منقاره، وهو منسِره وأنفه، فهو أبدا يكون ملطوخا بدماء الطير، ومختضع: مائل برأسه إلى الأرض. نفسه، ص: 177.

[31]– الزغب: صغار الريش، الذئابي: ذنب الطائر. وهب أحمد رومية، شعرنا القديم والنقد الجديد، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1996، ص: 337.

[32]– نحت: قصدت، ويقال: نحا وانتحى، أي: قصد، إبطاؤها كرجع العين، أي سريعة الطيران، والجؤجؤ: الصدر. الذبياني النابغة، ديوان النابغة الذبياني تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ص: 177.

[33]– قوله: تدعو القطا؛ يعني أنها تقول: قطا قطا، وقوله: قصير الخطم، يعني منقارها. نفسه، ص:177.

[34]– حذّاء: خفيفة قصيرة الذّنب، وسكّاء: لا أذن لها، والسّكك في الناس: صغر الأذن، والنّوطة: الحوصلة، يقال: حوصلة وحوصلاء، كما يقال: قوصَرّة وقَوْصَرَّة، كل ذلك قد جاء عن العرب، والنّوطة في غير هذا الموضع: ورم يكون في حلْق البعير. نفسه، ص: 177.

[35]– أُزيغب، فرخ، والمجاجة: ما مجّت في فيه، قال: والظِّمء: وقت الشّرب، ويقال: زادوا في ظِمئهم يومين والشَّرْبُ والشُربُ واحد. نفسه، ص: 177.

[36]– منهرت: واسع، والتسبيد: حين يطلع الريش بعد حلقه في موضع آخر، ويكون التّشعيث أيضا تسبيدا، ومنه في الحديث: أن ابن عباس _رضي الله عنه_أتى الحَجَر مسبّدا رأسه، فقبّله، فالتَّسبيد هنا: ترك التدهّن والتّغسّل، والزّبب: كثرة الريش. نفسه، ص: 178.

[37]– وهب أحمد رومية، شعرنا القديم والنقد الحديث، ص: 313.

38– يوسف اليوسف، بحوث في المعلقات، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2007، ص:83، 84.

[39]– عبد القادر الرباعي، الطير وعالمه الحيواني في الشعر الجاهلي، ص: 108.

[40]– المرجع نفسه، ص: 108.

[41]– المرجع نفسه، ص: 102.

[42]– وهب أحمد رومية، شعرنا القديم والنقد الجديد، ص: 300.

[43]– أحمد بن محمد الحسن، المرزوقي (ت: 491)، شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1951، ص: 229.

[44]– قوله: فتدافعت، هو مطاوعة دافعت، ومطاوعة دفعت اندفعت، إلا أنه يوضع كلُّ موضع صاحبه، فيقول: هززتها لمساعدتي، وبعثتها لتسعى معي فانبعثت واسمحت وهي تمشي مشي قطاة إذا وقعت على الغدير، ومشيت نحو الماء، وهذه المشية فيما يقال أحسن المشي، لأمنها وسرورها بالورود وعجبها بلخلاء، وانتصب مشي، على أنه مصدر من غير لفظه، لأن معنى تدافعت مشت، والقصد إلى التشبيه لأن المعنى مشت مشية تشبه تلك المشية. نفسه ص: 229.

[45]– منتهى الطلب من أشعار العرب، جمع: محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، تحقيق وشرح: محمد نبيل طرفي المجلد السادس، ص: 404، 405.

[46]– الأسار: بقية الشراب في قعر الإناء، الواحد سؤر، والقطا: ضرب من الطير، والكدر: جمع أكدر وكدراء، وهو اللون يميل إلى السواد، والقرب: السير إلى الماء وبينك وبينه ليلة، والأحناء: الجوانب، واحدها حنو، وتتصلصل: تصوت عطشا، والمعنى: إني أَرِدُ الماء إذا سايرت القطا في طلبه، وأسبقها إليه لسرعتي فتردُ بعدي، فتشرب سؤري. نفسه ص:404.

[47]– في الديوان: (وهمّتْ وابتدرْنا)، هممت: عزمت، وهمّت، أي: القطا، يعني أني وإياها قصدنا الورد، إلا أني سبقتها إليه، وأسدلت: أرخت، وأراد كفّت عن العدو، وفارط القوم: المتقدم ليصلح لهم الموضع الذي يقصدون إليه، والمتمهل: من يتأنى في أمره ويأتيه على تؤده. نفسه، ص: 404.

[48]– في الديوان: (يُبَاشِرهُ منها)، تكبو: تسقط، والعقر: مقام الساقي من الحوض يكون فيه ما يتساقط من الماء عند أخذه من الحوض، ويباشره منها، أي واضعة ذقونها عليه، والذقن: ماتحت طوقها وحلوقها، يقول تسقط إلى قعر الحوض وتباشره بذقونها وحواصلها لتأخذ فضلة من ماء. نفسه، ص: 404.

[49]– في الأصل المخطوط: (من سفلى القبائل)، وفي حاشيته: (سَفْرِ القبائل)، وغاها: أصواتها، وحجرتاه: ناحيتاه والأضاميم: جمع إضمامة، وهم القوم ينضم بعضهم إلى بعض في السفر، وسفر، أي: قوم سفر، أي المسافرون يقول: كأن أصوات القطا في جوانب المورد أصوات قوم شتى اجتمع بعضهم لبعض في السفر. نفسه، ص: 404.

[50]– هذا البيت زاده صاحب ديوانه: بتوافين: تتاممن واجتمعن، وأراد القطا، وشتى: متفرقة، أي: من مواضع متفرقة، والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشرة، ولا واحد لها من لفظها وجمعها الكثير أذواد، والأصاريم: جمع صِرمة، وهي القطعة من الإبل نحو ثلاثين، والمنهل: مورد الماء، شبه القطا بكثرة الناس في المورد. نفسه، ص: 405.

[51]– عبيد بن الأبرص، ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح: حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1 مصر، 1957، ص: 88، 89.

[52]– الرميض: الاحتراق من شدة الحرّ. نفسه، ص: 88، 89.

[53]– عبد القادر الرباعي، الطير وعالمه الحيواني في الشعر الجاهلي، ص: 105.

[54]– أحمد إبراهيم البوق، ومحمد ظفر الاسلام، الطيور في سوق عكاظ، وانعكاسها عن الشعر، مجلة ثقافية يصدرها نادي الطائف الأدبي الثقافي، العدد الخامس، 2010، ص: 89.

تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية "دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية

إعــداد: د. مختار بونقاب ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

د. زواويد لزهاري ، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية جامعة غرداية

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، وللإجابة على إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: مدى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بمجموعة البركة المصرفية. تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مجموعة البركة المصرفية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المسؤولية الاجتماعية للمصرف الإسلامي هي التزام المصرف بتطبيق القيم والأخلاق التي جاء بها الإسلام؛
- تلعب مجموعة البركة المصرفية دورا رائدا في مجال المسؤولية الاجتماعية، ويظهر ذلك جلياً في برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة 2016–2020، حيث استطاعت المجموعة من خلاله نفع المجتمعات التي تعمل فيها في شتى الميادين.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، الاستدامة، القيم الأخلاقية، مجموعة البركة المصرفية.

The application of the principles of social responsibility in Islamic banks "the case study of Al Baraka banking group"

BY Dr. Moukhtar Bounegab - Kasdi Merbah- University of Ouargla

Dr. Zouaouid Lazhari - University of Ghardaia - ALGERIA

Abstract /

This study is aimed at identifying the reality of applying the principles of social responsibility in Islamic banks, and to answer the research problematic that is centered on: the extent to which the principles of social responsibility are applied in Al Baraka Banking Group, the descriptive analytical approach has been followed as it is appropriate to present the concepts associated with social responsibility in Islamic banks, using the case study method because we are studying the reality of the application of social responsibility in Al Baraka Banking Group. The study has come up with a set of results, most importantly:

- The social responsibility of the Islamic bank is the commitment of the bank to apply the values and morals that Islam has introduced.
- Al Baraka Banking Group plays a leading role in the field of social responsibility, and this is evident in Al Baraka Program for Social responsibility and sustainability 2016-2020, where the group has been able to benefit the communities in which it operates in various fields.

Key words: Social responsibility, Islamic banks, sustainability, ethical values, Al Baraka Banking Group.

مقدمة:

يكتسب الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في الدول العربية أهمية متزايدة بعد تناقص دور الحكومات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسعى القطاع الخاص لملأ الفراغ الذي تتركه الحكومات من خلال تبني برامج فعّالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والتحديات التي تواجهه، كما أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلبا أساسياً للتنمية الاقتصادية من خلال التزام المؤسسات بالحفاظ على البيئة المحيطة بها، الاقتصاد في الموارد، القيام بعمليات التوظيف والتدريب بغية محاربة البطالة والرفع من القدرات البشرية ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً.

وتحظى المسؤولية الاجتماعية باهتمام المصارف الإسلامية، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله المصارف الإسلامية واجبها نحو المجتمع للمشاركة في محاربة البطالة والفقر، توزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة. وتستخدم المصارف الإسلامية عدة منتجات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية مثل التبرع والقرض الحسن وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة وتمويل الخدمات الصحية والتعليمة ودعم الهيئات الخيرية والدينية وإدارة أموال الزكاة جمعا وتوزيعا. والاهتمام بالخدمات الاجتماعية يعد واجبا أخلاقيا. لكنه أيضا أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح، فقد دلت الأبحاث العلمية أن المصارف الأكثر إرهافا في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية قد استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بمجموعة البركة المصرفية؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة الإشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مركزين في السياق ذاته على إبراز مدى اهتمام مجموعة البركة المصرفية بتبني هذه المسؤولية من جوانبها المختلفة. فضلا عن ما ستقدمه هذه الدراسة من توصيات تسهم في توعية القائمين على النشاط المصرفي بجدوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

ويهدف هذا البحث إلى:

- ☜ إبراز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية؛
- ☜ استعراض تجربة مجموعة البركة المصرفية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

للإجابة على هذه إشكالية هذه الدراسة، قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية؛
- تجربة مجموعة البركة المصرفية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

1- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية

1-1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

أورد الباحثون وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ويعود هذا الاختلاف حسب اعتقادنا إلى التغيرات الجوهرية التي تشهدها المجتمعات على مر الزمن والتطور المستمر لتوقعاته.

1-1-1-تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أ-حسب **مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة** تُعرّف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المستمر للشركة بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع".[1]

ب- تُعرِّف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها: "التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[2]

وهكذا يتضح لنا جليا أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ما هي إلا واجب والتزام من قبل المؤسسات اتجاه المجتمع بكافة أطيافه والبيئة التي تعمل فيها هذه الأخيرة. وكما أن هذا المفهوم أصبح أكثر شمولية وأوسع معنى، خاصة في ظل انتشار العولمة، الخوصصة، وضمور دور الدولة، كما يضاف إلى ما سبق انتشار جمعيات حماية البيئة وحقوق الإنسان.

1-1-2-تعريف المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق الإنماء الجاد وفق منهج وشرع الله عز وجل، ولذا فإن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للمصرف يصدر عن إيمان أفراده بمسؤوليتهم في تحقيق الأهداف التي أمر الله بها، وذلك بتيسير تداول الأموال والانتفاع بها والعمل على تحريكها وتوظيفها في خدمة الأفراد والمجتمع

في الأنشطة التي أحلها الله. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بأنها:

أ- "التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة".[3]

ب- وتُعرّف كذلك على أنها: "التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات".[4]

1-2- الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية[5]

لقد كانت المصارف الإسلامية ضمن منظمات الأعمال السَباقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة، ذلك لأن فلسفة وجود هذه المصارف، التي أنشئت منذ بداية الستينات من القرن الماضي، كانت ترتكز على أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع، مودعين ومستثمرين وعاملين، وبالتالي فإن المصرف الإسلامي هو أداة من أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي، علماً أن التكافل الاجتماعي في حق المصارف الإسلامية، يعد مقابلا للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات المال والأعمال في المفهوم الغربي.

وما يؤكد تبني المصارف الإسلامية منذ نشأتها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، أن بنك ناصر الاجتماعي، الذي يُعد من أوائل المصارف الإسلامية نشأةً، يحمل في اسمه معنى المسؤولية الاجتماعية، بل إن القوانين التأسيسية للمصارف الإسلامية كلها تبنت أهداف ذات بعد اجتماعي، فمثلا: بنك دبي الإسلامي، الذي أنشئ سنة 1975، والذي اعتبر أوّل بنك إسلامي، جاء في المادة 5 من عقد تأسيسه: "السعي إلى القيام بمجموع الخدمات والعمليات المصرفية، التي تحرك رؤوس الأموال في المشاريع المختلفة من المجالات الحياتية، والتي تعود على المجتمع بالربح، وتقديم كافة الخدمات ذات العلاقة، بما في ذلك الاستشارات والتوصيات وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات المالية بالطرق الحلال". وأيضا جاء في القوانين التأسيسية لعدد من المصارف الإسلامية الرائدة في العالم، ما معناه:" ليس تعظيم الربح هو

الهدف الأساس وليس من أخلاقياتنا رفع شعار التنمية الإسلامية السريع من ورائه، بل لابد من تحقيق مكاسب للمجتمع، لتصبح تلك المكاسب استثمارا تنمويا يتصدى لقضية التنمية بأبعادها المختلفة.

أما في الوقت الحالي، فقد أصبحت البنوك الإسلامية مجبرة على تحمَل مسؤوليتها الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى، ويبرز هذا التوجه من خلال تقنين العمل الاجتماعي فيها، ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة مؤخرا لـ 13 معيار، عُولج من خلالها موضوع المسؤولية الاجتماعية من: التزامات الشركاء (العملاء) ورفاه العاملين، والصدقات، والبيئة .....الخ.

1-3- متطلبات نجاح المصارف الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية[6]

إن نجاح المصارف الإسلامية في مهمة المساهمة في دعم التنمية وأداء دورها الاجتماعي يتطلب تلبية مجموعة من الشروط منها:

- ضرورة التزام المصرف الإسلامي التزاماً كاملاً بأحكام الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً، التزامه بمبادىء الإسلام في تكوين رأس ماله، وفي انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة تعبئته لموارده، وفي طريقة وأساليب توظيفه لأمواله؛

- انتقاء الأكفاء للوظائف والمناصب، مع شرط اتصافهم بالأمانة، بالإضافة إلى التحري الدقيق في اختيار قيادات المصرف، بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية، المؤمنة بقضيتها؛

- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي؛

- تنمية الوازع الديني والخُلقي لدى موظفي المصرف، من خلال ربط التعاملات بالقيم الدينية والأخلاقية، وتعزيز خلق الأمانة والصدق في التعاملات؛

- التقويم المستمر للأداء والنتائج؛

- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها؛

– رفع مستوى الوعي بأهمية أخلاقيات المهنة وتطوير ميثاق أخلاقي يلزم الإداريين التقيد به أثناء ممارستهم لواجباتهم على اختلاف مستوياتهم الوظيفية؛

– تحسين ظروف العاملين بما يحقق لهم الكفاية، ويدرأ عنهم الوقوع في الفساد.

1-4- المزايا المترتبة على التزام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية[7]

يوجد العديد من بين المزايا التي تعود على المصارف الإسلامية عند تطبيقها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-4-1-تحسين صورة المصرف: والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المصارف وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المصارف ومدى مراعاته للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، وهذا يسهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

1-4-2-جذب الإطارات الكفؤة: حيث يمثل التزام المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية عنصر جذب للموارد البشرية المتميزة والاحتفاظ بها، بالإضافة إلى ذلك، تعمل المسؤولية الاجتماعية على غرس روح الفخر والانتماء لهذه المصارف.

1-4-3-بناء علاقات قوية مع الحكومات: مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية، التي قد تتعرض لها المصارف أثناء ممارستها لمختلف نشاطاتها.

1-4-4-تخفيض التكاليف: يعتبر اسهام المسؤولية الاجتماعية في تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها من قبل المؤسسات، فقد أوضح تقرير (Grant Thorton) الدولي لسنة 2014 عن أكثر من 2500 مؤسسة في 34 بلداً أن 67 % من المؤسسات ترى أن تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها لممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

1-4-5-كسب ثقة المجتمع: تساعد نشاطات المصارف المسؤولة اجتماعيا على كسب ثقة وتأييد المجتمع للمصارف، وهذا التأييد الاجتماعي يساعدها على توطيد علاقاتها مع زبائنها الحاليين وكسب زبائن جدد في المستقبل.

1-4-6-اكتساب ميزة تنافسية: يساهم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في إكساب المصارف الإسلامية لميزة تنافسية، تسمح لها بالتفوق والتميز على منافسيها من خلال تقليل المخاطر والتكاليف، التزام، علاقة جيدة مع أصحاب المصالح....الخ.

1-4-7-زيادة العوائد والأرباح: تكمن الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية في كونها تساهم في تحسين العائد المالي والأرباح ولها أثر إيجابي على أداء الأسهم، حيث أثبتت دراسات عديدة العلاقة الإيجابية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

1-4-8-رفع قدرة المصارف على الابتكار: بما أن برامج المسؤولية الاجتماعية ليست موحدة لدى كل المؤسسات الاقتصادية في كل أنحاء العالم، فإن ذلك سيشجع المصارف الإسلامية على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وابتكار نشاطات اجتماعية وبيئية جديدة لم تتبناها باقي المصارف المنافسة.

1-5- الإطار العملي للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية[8]

الإنسان هو أساس التنمية، فبالإنسان تقوم التنمية، وهو المستهدف بها، ومن هنا لا بد من تحديد الإطار العملي للمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، لذلك نذكر أهمها فيما يلي:

1-5-1-المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه المساهمين: العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسماح للمساهمين بمتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة.

1-5-2-المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه العاملين بها: تفعيل نظام المشاركة في الأرباح، منحهم رواتب مجزية تكفيهم وتحفظ لهم كرامتهم، والاهتمام بنظم المعاشات الخاصة بالعاملين، وإمكانية امتلاكهم لبعض أسهم المصارف، وتوفير بيئة عمل مناسبة من حيث التدريب والتطوير، ووجود نظم عادلة بين العاملين بغض النظر عن السن والنوع.

1-5-3-المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه المتعاملين معها: المحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المودعين، تسهيل إجراءات التعامل وكسب ثقة المتعاملين، دراسة دوافع وسلوك المتعاملين بالمصرف على فترات متفاوتة، والاهتمام بشكاوى ومقترحات المودعين.

1-5-4- المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه المجتمعات المتواجدة بها: المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء كانت هذه المشروعات كبيرة أم صغيرة أم متوسطة. والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى

أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة لصغار المدخرين، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع.

وتغطي المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية أطرافا مختلفة، نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): الفئات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

العنصر	الآليات المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاهه
المساهمون	العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسماح للمساهمين بمتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة.
العاملون	تفعيل نظام المشاركة في الأرباح، عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب و أجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم وترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين ونقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	المحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المودعين، تسهيل إجراءات التعامل وكسب ثقة المتعاملين، دراسة دوافع وسلوك المتعاملين بالمصرف على فترات متفاوتة، والاهتمام بشكاوى ومقترحات المودعين، أسعار مناسبة، الإعلان الصادق.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة ونزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	محاربة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل وتمويل المشاريع الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، المساهمة في تمويل مشاريع الرعاية الصحية والاجتماعية، دعم الأنشطة التعليمية في المجتمع، زيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع، احترام العادات والتقاليد وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.
البيئة	الانفاق على برامج التشجير والمساحات الخضراء، التوجه نحو استعمال الطاقات المتجددة.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية وإدارة أموال الزكاة جمعاً وتوزيعاً.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي: المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، 2007، ص ص : 70-72.

2- تجربة مجموعة البركة المصرفية في مجال المسؤولية الاجتماعية

2-1- التعريف بمجموعة البركة المصرفية

تعتبر البركة من روّاد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم، حيث تقدّم خدماتها المصرفيّة إلى حوالي مليار شخص في الدّول التي تعمل فيها. وتقدّم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفيّة والماليّة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفيّة التّجزئة، والتّجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثّل في وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل في 16 دولة، حيث تدير أكثر من 700 فرع. وللمجموعة وجود قويّ في كلّ من تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سوريـة، المملكة العربية السعودية والمغرب، بالإضافة إلى فرع واحد في العراق ومكتبي تمثيل في كلّ من إندونيسيا وليبيا.[9]

2-2- المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجموعة البركة المصرفية[10]

تمارس مجموعة البركة المصرفية أعمالها بطريقة مستدامة ومسؤلة اجتماعيًا. وخلق التأثير الايجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة يتناسب بصورة طبيعية مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للبركة ورؤيتها. وتعتبر المجموعة دور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة عنصراً أساسياً في نموذج أعمالها في جميع الدول التي تعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتها التابعة لها، بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

2-2-1- المبادئ التوجيهية الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية في مجموعة البركة المصرفية

ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أ- لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية، حيث تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات، التي تضر بالمجتمع، كالمساهمة في إنتاج المشروبات الكحولية أو السجائر، كل ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيًا.

ب- تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، وبدلًا من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، بقبول الودائع، تقديم التمويل والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ت- يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

2-2-2- برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

قامت المجموعة بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة" سنة 2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. ويشمل برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة الأنشطة التالية:

- القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
- دعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة؛
- الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
- دعم الاقتصاديات المحلية؛
- دعم المشاريع الصحية والتعليمية؛
- تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
- تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
- الاستثمار في الموارد البشرية؛
- رعاية وتشجيع المواهب المحلية،
- تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

2-2-3- أولويات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للبركة 2016-2020

قررت المجموعة في عام 2016 نقل برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعت أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإن المجموعة وبحلول العام 2020، تهدف للتأثير على المجتمعات التي تعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي تعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين؛
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية؛
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.

وتعهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 635 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016-2020، وهي تخطط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، التمويل والتبرع للمؤسسات الصحية، التمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية والمبادرات الأخرى، التي تدعم تطور المجتمعات، وذلك من خلال استخدام تمويلاتها بشكل فاعل لتحقيق هذه الأهداف.

وخلال العام 2017، أجرت البركة تقييمًا شاملًا للأثر الناجم عن التقدم المحرز عام 2016 فيما يتعلق بأهداف 2016- 2020، حيث، استطاعت المجموعة عام 2016 تحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 14,535 وظيفة، وهي أعلى من الهدف الموضوع لعام 2016؛
- قدمت 41,596,059 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو أعلى بنسبة 8% فوق الهدف الموضوع لعام 2016؛
- قدمت 96,826,507 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو أعلى بنسبة 11 % فوق الهدف الموضوع لعام 2016.

2-3- برنامج البركة للعمل الخيري[11]

في عام 2016، بلغ إجمالي التمويل والمساهمة في برنامج البركة للعمل الخيري 10,560,511 دولار أمريكي، وفيما يلي وصف تفصيلي للجهود المبذولة في هذه القطاعات وتأثيرها:

2-3-1- التعليم

يعد التعليم من أهم الأنشطة الفعّالة والحيوية في برنامج البركة الخيري، ويبلغ إجمالي المساهمة في قطاع التعليم 2,589,525 دولار أمريكي، بينما تم صرف 702,339 دولار أمريكي على المؤسسات التعليمية القائمة والجديدة و1,887,186 دولار أنفقت على المنح الدراسية.

الجدول رقم (2-1): الأنشطة التعليمية في برنامج البركة الخيري

نوع النشاط الممول	المبلغ	أثر النشاط
المؤسسات التعليمية الجديدة والقائمة	702,339 دولار	- 48 مؤسسة تعليمية - استفاد منها 11522 جديد - توظيف 1136
برنامج البركة للمنح الدراسية	1,887,186 دولار	- استفادة 2371 طالب

المصدر: مجموعة البركة المصرفية: تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2016، المنامة-البحرين، 2017، ص: 31.

2-3-2- تنمية المجتمع

تُعد تنمية المجتمع بمثابة إحدى الأنشطة الحيوية في برنامج العمل الخيري، حيث يحظى بالمرتبة الثانية في الجهود المبذولة في هذا المضمار، وتشمل تنمية المجتمع التدريب المهني، تمويل المشاريع التي توفر خدمات السكن والرعاية الصحية بأسعار مقبولة والأنشطة التي تساهم التي تعود بالنفع على المجتمع. وبلغ إجمالي المساهمات في هذه الأنشطة 1,418,024 دولار أمريكي.

الجدول رقم (2-2): أنشطة تنمية المجتمع في برنامج العمل الخيري

نوع النشاط الممول	المبلغ	أثر النشاط
مؤسسات التدريب المهني	329,815 دولار	- 1118 متدرب - إنشاء 3 مؤسسات تدريبية
السكن الاجتماعي	459,983 دولار	- بناء 3070 سكن اجتماعي
الرعاية الصحية	629,839 دولار	- دعم 24 مؤسسة صحية - استفادة 471023 مريض من الخدمات الصحية - توظيف 2750 في المؤسسات الصحية

المصدر: مجموعة البركة المصرفية: تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2016، المنامة-البحرين، 2017، ص: 32.

2-3-3- الفنون والمعرفة والشباب

تحظى أنشطة الفنون، المعرفة والشباب باهتمام بالغ من قبل مجموعة البركة، وتشمل هذه الأنشطة الفنون والحرف اليدوية، الثقافة والآداب والشباب والرياضة. وبلغ إجمالي المساهمات في هذه الأنشطة 3,244,016 دولار أمريكي.

الجدول رقم (2-3): الفنون والمعرفة والشباب في برنامج العمل الخيري

نوع النشاط الممول	المبلغ	أثر النشاط
- الفنون والحرف اليدوية - الثقافة - الأعمال العلمية والأدبية	2,919,792 دولار	- 46 مشروع للأعمال البحثية والأدبية والفنون والثقافة - 57 مؤتمر وبرنامج للأعمال البحثية والأدبية والفنون والثقافة - 2008 منشورات للأعمال البحثية الإسلامية والفنون - 30150 إجمالي الأفراد المستفيدين من هذه البرامج
الشباب والرياضة	324,224 دولار	- 5 مشاريع تبنتها بنوك البركة - 4549 فرد استفاد من هذه البرامج

المصدر: مجموعة البركة المصرفية: تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2016، المنامة-البحرين، 2017، ص ص: 33-35.

2-3-4- الأنشطة الأخرى لبرنامج البركة الخيري

أ- القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن أحد الأركان الأساسية ضمن برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وقد قامت المجموعة بتمويل هذا البرنامج في بإجمالي مساهمات بلغت 22,316,174 دولار أمريكي في 2016 والتي أعطيت ل 26842 مستفيد.

ب- الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية

يعتبر هذا النشاط ثالث نشاط في تقرير البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وقد تم تخصيص 5,988,988 ألف دولار أمريكي لعام 2016 تجاه نشاط الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لجميع فروع مجموعة البركة المصرفية.

ت- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة

في إطار حرص المجموعة على تقديم الرعاية المتساوية للجنسين، يوفر البنك خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن برنامج البركة للأعمال الخيرية، وبلغ إجمالي المساهمات في هذا النشاط 78,685 دولار أمريكي.

ث- البيئة والاستدامة

تعتبر البيئة والاستدامة من الأمور، التي تحظى باهتمام بالغ من قبل مجموعة البركة، انطلاقا من إيمانها بأهمية البيئة والطاقة المستدامة، وبلغ إجمالي المساهمات في هذا النشاط 1,403,791 دولار أمريكي.

خاتمـــــــة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية هي التزام المصرف الإسلامي بتطبيق القيم والأخلاق التي جاء بها الإسلام، ويكون ذلك بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج الاجتماعية، التي تعود بالنفع على المجتمع ابتغاء مرضاة الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة يتناسب بصورة طبيعية مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة لمجموعة البركة المصرفية ورؤيتها. وتعتبر المجموعة دور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة عنصراً أساسياً في نموذج أعمالها في جميع الدول التي تعمل فيها، وتلتزم جميع شركاتها التابعة لها، بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية. ولقد بينت الأرقام والبيانات المستندة إلى التقارير والوثاق التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مدى التزام المجموعة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، ويظهر ذلك جلياً في برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة 2016– 2020 ومختلف الأنشطة المصاحبة له وحجم الإنفاق على هذا البرنامج وتعدد القطاعات التي يشملها ويغطيها.

من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

– المسؤولية الاجتماعية للمصرف الإسلامي هي التزام المصرف الإسلامي بتطبيق القيم والأخلاق التي جاء بها الإسلام؛

– لقد كانت المصارف الإسلامية سباقةً في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية، ذلك لأن فلسفة وجود هذه المصارف، كانت ترتكز على أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، وتحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى؛

– حث التشريع الإسلامي على أداء المسؤولية الاجتماعية ونظم كيفية هذا الأداء من خلال أساليب محددة بدقة مثل: فقه الزكاة وفقه الوقف والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع العملاء والموردين والصدقات وغيرها؛

– إن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية وهو ما يضمن تنمية اقتصادية للمجتمع متوازنة ومستدامة؛

- تلعب مجموعة البركة المصرفية دورا رائدا في مجال المسؤولية الاجتماعية، ويظهر ذلك جلياً في برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة 2016-2020، حيث استطاعت المجموعة من خلاله نفع المجتمعات التي تعمل فيها في شتى الميادين: التعليم والثقافة، الرعاية الصحية، السكن الاجتماعي، الشباب والرياضة، ذوي الاحتياجات الخاصة، القرض الحسن والبيئة والاستدامة؛
- تعتبر مجموعة البركة المصرفية من أوائل المصارف الإسلامية، التي اعتمدت على برنامج للمسؤولية الاجتماعية، حيث اعتبرت المجموعة دور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة عنصراً أساسياً في نموذج أعمالها في جميع الدول التي تعمل فيها.

في ضوء ما تم تناوله في هذا الموضوع، نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تُفعِّل تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

- ضرورة الاستفادة من تجربة مجموعة البركة المصرفية الرائدة ذات المضمون الأخلاقي التي أعطت بعدا للمسؤولية الاجتماعية متوافقا مع المسؤولية الوطنية التي تتطلع لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من عبء الفقر والبطالة في مجتمعنا، كما يمكن لمصارفنا ومؤسساتنا المالية الاستفادة من هذه التجربة، كون الرسالة واحدة والهدف واحد؛
- ضرورة انتقاء الأكفاء للوظائف والمناصب، مع شرط اتصافهم بالأمانة، بالإضافة إلى التحري الدقيق في اختيار قيادات المصرف، بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المتخلقة الواعية، المؤمنة بقضيتها؛
- ضرورة تخصيص إدارات محددة المهام تسهر على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية داخل المصرف الإسلامي، كما نرجوا من المصرف الإسلامي اعتبار هذا النشاط جزءا رئيسا من أنشطته لأهميته البالغة في وقتنا الحالي، بحيث ينبغي متابعته من قبل رئيس المصرف، أو عضو مكلف، كما يجب وضع مخططات واضحة المعالم ذات آفاق مستقبلية واعدة تماما كتلك المخططات الموضوعة لتسيير شؤون القرض والإيداع؛
- تنمية الوازع الديني والخُلقي لدى موظفي المصرف، من خلال ربط التعاملات بالقيم الدينية والأخلاقية، وتعزيز خلق الأمانة والصدق في التعاملات؛
- ضرورة الاهتمام بإجراء دراسات ميدانية الغرض منها الإثبات العملي والحيوي لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية واكتشاف أكثر الطرق والأدوات فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

المصادر و المراجع

[1] Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée: la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte, Paris-France, 2007, p: 23.

[2] Marie-Françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD: Du management environnemental au développement durable des entreprises, paris-France, ADEME, 2004, P: 05.

[3] محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية, جدة– السعودية، 2010، ص: 11.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث لتدريب، جدة– السعودية، 2004، ص: 421.

[5] الهواري بن لحسن، ميلود مهدي: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بين الأسس و الممارسات (دراسة حالة البنك الاسلامي الاردني)، الملتقى الدولي حول: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار– الجزائر، خلال الفترة: 15/14 فيفري 2012، ص ص: 3، 4.

[6] اعتمادا على:

- مختار بونقاب، لحسن علاوي: دور أخلاقيات الأعمال في محاربة الفساد الإداري (مؤشرات دولية وحلول إسلامية)، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة– الجزائر يومي 27 و 28 نوفمبر 2017، ص: 25.
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: النشرة الدورية سبتمبر 2009.

[7] جمال جعيل، محمد لطرش: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد: 09، جوان 2018، ص ص: 239–241.

[8] محمد صالح علي عياش، مرجع سابق، ص: 27.

[9] مجموعة البركة المصرفية: نبذة عن البركة،الرابط:https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16، تاريخ التصفح: 2018/09/27.

[10] مجموعة البركة المصرفية: التقرير السنوي 2017، المنامة– البحرين، ص ص: 61، 62.

[11] مجموعة البركة المصرفية: تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2016، المنامة– البحرين، 2017، ص ص: 31– 36.

دور إعادة الهندسة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية

إعــداد: أ/ هجيرة أوبعيش، أ/ أسماء صالحي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائــر –

الملخص:

تهدف الدراسة التطرق لموضوع بالغ الأهمية يتمحور حول الدور الذي تلعبه إعادة الهندسة في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، خاصة بعد أن أصبحت الهندرة سلاحا تنافسيا هاما في بيئة الأعمال تساعد المنظمة على البقاء، النمو، والازدهار. تنبع أهمية هذا الأسلوب الإداري الحديث كون نتائجه وتحسيناته جذرية إضافة إلى الاعتماد على إعادة التفكير الأساسي والبدء من الصفر.

عليه ستحاول هذه الدراسة تقديم مقاربة مفاهيمية لكل من إعادة الهندسة، الميزة التنافسية، والمؤسسة الاقتصادية، لتنتقل بعدها لإبراز أساسيات هذا الأسلوب الإداري وأهم الركائز التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تطبيقه، وفي الأخير البحث والاستقراء في كيفية تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة من خلال الاعتماد على إعادة هندسة العمليات الإدارية.

الكلمات المفتاحيه:

إعادة الهندسة– الميزة التنافسية– المؤسسة الاقتصادية– بيئة الأعمال– الأسلوب الإداري

The role of Re-engineering in achieving competitive advantage in economic institutions.

BY/ Pr.OUBICH hadjira and Pr.SALHI Asmaa

Abstract

The study aims to address the subject of the role of re-engineering in achieving competitive advantage in economic institutions, especially after it became a competitive weapon in the business environment, and helps the organization survive growth and prosperity, the importance of this modern management method is that its results and improvements are radical and relying on basic rethinking and starting from scratch.

This study will attempt to provide a conceptual approach to re-engineering, competitive advantage and economic institutions then the study moves to show the basics of this administrative method and the main pillars of its application

In last research and extrapolation in how to achieve competitive advantage in the entreprise though re-engineering.

Key words: re-engineering- competitive advantage-economic institution-business environment- management style.

مقدمة:

يتميز العصر الحالي بسرعة التغيرات والتحولات التي فرضتها العولمة خاصة في بيئة الأعمال، حيث تشتد المنافسة بين المؤسسات المختلفة من أجل تحقيق النمو والازدهار والبقاء في السوق، لذلك أصبح لا بد عليها من الحصول على الميزة التنافسية لإثبات وجودها ويكون ذلك من خلال تبني الأساليب الحديثة في الإدارة التي تساعد في تقوية المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في السوق.

إن إعادة الهندسة تعتبر أحد التقنيات أو الأساليب التي لها الأثر البالغ في إنجاح العمليات بالمؤسسة، وإعادة ترتيب الأعمال، من خلال إحداث تغيير جذري في المؤسسة على كيفية أدائها لنشاطاتها المختلفة بهدف تحسين الأداء وذلك على كل المستويات، التصميم، التشغيل وغيره من العمليات التي تدفع بها نحو تحسين المردودية وتحسين استغلال وتسيير مواردها المتاحة بهدف الرفع من القدرات التنافسية وبالتالي ضمان مكانة مرموقة في السوق في ظل قانون تناقص الأرباح،وفي ظل الأوضاع البيئية الراهنة التي تتميز بالتعقيد والتغير المستمر، والتدفق السريع للعولمة في كافة المجالات.

كما أن معظم الأدبيات المعاصرة تهتم بالدور المحوري الذي تلعبه الهندرة في تحقيق الميزة التنافسية، حيث ترتكز الهندرة على منطق تحسين تنافسية المنظمات وتحقيق القيمة المستدامة من خلال تبني التغيير الجذري للعمليات.

وعليه تنطلق الدراسة من الإشكالية الآتية: كيف تساهم إعادة الهندسة في تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسات الاقتصادية ؟

ولتوضيح الإشكالية السابقة نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- **ماذا نقصد بكل من إعادة الهندسة، الميزة التنافسية والمؤسسة الاقتصادية؟**
- **ما هي أهم ركائز أسلوب الهندرة ومعايير نجاحها؟**
- **أين تكمن العلاقة بين إعادة الهندسة وتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية؟**

و لمعاجة هذه الإشكالية سنتناول ثلاث نقاط أساسية تتعلق الأولى بمختلف المقاربات المفاهيمية لمصطلحات الدراسة، أما النقطة الثانية تركز على ركائز ومعايير نجاح الهندسة الإدارية، في حين تبرز النقطة الثالثة العلاقة القائمة بين إعادة الهندسة والميزة التنافسية.

أولا: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

1- إعادة الهندسة:

على الرغم من أن مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) لم يظهر إلا في التسعينات الميلادية، إلا أن أساسها وقواعدها تعود إلى مطلع هذا القرن وذلك مع بداية ظهور الإدارة العلمية "لفريدريك تايلور"* وفي الثمانينات الميلادية ظهرت على الساحة الأكاديمية اتجاهات لإحياء هذا المفهوم العلمي من قبل أنصار إدارة الجودة الشاملة وغيرها من المفاهيم العلمية. ولقد ظهر مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية عام 1990 على يد "مايكل هامر"* في مقالته التي نشرت في دورية "هارفارد بزنس ريفيو" ثم انتشر هذا المفهوم بصورة سريعة ومذهلة في الأوساط الغربية على الساحة الأكاديمية وفي القطاع الحكومي والأعمال[1].

يعرف "مايكل هامر" و"جيمس شامبي" إعادة الهندسة العمليات بأنها: البدء من جديد أي نقطة الصفر وليس إصلاح وترميم الوضع القائم أو إجراء عمليات جديدة تترك البنى الأساسية كما كانت عليه، كما لا يعني ترقيع الثقوب لكي تعمل بصورة أفضل بل يعني التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة، والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات لتحقيق رغبات الزبائن[2].

أما وارن بينيس وزميله ميشيل ميش فيعطيان تعريفا أشمل من التعريف الأول وهو: " إن إعادة الهندسة هي إعادة اكتشاف المؤسسة، فهي بمثابة التحويل الدائم للتوجهات الكلية للعاملين بها. إنها تعني تحدي القيم التقليدية وربما التضحية بها، تحدي السوابق التاريخية. وهي تعني أيضا تحدي الطرق السابق تجربتها في تنفيذ العمليات، ولذلك فإن إعادة الهندسة بمثابة إحلال المفاهيم وممارسات أخرى جديدة، إنها تحوي أيضا إعادة توجيه العاملين وإعادة تدريبهم في هذه المفاهيم والممارسات الجديدة "[3].

كما تعرف كذلك بأنها: "إعادة تصميم العمليات، والتنظيم ونظم المعلومات المساعدة لتحقيق تحسين جذري في الوقت والتكلفة والجودة ورضا العملاء عن منجزات وخدمات الشركة."[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا استنتاج مجموعة من العناصر الأساسية التي تنطوي عليها عملية إعادة الهندسة:

- التغيير الجذري.
- تحقيق الجودة والابتكار.
- البدء من الصفر.
- طرق عمل جديدة.

2- الميزة التنافسية:

تم تقديم العديد من التعريفات للميزة التنافسية وسنذكر فيما يلي أبرزها:

تعريف M.POTER: تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع[5].

تعريف علي السلمي: القدرة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون[6].

تعريف نبيل مرسي خليل: تعرف الميزة التنافسية على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس[7].

من خلال التعريفات السابقة نستخلص مجموعة من الركائز الأساسية لتحقيق للميزة التنافسية وهي:

- طرق جديدة للعمل.
- الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات.
- القدرة على المنافسة باستعمال موارد مختلفة.

3- المؤسسة الاقتصادية:

إن تقديم المفهوم الشمولي للمؤسسة يتطلب منا معرفة العناصر الأساسية المكونة لنظام المؤسسة التي يمكن حصرها فيما يلي[8]:

الموارد المادية: وهي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية من الآلات والمباني وعدد ومواد أولية بما فيها تلك التي تزودنا بها الطبيعة، وكذلك الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية.

الموارد البشرية: وهي تلك الموارد المتمثلة في الطاقة العضلية والذهنية لعمال المؤسسة.

مركز القرار: وهو المركز المكلف بتسيير أنشطة المؤسسة، حيث يعنى بالتنسيق بين مختلف العناصر الأخرى المكونة للمؤسسة.

التحويل: وهو ناتج نشاط المؤسسة المتولد عن عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية إلى سلع مادية أو عنصر العمل المبذول لتقديم خدمات للأفراد أو الجماعات.

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين أو القيام بكليهما (الإنتاج والتبادل) بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه.[9]"

كما تعرف "أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع.[10]"

وتعرف على أنها: "شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج السلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة.[11]"

من خلال ما سبق نستنتج مجموعة من العناصر المشتركة في تعريفات المؤسسة الاقتصادية وهي:

- هيكل تنظيمي.
- وجود موارد مالية وبشرية.
- إنتاج السلع وتقديم خدمات متنوعة.
- تنشط وفقا للشروط المتواجدة في الحيز مكاني والزماني.

ثانيا: أساسيات الهندسة الإدارية وركائزها

برز مفهوم إعادة الهندسة كأحد الآليات المعتمدة من قبل المسيرين والمدراء لإحداث تغيير جذري وتحسين أداء المؤسسة وفيما يلي سنقوم بعرض العناصر الأساسية لإعادة الهندسة[12]:

إعادة التفكير الأساسي: أي إعادة النظر في أساليب وطرائق العمل ويكون ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة بطريقة علمية تساعد الشركات على الوصول إلى الإجابات الشافية وهي:

- لماذا نقوم بهذا العمل؟
- هل هذا العمل ذو قيمة للعملاء والشركة؟
- هل يمكن تقديم هذا العمل بصورة أفضل؟

إعادة التصميم بصورة جذرية: يعني البحث على فرص جديدة وتبني استراتيجيات تساعد على القيام بهذا التغيير

ولابد أن يكون ذلك بصورة سريعة لتلبية حاجيات العملاء والزبائن المتزايدة.

العمليات: يتميز مبدأ إعادة الهندسة بتركيزه على نظم العمل أو ما يعرف بالعمليات الرئيسية للشركات والمؤسسات المختلفة وليس الإدارات، إذ يتم دراسة وهندسة العمليات بكاملها ابتداءا من استلام طلب العميل إلى أن يتم إنجاز الخدمة المطلوبة.

مبادئ إعادة الهندسة:

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها[13]:

- التحديد الواضح لأهداف واستراتيجيات المنظمة.
- إعادة التفكير في الوضع الحالي.
- التركيز على العمليات وليس الوظائف.
- شمول المنظمة ككل (العمليات، النظم، السياسات والهياكل)
- التعرف على عمليات القيمة المضافة والعمليات المساندة.
- حشد البيانات والمعلومات والمبررات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة.

مراحل إعادة الهندسة الإدارية:

تمر عملية إعادة الهندسة بمراحل أساسية، والتي تسمح للمؤسسة بالتخطيط والإعداد الجيد لإنجاح برنامج إعادة الهندسة، وتختلف المراحل حسب المفكرين ولكن على العموم هناك مجموعة من المراحل متفق عليها بين مجمل الخبراء في المجال وهي كالآتي:

الشكل (1) مراحل أو خطوات إعادة الهندسة

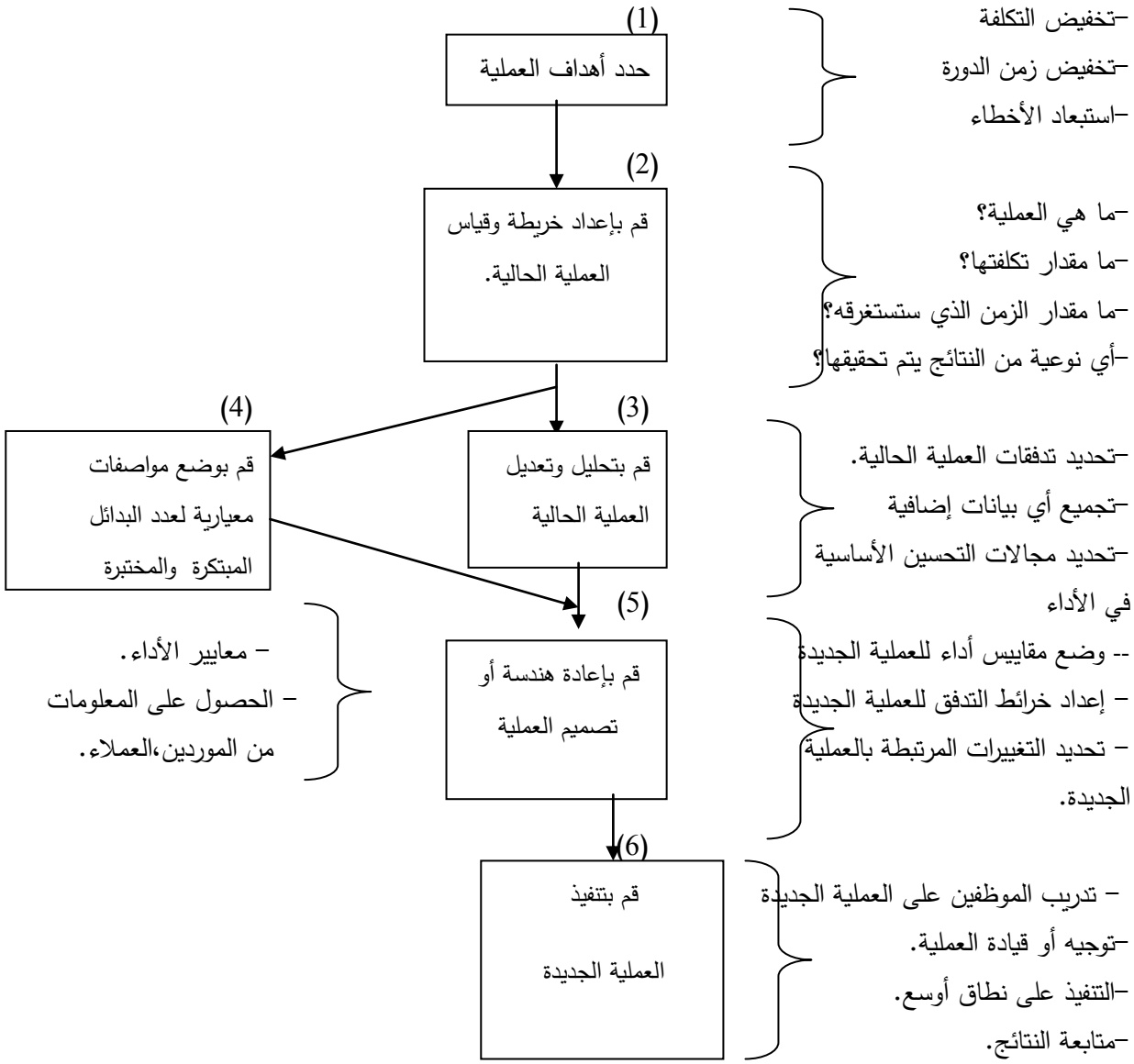

المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في عالم الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب،1998،ص147.

أما بالنسبة للمنظمات التي تستعمل أسلوب إعادة الهندسة فيمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمات وهي كالآتي:

الشكل (2): المنظمات التي تأخذ بأسلوب إعادة الهندسة

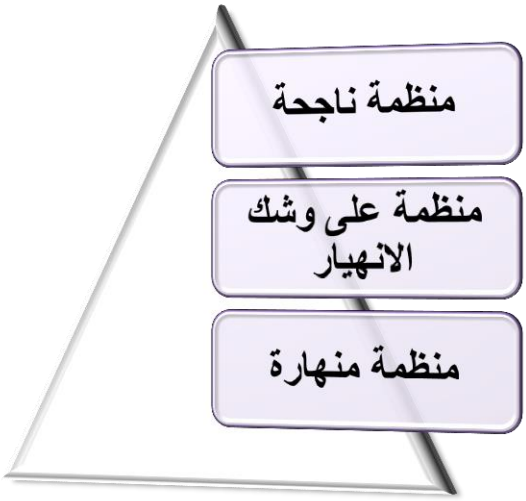

المصدر: من إعداد الباحثتين

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن إعادة الهندسة ليست حكرا على نوع من المنظمات حيث يمكن الأخذ بها إذا كانت المنظمة في أوج حالات النجاح وذلك للحفاظ على مكانتها وسط منافسيها، أما إذا كانت المنظمة على وشك الانهيار فتلجأ لهندرة عملياتها لتدارك الوضع والتحسين من وضعه، كما تأخذ بها المنظمات المنهارة والتي عم فيها الانحلال من أجل النهوض من جديد والعودة لمجال التنافس.

خصائص إعادة الهندسة وركائزها:

فيما يلي سنقوم بعرض أهم الخصائص والركائز التي تقوم عليها الهندسة الإدارية وهي[14]:

تكامل عدة وظائف في وظيفة واحدة: وهذا عكس تقسيم العمل الذي كان سائدا في المدرسة الكلاسيكية للإدارة، ويكون ذلك من خلال دمج عدة وظائف متشابهة في وظيفة واحدة.

تخفيض أعمال الإصلاح إلى أدنى حد ممكن: يعتبر ذلك هو الطريق الآخر لتجنب الأعمال التي لاتحمل قيمة مضافة.

تتم خطوات أداء العملية بصورة طبيعية: حيث لا توجد هناك حدود مصطنعة أي التخلي عن أسلوب ترتيب الخطوات المتتالية للعمل وإخضاع الترتيب لطبيعة العملية نفسها.

يتم إجراء إعادة الهندسة للمواقع الأكثر حساسية وأهمية: يجيب اختيار القائم على إعادة الهندسة بحيث يكون قادرا على تحقيق عائد سريع.

العمال يتخذون القرارات: حيث لا تقوم المؤسسات التي تتبنى الهندرة بدمج العمليات أفقيا بإسناد المهام المتعددة إلى مسؤولية الخدمة فقط وغنما تدمجها رأسيا أيضا.

تكامل المركزية واللامركزية في الأعمال: وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتتمكن المؤسسات التي تطبق الهندرة من الجمع بين مميزات المركزية واللامركزية في عملياتها.

ثالثا: العلاقة بين إعادة الهندسة وتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية

تعمل إدارة المنظمة على تحقيق الميزة التنافسية من خلال ما تقدمه من العمليات ويتضمن النافس تسعة أبعاد تقسم إلى أربعة مجاميع وهي15:

الكلفة: تعد الكلفة الغرض الأخير الذي يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمنظمات التي تتنافس مباشرة على السعر حيث تصبح الكلفة الأقل أهمية لها الهدف الرئيسي من العمليات.

الجودة: وتتضمن الآتي:

أ-التصميم العالي للجودة.

ب-جودة المطابقة أي مطابقة المنتجات أو الخدمات للمعايير التي تم وضعها.

سرعة الاستجابة: تعكس مدى تقديم المنتجات الجديدة والتي تغطي الوقت بين توليد الأفكار وصولا إلى الإنتاج ومرورا بالتصميم النهائي.

المرونة: وتحتوي على جملة أسبقيات:

الايصائية: أي القدرة على الإيفاء بمتطلبات الزبائن.

مرونة الحجم: أي القدرة على الإفصاح عن نسبة كبيرة من المنتجات التي تم السيطرة على تقلبات الطلب فيها.

التنوع: أي معالجة الاختلاف الواسع للسلع والخدمات وهذا وقد أضاف البعض بعدا خامسا وهو الإبداع من خلال تطبيق الأسبقيات التنافسية فتكون المنظمة قد ضمنت أو كونت سلاحا تنافسيا.

أشارت العديد من الادبيات بأن إعادة هندسة عمليات الأعمال لها تأثير مباشر على قدرة المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية وسندرج بعض هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر[16]:

- فقد أشار koli : أن إعادة هندسة عمليات الأعمال في ظل عالم يتصف بسرعة التغيرات يمكن أن يخلق ميزة تنافسية من خلال سرعة الاستجابة للزبون.
- كما أشار Tchampy: إلى أن إعادة الهندسة تسهم في تحقيق الميزة التنافسية التالية:

أ- المنظمات التي نفذت الهندرة بشكل كفؤ استطاعت أن تخفض 80% من وقت الدورة الإنتاجية فضلا عن تخفيض ما قدره 40% من التكاليف الإجمالية وتحقيق رضا الزبائن وجودة المنتوج بنسبة 40%.

ب- وأخيرا استطاعت المنظمات التي نفذت مبادئ إعادة الهندسة من تحقيق نجاح نمو إجمالي في الحصة التسويقية بلغت 25%.

- في دراسة لإعادة هندسة الأداء الجامعي (بوحنية قوي) تم التوصل إلى أن إعادة الهندسة لها دور جوهري في تحسين عمليات القيمة المضافة والعمليات المساندة فضلا عن تحسين مستوى التركيز على الزبون وتحسين مستوى مرونة الهياكل التنظيمية وبالتالي تحسين جودة الأداء الكلي.

من خلال ما تم التطرق له سابقا يمكننا ملاحظة مجموعة من النقاط المشتركة التي تطمح المؤسسة الوصول إليها لتحقيق الميزة التنافسية ولا يكون ذلك إلا من خلال إعادة هندسة عملياتها وتتمثل هذه النقاط في أربعة عناصر أساسية:

الشكل (3): تحقيق الميزة التنافسية من خلال الهندرة

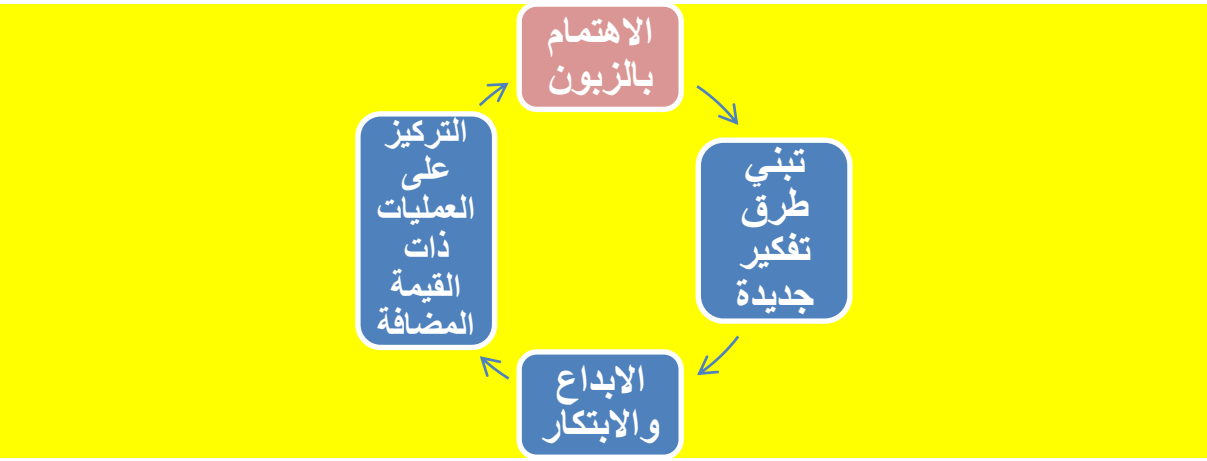

المصدر: إعداد الباحثتين

وحتى تتمكن عملية الهندسة الإدارية من تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات لا بد من توفر مجموعة من المعايير والمقومات لنجاح هذا الأسلوب17:

- إدراك كاف لرغبات وتوقعات الزبائن.
- تحليل سليم لموقف المنظمة وتصميم أهداف التغيير.
- إيمان الإدارة العليا بأهمية التغيير وتشجيع العاملين عليه.
- تحديد العمليات الجوهرية ذات الأداء والأولوية لتكون موضعا لإعادة الهندسة.
- تشجيع الاقتراحات والابتكارات.
- صياغة جديدة واعية للسياسات والإجراءات وخرائط تدفق العمل.
- إعادة تصميم موضوعية لمعايير الأداء لقياس الوقت بين وقت العمليات وتكلفتها قبل وبعد إعادة الهندسة.
- الاستفادة من نظم المعلومات في بناء نظام متطور يكون أساسا لقرارات سريعة ورشيدة.

كما توجد مجموعة من الأخطاء الشائعة في التطبيق، والتي قد تؤدي إلى الفشل في تحقيق أهداف هذه العملية وفوائدها ومن بينها:

- محاولة إصلاح العمليات بدلا من تغييرها تماما.
- التركيز على العمليات الإدارية وإعادة تصميمها فقط.
- تجاهل قيم العمال وثقافة المؤسسة.
- القبول بالنتائج والتحسينات الطفيفة.
- التراجع من منتصف الطريق.
- وضع العراقيل أمام الهندرة والتركيز على المظهر لا الجوهر.
- السماح للسلوكيات الإدارية السائدة أن تمنع الهندرة من الانطلاق.
- محاولة إجراء عملية الهندرة من الأسفل إلى الأعلى.
- عدم تخصيص أي موارد لإجراء العملية.
- التركيز علة التصميم وإهمال الهدف.
- الرضوخ للضغوط ومقاومة التغيير.

خاتمة:

أصبحت إعادة هندسة العمليات حتمية فرضتها بيئة الأعمال المتغيرة، وحظي هذا المفهوم باهتمام مختلف الباحثين والدارسين في المجال الإداري وظهر هذا خاصة عند "مايكل هامر" و"جيمس شامبي"، حيث تعد الهندرة نموذجا أساسيا من أجل تحقيق الميزة التنافسية والمرونة للمنظمات الشبكية. كما تعد توجها إستراتيجيا للتخلص من البيروقراطية والروتين الطويل، بهدف تحقيق ميزة تنافسية في الجودة، الاستجابة، التكلفة، رضا الزبائن، ومقاييس أداء العمليات الحاسمة.

وعلى عكس المداخل الإدارية الأخرى التي تسعى إلى التحسين تعمل إعادة الهندسة على إعادة البناء والتفكير في كل ما سبق بطريقة جديدة ومغايرة تماما لما سبق.

المصادر و المراجع:

[1] فهد بن صالح السلطان، إعادة هندسة نظم العمل : النظرية والتطبيق، ص 534.

*يعتبر فريدريك تايلور من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية في الإدارة حيث لقب ب أبو الإدارة وهو صاحب نظرية الإدارة العلمية.

*مايكل مارتن هامر مهندس أمريكي ومؤلف في علوم الإدارة ومؤسس نظرية الهندسة الإدارية.

[2] هامر مايكل، وجيمش شامبي، إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات (الهندرة)، تر: شمس الدين عثمان، الشركة العربية للاعلام العلمي، القاهرة، 1995، ص 19.

[3] فرحات غول، دور إعادة الهندسة كاسلوب للتغيير التنظيمي في ظل الأوضاع البيئية الراهنة، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي حول " الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة :دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية "ماي 2011، ص9.

[4] عنوان المقال: إعادة هندسة العمليات الإدارية الرابط: scribd تاريخ التصفح: 2018/02/22

[5] M.PORTER, Avantage concurrentiel des nations, inter edition ,1993,p48.

[6] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2001،ص 104.

[7] نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر، 1998، ص 37.

[8] عنوان المقال المؤسسة الاقتصادية وشبكة الانترنت الرابط: scribd تاريخ التصفح 2018/02/22

[9] عنوان المقال: تعريف المؤسسة وأهدافها الرابط: scribd تاريخ التصفح: 2018/02/22

[10] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، 15.

[11] صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982،ص58.

[12] دجلة مهدي محمود، أثر إعادة الهندسة في تحقيق المزايا التنافسية، مجلة التقني، المجلد العشرون، العدد 2، 2007، ص 6-7.

[13] قوي بوحنية، إعادة هندسة الأداء الجامعي: مقاربة معاصرة، مجلة الباحث، العدد5، 2007، ص 138.

[14] إياد علي الدجني، أنموذج مقترح لإعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي (الجامعة الإسلامية دراسة حالة)، مجلة جامعة دمشق، العدد2013،1، صص 326-327.

[15] خضير علي فيروز، دور إعادة هندسة العمليات في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات الصناعية دراسة حالة في معمل الألبسة الجاهزة في النجف ، صفحة 103-104.

[16] المرجع نفسه، ص 104.

[17] دجلة مهدي محمود، مرجع سابق، ص 8

دور السلطات الحكومية في تشجيع التمويل التساهمي للحد من عراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إعــداد : د. بلعابد سيف الإسلام النوي

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، -جامعة الجزائر3-

ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة موضوع الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه السلطات الحكومية الجزائرية في معالجة عراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تشجيعها للتمويل التساهمي، حيث قسمت هذه الدراسة إلى 3 محاور رئيسية، يستعرض في المحور الأول واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الثاني، فقد خصص لعراقيل التمويل البنكي ومحدودية التمويل التساهمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفي المحور الأخير، تمّ التطرق إلى أهم الإجراءات الواجبة على السلطات الحكومية الجزائرية اتخاذها لمعالجة عراقيل التمويل التساهمي، وذلك بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :

مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل تساهمي، تمويل المؤسسات، تمويل بنكي.

The role of government authorities in encouraging the equity financing to reduce the financial obstacles of small and medium enterprises (The case of Algeria)

BY / Dr. Belabed Seif Islam Noui
Laboratory of Globalization and Economic Policies -University of Algiers 3

Abstract

The study shed light the important role that the Algerian government authorities can play in processing the financial obstacles of small and medium enterprises by encouraging them to equity financing. This study is divided into three main axes. The first axis reviews the reality and importance of small and medium enterprises in Algeria, and in the second axis, it focused on the obstacles of bank financing, as well as discussed the limited equity financing of small and medium enterprises in Algeria. Finally, it take the most important measures to be taken by the Algerian government authorities to address the obstacles of equity financing, In order to develop The Small and medium enterprises in Algeria.

Key words : Small and medium enterprises, Equity financing, Enterprises finance, Bank financing.

تمهيـد:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر بمثابة لبنة في بناء الاقتصاد بغض النظر عن وضع الدولة، وذلك بحكم خصوصيته التي تميزه عن قطاع المؤسسات الكبيرة، وتجعله قادر على منافسة هذا الأخير، مما مكن مؤسساته من لعب دور جوهري في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تعمل على خلق بيئة ملائمة للابتكار، وتحسن وضعية ميزان المدفوعات، التوزيع المتوازن للثروة، والمساعدة على تخفيض معدل البطالة.

ومن هذا المنطلق، أدركت السلطات الحكومية الجزائرية أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مما جعلها تبادر باتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى توفير المناخ الاستثماري المناسب لهذا النوع من المؤسسات، كإنشاء هيئات ضمان وإقامة آليات دعم ومساندة لهذا القطاع، غير أنّ هذا القطاع لا زال يعاني من عدة مشاكل تتطلب المعالجة، لعلّ من أبرزها مشكلة التمويل في ظل نظام بنكي محتكر من القطاع العمومي ويتفادى المخاطرة، ويزداد هذا الواقع تعقيدا بغلبة الطابع العائلي على هذه المؤسسات، ومحدودية التمويل التساهمي. هذا الأخير يعتبر خيارا استراتيجيا لهذا النوع من المؤسسات، لكن يجب تنشيطه من خلال اتخاذ السلطات الحكومية لحزمة من الإجراءات المحفزة على تنشيطه.

ومن هنا ينحصر التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- **فيم تتمثل الإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها لتشجيع التمويل التساهمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وبهدف الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، بحيث تضمن الأول واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أما الثاني فتم التطرق فيه للعراقيل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي المحور الأخير، تمّ استعراض الإجراءات الواجبة على السلطات الحكومة الجزائرية اتخاذها لمعالجة العراقيل التمويلية لهذه المؤسسات.

I- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر على حسب درجة نمو الاقتصاد، لكن أهميتها تبقى نفسها في مختلف الاقتصاديات، حيث تسمح لها سماتها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة بلعب دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم تتمكن الدول والهيئات الدولية من الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد أكثر من "50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة"،[1] وللجزائر على غرار باقي الدول تعريفها الخاص لهذه المؤسسات، ويعود هذا الاختلاف في التعاريف إلى:

- ✓ تباين معدل النمو الاقتصادي من بلد لآخر خصوصا عند المقارنة ما بين البلدان المتقدمة والأخرى النامية؛
- ✓ التباين في درجات النمو في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الدولة؛
- ✓ اختلاف المعايير التي تستند عليها الدول في التفرقة بين المؤسسات وتحديد حجمها، فمنها من يعتمد على حجم المبيعات السنوية، عدد العمال، رقم الأعمال السنوي...إلخ.

قَدَّم البنك الدولي تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث قُسِّم إلى ثلاثة أقسام كما يلي:[2]

- ✓ **المؤسسة المصغرة**: هي المؤسسة التي توظف أقل من 10 عمال، ويكون إجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتجاوز 100 ألف دولار أمريكي؛
- ✓ **المؤسسة الصغيرة**: هي المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تتجاوز 3 ملايين دولار أمريكي؛
- ✓ **المؤسسة المتوسطة**: هي المؤسسة التي يقل عدد عمالها عن 300 عامل، ولا تتجاوز كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية عتبة 15مليون دولار أمريكي.

أما الاتحاد الأوروبي فاعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار مزدوج يتمثل في عدد العمال ورقم الأعمال، ومن ثمّ يحدد المؤسسة الصغيرة بكونها هي التي تشغل أقل من 20 عامل، وتُحقِق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 مليون يورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 120 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون يورو.[3]

تعتمد الجزائر على التعريف الذي جاء في القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أيًا كانت طبيعتها القانونية، بأنّها تلك المؤسسة التي:[4]

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.[5]

ما يميز هذا القانون هو أنّه لم يقتصر على تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل جاء في نص مواده توضيح للحدود الفاصلة بين كل من المؤسسات الصغيرة جدا، الصغيرة، المتوسطة، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رقم المواد	الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
المادة 10	المؤسسة الصغيرة جدا	1 - 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المادة 9	المؤسسة الصغيرة	10 - 49	أقل أو يساوي 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المادة 10	المؤسسة المتوسطة	50 - 250	400 مليون – 4 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث.[6]

لقد نص القانون رقم 17-02 بشكل صريح في إحدى مواده على أنّ تعريفه يعتبر "**مرجعا لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها ، وجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات**"،[7] وبالتالي يتم العمل وفقه في بحثنا، بحكم أنّ دراستنا سترتكز على حالة الجزائر.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الدعائم الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك لما تكتسيه من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وتجعلها قادرة على منافسة هذه الأخيرة، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:

- ✓ **تأثرها بمشكلة الميراث**: تعاني المؤسسات ذات الطابع العائلي – في حالة نشوب النزاعات بين الورثة– من عدم التأكد من مقدرتها على التطور ومواصلة نشاطها مستقبلا؛
- ✓ **عدم تمتعها بذمة مالية منفصلة**: أي أنّ الموارد المالية للمؤسسة هي نفسها موارد مالكها، بحيث في حالة إفلاس المؤسسة سيفلس بالضرورة مالكها؛[8]

- ✓ **مساعدتها في عمليات الابتكار**: دلت تجارب بعض الدول بأنّ المؤسسات الصغيرة تتبنى وتشجع عمليات الابتكار، وبالتالي تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي، ففي الو.م.أ ساهمت المؤسسات الصغيرة بـ 98% من تطور المنتجات؛[9]
- ✓ **قدرتها على تحقيق عوائد مالية كبيرة**: فأحيانا تفوق عوائد المؤسسات الكبيرة، لكن في نفس الوقت تعاني من ارتفاع تكاليف إنتاجها، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- ✓ **صعوبة حصولها على التمويل**: وتتمثل أهم العقبات أمامها في صعوبة توفيرها لضمانات كافية للبنك خاصة في المراحل الأولى لنشاطها، وكذا تدخل الممول في عملية تسييرها، مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساسا، وهذا ما يضعف رأسمالها، ويصعب عليها أيضا تشكيل احتياطيات مالية للنمو؛
- ✓ **حساسيتها الشديدة للضرائب**: تشكل الاقتطاعات الضريبية مصدر تأثير سلبي على المؤسسات الصغيرة، فهي تمتص نسبة كبيرة من الأرباح التي تحققها؛[10]
- ✓ **افتقارها إلى التخطيط الاستراتيجي**: حيث يكون الاعتماد أكثر على الخبرة والتقدير الشخصيين وعلى إستراتيجية رد الفعل؛[11]
- ✓ **عدم استخدامها لتقنيات إنتاجية معقدة**: وهذا ما يرفع من قدرتها على توفير عدد كبير من مناصب العمل، فقد سمحت هذه المؤسسات في الو.م.أ بتوفير أكثر من 5.8 مليون منصب عمل خلال الفترة (1987-1992)، في مقابل ذلك، قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح ما يقارب 2.3 مليون عامل خلال نفس الفترة؛[12]
- ✓ **مرونتها مع متغيرات الاستثمار**: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات ومتطلبات السوق، بالإضافة لإمكانية تعاونها مع المؤسسات الكبيرة على أساس التعاقد من الباطن.[13]

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد روافد التنمية الاقتصادية، لما يقدمه من مساهمة في التخفيف من حدة البطالة والفقر، وتشجيع عمليات الابتكار والإبداع، وتقديم قيمة مضافة تُحسن من قيمة

الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول، ومن خلال هذا سنحاول معرفة مدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النسبة الكبيرة من إجمالي المؤسسات الناشطة في الدول الصناعية، حيث قُدِرت بـ 99% من إجمالي المؤسسات في كل من الو.م.أ، اليابان، والإتحاد الأوروبي؛ أما بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فتوفر لها هذه المؤسسات 40% إلى 80% من مناصب الشغل المأجور، كما تساهم في الناتج الداخلي الإجمالي لليابان بـ 57%، و64.3% في إسبانيا، و 43% في كندا؛ زيادة على ذلك، فإنّ المؤسسات الصغيرة جدا تهيمن على قطاعات بأكملها في الاقتصاد الإيطالي بما في ذلك التصدير، مما جعلها توفر 81% من مناصب الشغل، وتساهم بـ 58.8% من القيمة المضافة،14وتنبع أهمية هذه الفئة من المؤسسات في كونها تعمل على:

- ✓ **تحسين وضعية ميزان المدفوعات**: إذ أنّه بحكم اعتمادها على الموارد المحلية في تلبية حاجات السوق المحلي والخارجي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات في مقابل الرفع من حجم الصادرات، وتزداد أهمية هذه المؤسسات في هذا المجال كلما ازدادت جودة منتجاتها وتنافسية أسعارها؛[15]
- ✓ **المساعدة في تطوير الصناعة**: وذلك بتطويرها لوسائل وطرق الإنتاج داخل البلد، مما يؤدي إلى تقوية تنافسية مؤسسات الاقتصاد المحلي؛[16]
- ✓ **تعزيز المناولة**: فبتنوع قاعدتها الصناعية، تستطيع المؤسسات الصغيرة إنتاج السلع التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة في عمليات نشاطها وإنتاجها؛
- ✓ **المساعدة في التخفيف من الفقر**: ويتمثل ذلك من خلال إنتاجها للسلع الاستهلاكية الشعبية بأسعار منافسة لأسعار المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ **استغلال الموارد العاطلة**: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظيف الموارد المحدودة في المجتمع، وضمان عدم عطالتها.[17]

3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتوزيع المتوازن للثروة بالجزائر:

يشير الجدول رقم (2) إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل نمو مستقر تقريبا خلال الفترة (2015- 2018 س1)، فقد قُدر معدل نموها بـ 9.68% في سنة 2015، وحافظت على نفس وتيرة نموها تقريبا بـ 9.42% خلال سنة 2016، وهو معدل نمو مرتفع مقارنة "بمعدل 2% الذي أحرزته

المملكة المتحدة خلال نفس السنة، لكن هذه الأخيرة تحوز على 5492000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة"،[18] أي تقريبا خمسة أضعاف ما ينشط في الجزائر، ثمّ تطور عددها في سنة 2017 بمعدل

5.07%، ومع نهاية السداسي الأول لسنة 2018 وصل إجمالي عددها إلى أكثر من مليون و93 ألف مؤسسة (القطاع العام+القطاع الخاص)، وهذا ما لا يدعو للمقارنة مع "الو.م.أ التي تعتمد في تنمية اقتصادها على 28.8 مليون مؤسسة صغيرة".[19]

عموما ارتفع معدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل مئة ساكن من 2.31 في سنة 2015 إلى 2.47 خلال سنة 2016،[20] فيما قُدر هذا المعدل خلال سنة 2015 بـ" 2.2 في رومانيا، 2.9 في المملكة المتحدة، و4.1 في بولونيا، و4.5 في فرنسا، و6.1 في إيطاليا، و6.2 في هولندا، و9.4 في جمهورية التشيك".[21]

الجدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2018)

طبيعة المؤسسة		2015		2016		2017		2018 (السداسي الأول)	
		عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%
المؤسسات الخاصة	المؤسسات ذات الشخصية المعنوية	537901	%57.56	575906	%56.32	609344	%56.71	628219	%57.47
	المهن الحرة	178994	%19.15	211083	%20.64	222570	%20.71	223195	%20.42
	الأنشطة الحرفية	217142	%23.23	235242	%23	242322	%22.55	241494	%22.09
المؤسسات العمومية		532	%0.06	390	%0.04	267	%0.02	262	%0.02
المجموع		934569	%100	1022621	%100	1074503	%100	1093170	%100
معدل النمو السنوي		-	%9.68	-	%9.42	-	%5.07	-	%1.73

المصدر: من إعداد الباحث.[22]

يبن الجدول أعلاه، هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث قُدر إجمالي مؤسساته بأكثر من مليون مؤسسة من بينها 57.47% ذات شخصية معنوية، ويعود تراجع موقع عدد المؤسسات العمومية إلى خوصصتها، في الوقت الذي تتجه فيه المؤسسات الخاصة إلى التزايد المستمر من سنة إلى أخرى مستفيدة من تسهيلات إنشائها والآليات الموضوعة لمرافقتها، وتزايد عدد خريجي مراكز التكوين المهني، مما جعلها تمثل نسبة 99.98% من إجمالي عدد المؤسسات مع نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

II- العراقيل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

رغم الاهتمام الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من كل آليات الدعم وتسهيل الاستثمار، وكذا هيئات ضمان القروض، إلا أنّ هذه المؤسسات لا زالت تعاني من العديد من العراقيل التمويلية، سواء كانت من ناحية علاقتها مع النظام البنكي الذي يتسم بالتخلف والبيروقراطية، أو من ناحية محدودية استثمارات شركات رأس المال المخاطر، وأيضا غياب سوق مالي نشط، وغيرها من العراقيل في مجال التمويل بالجزائر.

قام البنك الدولي في سنة 2017 بترتيب الدول حسب مدى تسهيل أنظمتها البنكية لعمليات الائتمان، حيث احتلت الجزائر المرتبة 175 من بين 190 دولة،23وهذا ما يوضح درجة تخلف النظام البنكي الجزائري، مما تجعل هذه الوضعية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهينة لمعوقاته ونقائصه.

1- محدودية التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر:

رغم الاهتمام النسبي بأسلوب التمويل برأس المال المخاطر مؤخرا من طرف السلطات العمومية، غير أنّه يحتوي على 7 شركات فقط تعمل به، إذ يظل نشاطه ضعيفا مقارنة بما توصلت إليه بعض الدول النامية كالمغرب الذي "**حقق استثمارات بما يناهز 786 مليون درهم مغربي خلال سنة 2016**"[24]، أما بالنسبة للدول المتقدمة مثل: الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا...إلخ، فلا مجال للمقارنة إطلاقا، حيث قُدرت "**المبالغ المستثمرة في الو.م.أ خلال سنة 2016 بـ 69 مليار دولار أمريكي**".25

الشكل رقم (1): تطور استثمارات رأس المال المخاطر في الجزائر خلال الفترة (إلى غاية 2013-2016)

الوحدة: (مليون دج)

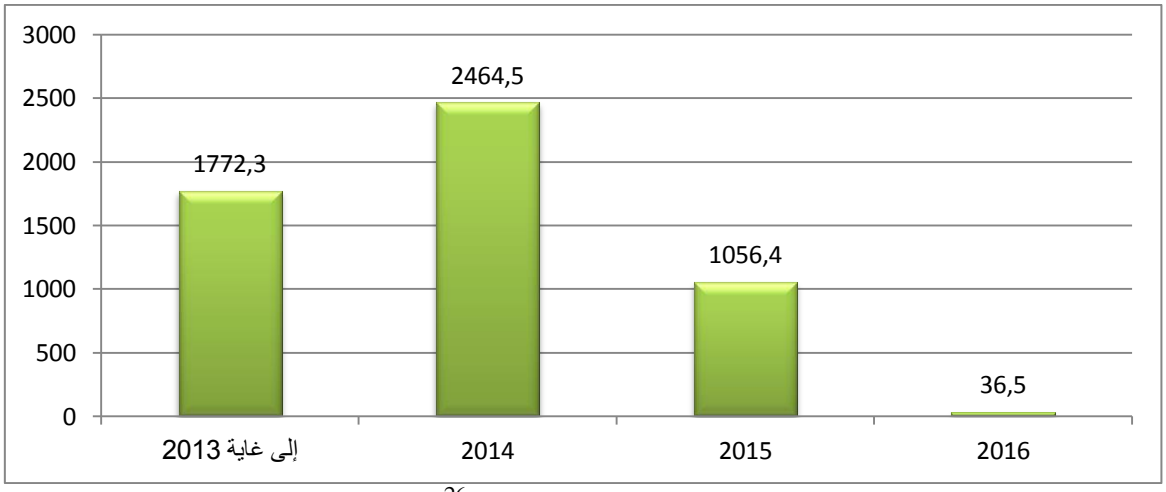

المصدر: من إعداد الباحث.[26]

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1)، أنّ إجمالي استثمارات رأس المال المخاطر في الجزائر (منذ سنة 1995 27 إلى غاية سنة 2013) قدرت بـ 1772.3 مليون دج، ثمّ في سنة 2014، شهدت المبالغ المستثمرة قفزة نوعية مقارنة بما سبق، حيث تمّ استثمار ما مقداره 2464.5 مليون دج، أي بمعدل نمو يقارب 39% بالنسبة لإجمالي استثمارات السنوات السابقة، ثمّ في سنة 2015، وظفت شركات رأس المال المخاطر نحو 1056.4 مليون دج أي ما يمثل حوالي 0.0096% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر،28بينما في سنة 2016 انخفض حجم الاستثمارات بصفة ملحوظة، حيث سجلت فقط 36.5 مليون دج، وهذا دليل على أنّ مبالغ الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني وإمكانياته، ويفسر ذلك بنقص الوعي الثقافي حول هذا الأسلوب التمويلي لدى رواد الأعمال الجزائريين، وكذا نقص الموارد المالية لشركات رأس المال المخاطر المقيمة، بالإضافة إلى جملة من العوائق الأخرى التي ترتكز في الجانبين المالي والتنظيمي.

2- معيقات غياب بورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها بالجزائر:

تعاني هذه المؤسسات من شبه انعدام للتنوع في أساليب التمويل، حيث ليس بمقدرتها توفير شروط الإدراج في بورصة الجزائر، وحتى لو فرضنا مقدرتها على ذلك، فإنّ السوق المالي الجزائري غير نشط تماما، بالإضافة إلى غياب بورصة مختصة بهذه المؤسسات على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول.

تتمثل بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك السوق المالي المنظم الذي تتداول فيه أسهم هذا النوع من المؤسسات ذات معدلات النمو المرتفعة، حيث تكون هذه الأخيرة غير قادرة على توفير متطلبات الإدراج في السوق المالي الرئيسي، الذي تتداول فيه الأوراق المالية للمؤسسات الكبيرة، ويتسم هذا النوع من البورصات بأربعة خصائص رئيسية هي:

- ✓ تتطلب من المؤسسات شروط إدراج مُيسَّرة؛
- ✓ تخفيضها للأعباء الإدارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المؤسسات المدرجة فيها تكون غير متجانسة من ناحية الحجم وطبيعة النشاط.

تكتسي هذه البورصة أهمية بالغة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يمنحه العديد من المزايا الموضحة في النقاط التالية:

- ✓ تقديم تمويل مباشر يُكمِّل التمويل البنكي؛
- ✓ إدراج المؤسسات بشروط مبسطة وبأقل تكلفة؛

- ✓ توفير إمكانية الحصول على موارد ثابتة يتم تخصيصها لتمويل الأصول طويل الأجل في الميزانية؛
- ✓ توفير قناة خروج لشركات رأس المال المخاطر، مما يشجعها على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي توفير أسلوب تمويلي بديل؛[29]
- ✓ زيادة درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي مقارنة بما لو تحصلت على ائتمان بنكي، وبالتالي يتيح لها ذلك إمكانية الاستثمار في مختلف المجالات؛
- ✓ التقييم الدوري لأداء المؤسسات المدرجة، وبالتالي تحفيز المؤسسات على الرفع من مستويات أدائها لضمان التمويل مستقبلا، ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الاقتصاد الكلي.[30]

على ضوء ما سبق، تتضح أهمية السوق المالي الموجه لهذا النوع من المؤسسات، ولعلّ هذا ما دفع بالعديد من الدول وخاصة المتقدمة منها على إنشاء هذه البورصات، والتي تسمح لها بتحسين مناخ الاستثمار في سوق الأسهم،[31]كما تهيئ للمشروعات مصادر تمويل مهمة وتأمين السيولة الكاملة واللازمة في الوقت المناسب، مما يساعد على إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تكون عامل بناء للاقتصاد وتوظيف للموارد المالية والبشرية.[32]

لكن في مقابل كل هذا، نجد بأنّ المؤسسات الجزائرية تعترضها جملة من العراقيل في طريق تمويلها عن طريق السوق المالي، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- ✓ انعدام ثقافة السوق المالي: حيث نجد غياب ثقافة الإدراج في البورصة لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مما جعل منظومة هذه المؤسسات تعمل وفقا لنماذج اقتصاد الاستدانة والاعتماد على موارد ذاتية غير كافية، ومن ثمّ عدم الاستفادة من أسلوب تمويلي مباشر وفقا لمنطق اقتصاد السوق، وبالتالي وجب تكريس ثقافة التمويل عن طريق البورصة لدى القطاع الخاص، على وجه الخصوص، نظرا لأنّ فرص التمويل المتاحة للمؤسسات المدرجة أكثر من تلك المتاحة للمؤسسات غير المدرجة، مما سيحفز هذا على التحول التدريجي من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد السوق؛[33]
- ✓ ركود السوق المالي الجزائري: بمعنى عدم وجود تداول للأوراق المالية، ومن ثمّ فما فائدة دخول المؤسسات إلى البورصة في ظل عدم وجود مستثمرين بها؛
- ✓ مؤسسات عائلية: إذ أنّ أغلبية المؤسسات ذات طابع عائلي، مما يصعب إقناع مسيريها بفتح رساميل مؤسساتهم؛
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير متطلبات الإدراج في السوق المالي؛

- ✓ أعلنت سلطة مراقبة عمليات بورصة الجزائر (COSOB) في 2010 عن برنامج لإنشاء قسم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن إلى غاية سنة 2018 لم يتم تفعيل هذا السوق المالي.

إجمالا لما سبق، يمكن القول أن غياب سوق مالي نشط يختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يجعل من هذه الأخيرة " مؤسسات ضعيفة الرسملة (Sous-capitalisées) إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة والتي تتوفر على أسواق مالية موجهة لها"،[34] على غرار تجربة الو.م.أ في هذا المجال عن طريق إنشاء سوق "ناسداك" الذي حقق مساهمة كبيرة في توفير التمويل اللازم لقطاع هذه المؤسسات.

3- عراقيل تمويلية أخرى أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل وصعوبات تمويلية تضاف إلى الشروط العسيرة للاقتراض من البنوك، وعدم تمكنها من تلبية متطلبات الإدراج في البورصة، إضافة إلى غياب سوق مالي موجه لهذا النوع من المؤسسات، ويمكن ذكر هذه العراقيل التمويلية على النحو الآتي:

- ✓ **ضعف اهتمام البنوك بدراسات الجدوى:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبات للحصول على التمويل البنكي، نظرا لاحتكاره من طرف المؤسسات الكبيرة، وهذا يرجع لاهتمام البنوك بالضمانات والسمعة الائتمانية أكثر من الاهتمام بدراسة الجدوى للمشروع،35حيث تنظر في غالب الأحيان لتلك الدراسات على أنّها مجرد شرط شكلي لإتمام ملف الحصول على التمويل، ويتجه اعتمادها في تقييم صاحب المشروع ائتمانيا على معيار الملاءة المالية للمؤسسة، مما يقلل من فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان مقارنة بزيادة فرص التمويل للمؤسسات الكبيرة ذات الملاءة المالية الكبيرة؛[36]
- ✓ **غياب المراقبة والمتابعة المستمرة للمشاريع:** تهتم الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية لمشاريع تلك المؤسسات، مما يترك الحرية لمالك المؤسسة باستخدام التمويل في نشاط غير الذي منح من أجله، وهو ما يرفع من احتمال عدم القدرة على السداد في آجال استحقاقه.[37] وقد كشف الواقع العملي بأنّ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بمراقبة نشاط المؤسسة بعد انطلاقها بمدة 15 يوم، ثمّ تتوقف عن ذلك، مما يتيح الفرصة للشباب أصحاب المشاريع لتوجيه التمويل نحو نشاط آخر، وبالتالي إهداره وإمكانية عدم القدرة على تسديده؛

- ✓ **ارتفاع تكاليف التمويل البنكي ومحدودية ضمانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعاني هذه المؤسسات من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وكذا "ارتفاع التكاليف غير الرسمية وغير القانونية، مثل الرشوة، المحسوبية، وغيرها من الأمور التي ترتفع كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي، ونَقُصت الشفافية والرقابة في التعاملات الاقتصادية والمالية في المنظومة البنكية للدولة"[38]، بالإضافة إلى اشتراط البنوك لضمانات تكون تعجيزية بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، فالبنوك لا تراعي خصوصية هذه المؤسسات بل تتعامل معها على أساس مؤسسات كبيرة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى عرقلة مرونة التمويل بالحجم المناسب لهذه المؤسسات، مما يزيد من مشاكلها التمويلية؛
- ✓ **المعتقدات الدينية المحرمة للقروض الربوية:** يتضح أنّ البنك يسعى إلى منح قروض بأسعار فائدة، وذلك من أجل تأمين عوائد تتأتى له عن طريق تحقيقه لفرق إيجابي بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وهذا ما يتنافى مع قاعدة "الغنم بالغرم" في التعاملات المالية الإسلامية، وبحكم أنّ المجتمع الجزائري أغلبيته يدين بالإسلام، فإنّ المعتقدات الدينية له تلعب دورا كبيرا في الامتناع عن التمويل المقترن بفائدة، نظرا لحرمة التعاملات الربوية، وهو ما حال دون استفادة العديد من المؤسسات من تلك القروض؛[39]
- ✓ **انعدام الخبرة في التسيير:** افتقار الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والوعي المقاولاتي اللازم لتسيير الأموال المتحصل عليها من طرف الهيئات الداعمة كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تعثر مشاريعهم وإفلاسها؛
- ✓ **محدودية التمويل الذاتي:** اعتماد مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى، وذلك بالرغم من عدم كفاية المدخرات الشخصية لتغطية التمويل الذاتي، ومن ثمّ سينعكس هذا المشكل بشكل سلبي على مردودية المؤسسة، ويتضح ذلك عن طريق انخفاض معدل الربح السنوي لهذه المؤسسة مقارنة بنظيرتها في السوق التي تعتمد على موارد تمويلية متنوعة؛
- ✓ **سحب الأرباح النقدية للاستعمالات الشخصية:** مشكل آخر يعترض هذه المؤسسات يتمثل في السحب المستمر للأرباح النقدية بغرض الاستعمال الشخصي، حيث يعتمد في تمويل المؤسسة عند بداية نشاطها على المدخرات الشخصية والمساعدات العائلية، وفي حالة المستثمر الرشيد يتحتم على المالك إعادة استثمار الأرباح المحققة أو نسبة منها لبضع سنوات بغية تمويل عملية توسيع المؤسسة، وبالتالي لو قام بصرف الأرباح بشكل مستمر ومفرط سيؤدي ذلك إلى تعرض المؤسسة لصعوبات مالية ممكن تصل إلى حد الإفلاس.

III- التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية الجزائرية اتخاذها لمعالجة عراقيل التمويل التساهمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تلخيص العلاقة الكلاسيكية الموجودة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنّها علاقة بين دائن ومدين، فينطلق من فكرة أنه صاحب دين وليس ملكية، حيث لا يتدخل في طريقة تسيير المؤسسة، ولا يولي أهمية للوضعية المالية الصعبة للمؤسسة، بقدر ما يهتم بتحصيل قروضه مع الفائدة المترتبة عنها في تواريخ الاستحقاق المحددة مسبقا، فهو لا يتحمل الخسائر مع المؤسسة في كل الحالات (التصفية القضائية، الإفلاس، تعرض المؤسسة لخسائر فادحة...إلخ)، حيث يمتلك الأولوية في استرجاع أمواله قبل مالكي المؤسسة.

يتضح جليًا من الصعوبات التمويلية التي تطرقنا لها آنفا، بأنّه يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاتجاه نحو خيار التمويل التساهمي، مما يسمح لها بتطوير نشاطها وترقيته، ومن ثمّ يمكنها الحصول على قروض بنكية في المراحل اللاحقة لحياتها، ومن بين مميزات هذا الأسلوب التمويلي نجد:

- ✓ الرفع من أموالها الخاصة؛
- ✓ التخفيض من حجم الديون التي تثقل كاهل المؤسسة في المراحل الأولى لنشأتها؛
- ✓ الممول يدخل كمساهم وليس دائن، أي يكون صاحب ملكية بقدر مساهمته وليس صاحب دين، وهذا ما سيقي المؤسسة من ضغوطات تواريخ الاستحقاق؛
- ✓ المساهم يتحمل الخسائر مثلما يحصل على توزيعات الأرباح؛
- ✓ لا يلغي الاعتماد على التمويل البنكي مستقبلا، حيث يمكن لها في المراحل المتقدمة الحصول على قروض بنكية بشروط أفضل، وهذا لكون المؤسسة تكون قد ارتفعت ملاءتها المالية وأصبحت قادرة على تأمين الضمانات التي يطلبها البنك.

تبرز أهمية التمويل بالمشاركة في الأموال الخاصة للمؤسسة، ويكون ذلك إما عن طريق إدراج هذا النوع من المؤسسات في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تستفيد من فتح رأسمالها أمام المستثمرين عن طريق الاكتتاب العام في أسهمها، وإما عن طريق اللجوء إلى التمويل برأس المال المخاطر لما يتميز به هذا النمط التمويلي من مزايا عديدة تعود على المؤسسة، حيث لا تكتفي هذه الشركات بتقديم التمويل بل تساهم في تسيير المؤسسة وتقديم النصائح والمشورة لمسيري المؤسسات، وكذا مراقبة ومتابعة المؤسسة ميدانيا وليس دفتريا مثلما هو معمول به لدى البنوك، مما يساعد أصحاب المؤسسة على تنميتها وتوسيعها دون فقدان استقلاليتها أو التعرض إلى ضغوطات بنكية،

زيادة على استعداد شركات رأس المال المخاطر لتحمل الخسائر في حالة حدوثها، وخير دليل على ذلك نجاح تجارب دول العالم وخاصة المتقدمة منها مثل: الو.م.أ، فرنسا، وبريطانيا.

لكن في مقابل ذلك، نجد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا يمكنها الاستفادة من التمويل التساهمي حاليا –إلى غاية سنة 2017–، وهذا راجع كما أسلفنا إلى غياب بورصة خاصة بهذا النوع من المؤسسات، وكذا محدودية استثمارات شركات رأس المال المخاطر، ومن ثمّ وجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ جملة من الإجراءات التي ترمي لحل هذه العراقيل أمام التمويل التساهمي، لعلّ من أهم هذه الحلول نذكر ما يلي:

- ✓ **زيادة إنشاء الصناديق العمومية الموجهة للاستثمار في رأس المال المخاطر:** قامت السلطات الحكومية الجزائرية بتخصيص 48 صندوق استثماري ولائي برأسمال قدره واحد مليار دج لكل صندوق، ومن ثمّ أوكلت مهمة تسييرها لبعض شركات رأس المال المخاطر وذلك لفائدة الخزينة العمومية، لكن يظل غير كاف للنهوض بهذه المهنة التمويلية، التي تتحمل درجات عالية من المخاطر عند تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد "أنشأت السلطات الحكومية الفرنسية صندوق الصناديق الذي أسس سنة 1998، وقُيِّد بأخذ مساهمات صناديق رأس المال المخاطر التي تمول المؤسسات التكنولوجية، ثمّ في سنة 2005، تمّ إطلاق صندوق صناديق تكنولوجي برأسمال قدره 150 مليون يورو"،40 والهدف الأساسي من الصناديق العمومية هو توفير تمويل إضافي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية، بالإضافة إلى هيكلة سوق رأس المال المخاطر عن طريق تعزيز صناديق رأس المال المخاطر؛
- ✓ **إطلاق حزمة برامج تمويلية لفائدة المشاريع ذات الطابع الإبتكاري:** بحيث يجب على الحكومة الجزائرية العمل على إطلاق برامج تمويلية لفائدة المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الإبتكاري، وخير مثال على ذلك، نجد تجربة السلطات العمومية للو.م.أ، التي أطلقت عدة برامج في هذا المجال، لعلّ من بين أهمها ما يعرف "ببرنامج بحوث الابتكار الخاص بالمؤسسات الصغيرة (Small Business Innovation Research)، هو برنامج يستهدف المؤسسات الصغيرة، حيث انفق أكثر من 7 مليار دولار على المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (1993– 1997)، ضف إلى ذلك تحقيق المؤسسات المستفيدة منه لمعدلات نمو أعلى في المبيعات والتوظيف"،[41] بالإضافة إلى زيادة احتمال حصولها على التمويل البنكي أو أي أسلوب تمويلي آخر مستقبلا؛
- ✓ **زيادة إنشاء حاضنات تكنولوجية:** بحيث يجب العمل بالتجربة الناجحة لفرنسا، حين أطلق الوزير المكلف بالبحث والتكنولوجيا مشروع "الحضانة ورأسمال انطلاق المؤسسات التكنولوجية" فـــي

24 مارس 1999، فمن خلاله، يجب على الحاضنات احتواء الباحثين والمبتكرين أصحاب المشاريع التكنولوجية، وتقديم مساعدات (مالية، إدارية، قانونية...إلخ) لهم،[42] ليسمح بتطوير المؤسسات مما يرفع من احتمال الإدراج في البورصة، أو الاستفادة من التمويل برأس المال المخاطر؛

- ✓ **إنشاء صناديق الإطلاق:** قامت السلطات الحكومية الفرنسية بتشجيع هيئات البحث والتعليم العالي على إنشائها، وهذا من أجل تغطية الحاجة للاستثمار في مشاريع البحوث العلمية بحكم عدم كفاية ملائكة الأعمال الفرنسيين، ففي سنة 2009، تمّ إنشاء الصندوق الوطني للانطلاق (FNA) بهدف الاستثمار في صناديق الانطلاق التي تستثمر بدورها في المؤسسات الصغيرة الإبتكارية، ثمّ في سنة 2012، ارتفعت ميزانية هذا الصندوق من 400 إلى 600 مليون يورو من أجل تمويل 20 إلى 30 صندوق؛[43]
- ✓ **تفعيل عمل بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بحيث يجب تجسيدها على أرض الواقع، فهي لا تزال مجرد إعلان من طرف لجنة COSOB منذ سنة 2010، حيث يجب الاقتداء بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال على غرار فرنسا، التي عكفت في سنة 1996 على إنشاء السوق الجديد (le nouveau marché) من أجل تسهيل إدراج المؤسسات الإبتكارية، ثم في سنة 1997، تمّ إنشاء سوق EASDAQ الخاص بالمشاريع ذات المحتوى التكنولوجي، زيادة على ذلك أنشئت سوق الجملة للأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات غير المدرجة MGT[44]، وهذا ما سيتيح للمؤسسات فرصة الإدراج بشروط مرنة، مما سيساعدها على الرفع من أموالها الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى يشجع شركات رأس المال المخاطر على الاستثمار بحكم توفر قناة الخروج الملائمة؛
- ✓ **نشر حملات توعية بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهذا بتوضيح مميزات التمويل التساهمي، حيث نجد العائق الثقافي من بين أهم المعوقات التي تحول دون تنمية هذا الأسلوب التمويلي؛
- ✓ **التخفيف من ثقل الإجراءات الإدارية (البيروقراطية):** خاصة إذا علمنا بأنّ تفشي البيروقراطية في الجزائر يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب والمحليين، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى قلة الموارد المالية أمام شركات رأس المال المخاطر، ومن ثمّ انخفاض استثماراتها في هذه المؤسسات؛
- ✓ **تفعيل وتعزيز آليات ضمان مخاطر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** مما يسمح بالرفع من حجم استثمارات شركات رأس المال المخاطر؛
- ✓ **تحسين التحفيزات الضريبية:** تسعى شركات رأس المال المخاطر إلى تجميع الموارد المالية – بهدف الرفع من استثماراتها– من خلال السعي لاستقطاب رؤوس الأموال (المستثمرين)، ولكن

من أجل إقناعهم باستثمار أموالهم في نشاط رأس المال المخاطر، ينبغي على السلطات العمومية أن تسعى نحو تشجيع الاستثمار في المشاريع ذات الطابع التكنولوجي من خلال منح إعفاء ضريبي لمدة معينة بالنسبة لهذه المشاريع، مما سيحفز المستثمرين (رؤوس الأموال) على توظيف أموالهم في شركات وصناديق رأس المال المخاطر.

استنتاجـات وتوصيـات:

ختاما لهذه الدراسة، نستنتج بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من عدة عراقيل تمويلية تحد من ديمومتها وتطورها، إذ نجد صعوبات التمويل البنكي، وهذا بسبب متطلباته الصعبة على غرار اشتراطه لضمانات يصعب على المؤسسات توفيرها وضعف اهتمامه بدراسات الجدوى ، زد على ذلك وجود عامل ديني يتمثل في تحريم الشريعة الإسلامية للمعاملات الربوية أي سعر الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى عزوف العديد من أصحاب المؤسسات عن طلب هذا النمط التمويلي.

ومن جهة أخرى، تعاني هذه المؤسسات من انعدام ثقافة السوق المالي، وسيادة الطابع العائلي على أغلبية النسيج المؤسساتي، وكذا عدم قدرتها على توفير متطلبات الإدراج في البورصة، وغياب بورصة خاصة بها مثلما هو معمول به في العديد من الدول، وكذا محدودية التمويل برأس المال المخاطر، إضافة إلى عراقيل تمويلية أخرى تتمثل أساسا في محدودية التمويل الذاتي، وانعدام الخبرة في التسيير، وغياب المراقبة والمتابعة المستمرة للمشاريع.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أنّه لتجنب المؤسسات لجميع الصعوبات التمويلية المذكورة في هذه الدراسة، وجب عليها الانتقال من الاعتماد على التمويل بالاستدانة إلى التمويل بالمساهمة في الأموال الخاصة للمؤسسة، حيث يجب على السلطات الحكومية الجزائرية أن تعمل على اتخاذ إجراءات لتشجيع هذه العملية، وعلى هذا الأساس، تطرقنا لأهم الإجراءات الواجب عليها اتخاذها، والتي سنذكرها في شكل التوصيات التالية:

- ✓ إنشاء بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساعد هذه الأخيرة على الرفع من أموالها الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى يشجع شركات رأس المال المخاطر على الاستثمار في هذه المؤسسات، إذ ترتكز عملية اتخاذ قرارات الاستثمار فيها بشكل كبير على توفر قناة الخروج الملائمة ألا وهي البورصة؛

- ✓ نشر حملات توعية بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول التمويل التساهمي، وضرورة فتح رساميل مؤسساتهم، خصوصا أصحاب المؤسسات ذات الطابع العائلي، الذين يرفضون هذه الفكرة جملة وتفصيلا؛

- ✓ العمل على زيادة إنشاء حاضنات تكنولوجية، وهذا من أجل مرافقة المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي؛
- ✓ تشجيع هيئات البحث والتعليم العالي على إنشاء صناديق الإطلاق، إذ لابد من وجود صناديق استثمارية تعمل على تغطية الحاجة للتمويل في المؤسسات التكنولوجية عند مراحل الإنشاء؛
- ✓ زيادة إنشاء الصناديق العمومية الموجهة للاستثمار في رأس المال المخاطر، وهذا من أجل توفير تمويل إضافي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية، بالإضافة إلى هيكلة سوق رأس المال المخاطر عن طريق تعزيز صناديقه؛
- ✓ تفعيل وتعزيز آليات ضمان مخاطر التمويل، من أجل التشجيع على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا إذا علمنا بأن هذا القطاع يتسم بدرجة عالية من المخاطرة؛
- ✓ العمل على حزمة من البرامج التمويلية لفائدة المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الإبتكاري، اقتداءً بالتجربة الأميركية في هذا المجال، مثل: "برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمؤسسات الصغيرة"؛
- ✓ التخفيف من ثقل الإجراءات الإدارية، أي التخلص من البيروقراطية.

المصادر و المراجع:

[1] دراجي كريمو، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 23، مج 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 64.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي –غرداية–، يومي 23– 24 فيفري 2011، ص3.

[3] بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حول ولاية سطيف**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 11 – 12مارس 2013، ص14.

[4] المادة رقم 5، **القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، ع2، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص5.

[5] يقصد بمعايير الاستقلالية كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[6] بالاعتماد على: **القانون رقم 17–02 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص5.

[7] المادة رقم 14، نفس المرجع، ص6.

[8] Josée ST–PIERRE, **La gestion financière des PME –Théories et pratiques**–, Presses de l'Université du Québec, Canada, 2003, P7.

[9] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، وادي سوف، يومي 5 و 6 ماي 2013، ص4.

[10] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 6–7.

[11] حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع2، جامعة الأغواط، 2003، ص 162.

[12] دراجي كريمو، مرجع سبق ذكره، ص ص 65– 66.

[13] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 20–21.

[14] دراجي كريمو، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[15] السيد أحمد عبد الخالق، **المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية**، ورقة عمل، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 185–186.

[16] محمد هيكل، مرجع سبق ذكره، ص14.

[17] فتيحة ونوغي، **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي 2003، ص5.

[18] Chris Rhodes, **Business statistics**, BRIEFING PAPER, House of commons library, n06152, November 2016, p4. Sur le site: http://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/SN06152/SN06152.pdf Consulté le: 18/12/2016 à 15:40.

[19] U.S.Small Business Administration, **United States Small Business Profile**, 2016, p1. Sur le site: https://www.sba.gov/sites/default/files/advocacy/United_States.pdf Consulté le: 25/05/2017 à 11:05.

[20] تمّ حساب معدل المؤسسات بالنسبة لكل مئة ساكن بالاعتماد على القانون التالي: (حاصل قسمة إجمالي المؤسسات على عدد سكان الجزائر) مضروب في 100، حيث أنّ عدد سكان الجزائر في سنة 2015 قدر بـ 40.4 مليون نسمة أما في سنة 2016 فارتفع إلى 41.3 مليون نسمة، وهذا اعتمادا على معطيات الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz/–Statistiques–Sociales–.html اطلع عليه في 2017/07/08 على الساعة 09:55.

[21] European Commission, **SME recovery continues**, Annuel report on European SMEs 2015/2016, november 2016, p6. Sur le site : https://ec.europa.eu/jrc/sites/jrcsh/files/annual_report_-_eu_smes_2015-16.pdf Consulté le: 15/04/2017 à 08:34.

[22] بالاعتماد على المعطيات المنشورة في موقع وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz اطلع عليه في يوم 2018/10/15 على 22:45.

[23] Report's World Bank Group, **Doing Business 2017 Equal Opportunity for All**, 14th edition, Comparing Business Regulations for Domestic Firms in 190 Economies, Washington -U.S.A-, 2017, p189. Sur le lien: http://www.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual- Reports/English/DB17-Report.pdf Consulté le: 18/06/2018 à 08:30.

[24] Association Marocaine des Investisseurs en Capital, **Le Capital Investissement au Maroc: Activité, Croissance et Performance**, Rapport sur le capital investissement, Grant Thornton, Casablanca, Février 2017, p24. Sur le lien: http://www.amic.org.ma/images/Capital_Investissement_au_Maroc_Rapport_AMIC_2016.pdf Consulté le: 20/08/2018 à 12:00.

[25] National venture capital association, **Yearbook 2017**, Data provided by PitchBook, March 2017, p5. Sur le site officiel de NVCA: https://nvca.org/download/5080/ Consulté le: 28/10/2018 à 10:10.

[26] تمّ حساب استثمارات رأس المال المخاطر في الجزائر اعتمادا على ما توفر من معطيات من طرف الشركات التالية: (Sofinance، Finalep، الجزائر استثمار، ASICOM).

[27] انطلقنا في هذه الدراسة من سنة 1995، بسب أنه في هذه السنة كانت أول شركة رأس المال المخاطر "Finalep" في الجزائر قد أخذت مساهمة في مؤسسة صغيرة ومتوسطة، يعني يمكن اعتبارها بداية انطلاق العمل برأس المال المخاطر في الجزائر.

[28] الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في سنة 2015 يقدر بـ 13738153 مليون دج، وتمّ الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الرابط التالي: http://www.ons.dz/Un-leger-ralentissement-du-rythme.html اطلع عليه في 2017/03/17 على الساعة 14:25.

[29] تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010، ص18. من خلال الرابط: http://www.cosob.org/ar/rapports-annuels/ اطلع عليه بتاريخ: 2017/03/12 على الساعة 20:30.

[30] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 22/21/20 نوفمبر 2006، ص ص 2-3.

[31] مما يساعد على جذب المدخرات الكامنة وتوظيفها في استثمارات ذات عوائد مناسبة.

[32] جبار محفوظ، عمر عبده سامية، **دور السوق الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة فرنسا**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص ص 8-9.

[33] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص2.

[34] نفس المرجع، ص3.

[35] وهذا على عكس ما هو معمول به في شركات رأس المال المخاطر.

[36] أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص336.

[37] نفس المرجع، ص337.

[38] صالحي صالح، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، أيام 25 - 28 ماي 2003، ص5.

[39] عبد الله ابراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص392.

[40] Pascal Molinolli, **L'interventionnisme public dans le développement contemporain du capital-risque français**, Magistère de juriste d'affaires, Université Panthéon Assas, 2012, sur le site: http://www.memoireonline.com Consulté le : 15/03/2017 à 08:00.

[41] Arnd Plagge, **Public Policy for Venture Capital –A Comparision of the United States and Germany**-, Deutscher Universitats-Verlag, Wiesbaden, Germany, 2006, p35.

[42] Gilles Mougenot, **Tout savoir sur le capital investissement**, 5e édition, Gualino éditeur, France, 2014, pp118-122.

[43] Idem, pp118-122.

[44] Marché de Gros des Titres.

قضيّة الصّدق والكذب في التراث النقـــــدي

إعــداد : الأستاذ: ابراهيم فكرون

كلية الآداب واللّغـــات ، جامعة محمد خيضر – بسكرة– (الجزائر)

ملخص الدراسة

سنحاول في دراستنا هذه الوقوف على عدد من الآراء التّي نظّرت للصّدق والكذب في التّراث النّقدي والبلاغي العربيّ، من خلال عرض آراء النّقاد والبلاغيين العرب القدماء أمثال(الآمدي، الجاحظ، قدامة ابن جعفر، ابن سنان الخفاجي،القاضي الجرجاني، أبو هلال العسكري، ابن طباطبا، ابن رشيق، عبد القاهر الجرجاني، وغيرهم) وعرض مواقفهم المختلفة من الصّدق والكذب في الشّعر والنّثر وتحليلها وتقويمها والحكم عليها انطلاقا من نظرة نقّادنا لهذه القضيّة، وسنحاول من خلال بحثنا كشف الستار وإزالة الإبهام على هذا الموضوع، من خلال إعادة قراءة هذا الموروث قراءة جديدة في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الحديثة.

الكلمات المفتاحية :الصدق– الكذب– قضية – التراث– النقد.

The issue of honesty and lying In the critic heritage

BY / Pr. Brahim Fekroune
Faculty of Arts and Languages- Mohammed Khaydar- University of Biskra (Algeria)

Abstract

In this study, we will attempt to identify a number of opinions that have considered truthfulness and lying in the Arab monetary and rhetorical heritage by presenting the views of the ancient Arab critics and calligraphers such as (Al-Amidi, Al-Jahiz, Qudamah Ibn Jaafar, Ibn Sinan Al-Khafaji, Al-Jarajani, Abu Hilal Al-Askari, Ibn Tabataba , Ibn Rushiq, Abdul Qahir al-Jarjani, and others) and presented their different attitudes of honesty and lying in poetry and prose and analysis and evaluation and judging it from the perspective of our critics of this issue, and we will try through our search to unveil the curtain and remove the thumb on this subject, In light of m Recent studies.

Key words : issue- honesty- lying- heritage- criticism.

- **قضية الصّدق والكذب:**

يعدّ موضوع الصّدق والكذب من أقدم الموضوعات، ومن أهم المعايير في النقد العربي القديم، وقد شاعت هذه القضية منذ قديم، وأثارت جدلا كبيرا في الوسط النقدي، لهذا نالت اهتمام النقاد والباحثين قديما وحديثا. غير أنّ الموضوع لم يجمع عليه النقّاد في زاوية واتّجاه واحد؛ بل انقسموا بين مؤيد ومعارض لفكرة الصدق والكذب في الشعر العربي، فكان بينهم من يرى بضرورة التزام الشّاعر بالصّدق في إبداعه ناقلا الكلام دون كذب ومبالغة وهو ما نادى به الآمدي في كتابه الموازنة: « أن يكون كلامه صادقا، ولا بدّ أن يقع موقع الانتفاع به، بجودة الصياغة وحسن تأليفه، ولا يزيد فيه شيئا على قدر حاجته،فصحّة التأليف في الشّعر وفي كلّ صناعة هي أقوى دعائمه بعد صحّة المعنى، فكلّ من كان أصح تأليفا، كان أقوم بتلك الصّناعة ممّن اضطرب تأليفه[1]»، وهؤلاء حجّتهم في الشّعر الجيّد والإبداع الرّاقي الصّدق في القول، وهم بذلك يعتبرون أنّ " أحسن الشّعر أصدقه"، في حين نجد تيارا معاكسا للأوّل يعتبر الكذب أرقى لغة الشّعر، لأنّ هذا الأخير يعتمد على الخيال وهي ميزة أساسية للشّعر وبه تتحقّق القيمة الفنيّة له، وحجّة هؤلاء وفي مقدمتهم قدامة بن جعفر أنّ " أحسن الشّعر أكذبه"، وفي هذا السّياق يرى قدامة أنّه من الواجب الخوض في هذا الموضوع معلّلا ذلك بقوله إنّي رأيت النّاس مختلفين في مذهبين من مذاهب الشّعر، وهما الغلوّ في المعنى إذا شرع فيه، والاقتصار على الحدّ الأوسط فيما يقال منه، وأكثر الفريقين لا يعرف من أصله ما يرجع إليه ويتمسّك به، ولا من اعتقاد خصمه ما يدفعه ويكون أبدا مضادا له، ثمّ انتقل إلى التكلّم عن أصحاب المذهبين ونعتهم بالمتخبط في الظلماء، فتجد أصحاب الغلوّ يميلون للاقتصاد، وأصحاب الاقتصاد متعصّبون للغلوّ، واستشهد في ذلك بنماذج شعرية لأبي نواس والنابغة[2].

آراء النقّاد في قضية الصدق والكذب:

الفريق الأوّل: أنصار الكذب والغلوّ

1/ ابن سنان الخفاجي:

عالج النّاقد ابن سنان الخفاجي موضوع الصّدق والكذب، فوضّح بعد تمهيده لهذه القضيّة، أنّ النّاس منقسمين بين مؤيّد ومعارض لموضوع الصّدق والكذب، مشيرا بعدها إلى أجود المذاهب عنده قائلا: « والّذي أذهب إليه المذهب الأوّل في حمد المبالغة والغلوّ، لأنّ الشّعر مبنيّ على الجواز والتسمّح، لكن أرى أن يستعمل في ذلك " كاد" وما جرى في معناها ليكون الكلام أقرب إلى حيّز الصّحة، كما قال المتنبي[3]:

يُطَمِّعُ الطّيرَ فِيهِمْ طُولُ أَكْلِهِمِ حَتَّى تَكَادُ عَلَى أَحْيائِهِمْ تَقَعُ

هذا ما استحسنه الخفاجي بوقوع لفظة تكاد في البيت الشّعري قرّبتها إلى الصّحة، ومعنى هذا البيت، أنّ سيف الدّولة قد أدام قتل الرّوم، وقوّتَ الطّير بلحومهم في وقائعه، فصار يطعمها من لحوم القتلى، حتى تكاد تقع على الأحياء لتأكلهم، لتعوّدها أكل الأجسام[4]، فكلمة تكاد تجعل المتلقي يدرك معنى صحّة الغلوّ، وبفضله يكتسي الكلام بلاغة وجمالا. فالنّاقد من أنصار الغلوّ لكن يضع قيدا للغلوّ بتوفّر الشروط اللاّزمة له[5]، فالنّاقد يدعو إلى المبالغة والغلوّ المقبولة البعيدة عن الإفراط في المعاني والألفاظ.

2/ ابن الأثير:

تطرّق النّاقد في "المثل السّائر" إلى الاختلاف الكبير بين النقّاد منذ القديم مركّزا في ذلك على مصطلح "الإفراط" فيقول: « وأمّا الإفراط فقد ذمّه قوم من أهل هذه الصّناعة، وحمده آخرون، والمذهب عندي استعماله، فإنّ أحسن الشّعر أكذبه، بل أصدقه أكذبه، لكنّه تتفاوت درجاته، فمنه مستحسن الّذي عليه مدار الاستعمال[6]» هكذا يبيّن ابن الأثير موقفه في هذه القضيّة من خلال قوله " أحسن الشّعر أكذبه" وهو يرى أنّ الكذب في الشّعر جائز، بل الإفراط فيه جائز، لكن يتضح من خلال رأيه، أن يكون الكذب مقبول عند المتلقي، وهي إشارة إلى عدم الخروج على المألوف، مؤكدا على عدم وجود الشّعر الصّادق؛ بل هناك شّعر كاذب وهذه السّمة هي سرّ جودته وجماله وفهمه.

3/ ابن البنّاء المرّاكشي:

المرّاكشي يتناول هذا الموضوع من باب ضرورة التّفريق بين الشّعر والحكمة، فيرى أنّ الكذب والغلوّ جائز في الشّعر على عكس الحكمة، معلّلا ذلك بأنّ الشّعر يبنى على المحاكاة والخيال وهذا ما يجب فيه الغلوّ مستشهدا في ذلك بقوله: « وكلّ ما في التّشبيه من كذب أو غلوّ، فلا يكون في الحكمة ويكون في الشّعر، لأنّه مبني على المحاكاة والتخيّل لا على الحقائق، ولذلك اختصّ الشّعر بأنواع ليست من البديع بحسب الحكمة، وهي من البديع بحسب اللّسان، إذ الشّعر منه، ولكن ليس للشّاعر أن يحاكي ويتخيّل في شيء ما ليس موجودا أصلا، لأنّه إذا فعل ذلك لم يكن محاكيا، بل يكون مخترعا، فيركب الكذب في قوله، فتبطل المحاكاة لكذبها، وهي موضوع الشّعر[7]» فابن البنّاء يبيح الغلوّ في الشّعر دون الحكمة، ويرى أنّ الكذب والغلوّ والمبالغة لا تكون إلاّ في الشّعر لأنّه لغة الخيال والمحاكاة ، عكس الحكمة التي تعتمد على الحجّة والإقناع، ونجده يفرّق بين الكذب الخلقي المتعلّق بالخطاب الدّيني، والكذب الفنّي المتعلّق بالخطاب الشّعري، وهو بذلك يرفض فكرة الكذب الخلقي المتعلّق بالدّين الإسلامي، وفي المقابل يشيد بالكذب الفنّي لأنّه الأساس الّذي يبنى عليه الشّعر وفي هذا السّياق يقول: « وبهذا الّذي ذكرناه في

هذا الكتاب يُعرَفُ التفاضُلَ في البلاغة والفصاحة، وهو قدر كافٍ في فهم ذلك في كتاب الله وسنّة نبيّه وفي المخاطبات كلّها، لم يشذّ منها إلاّ ما هو موضوع صناعة العروض وصناعة القوافي، وبعض ما يختصّ بالشّعر من حيث هو شعر، وأمّا ما هو من موضوع صناعة البديع والبلاغة ولم يختصّ به الشّعر من حيث هو شعر، فلا[8]» ومنه فالمرّاكشي يستحسن الكذب في الشّعر، أو الكذب الفنّي، وينكر الكذب الخلقي المتعلق بالدّين الإسلامي.

4/ أبو هلال العسكري:

للنّاقد موقف في هذا الموضوع، فذهب يشيد بكلّ من اتّبع مذهب الغلوّ، ويرى أنّ معظم الشّعر بُنيَ على المبالغة والكذب فيقول: « وإن كان أكثره قد بُنيَ على الكذب والاستحالة من الصّفات الممتنعة، والنّعوت الخارجة عن العادات والألفاظ الكاذبة؛ من قذف المحصنات، وشهادة الزّور، وقول البهتان؛ لا سيما الشّعر الجاهلي الّذي هو أقوى الشّعر وأفحله، وليس يراد منه إلاّ حسن اللّفظ؛ وجودة المعنى؛ هذا هو الّذي سوّغ استعمال الكذب وغيره ممّا جرى ذكره فيه، وقيل لبعض الفلاسفة فلان يكذب في الشّعر؛ فقال يراد من الشّاعر حسن الكلام، والصّدق يراد من الأنبياء[9]» وهنا يتجلى رأي العسكري في هذه القضيّة، فيميل إلى الغلوّ والمبالغة المحمودة، دون شتم أو قذف أو زور وغيرها، ويرى أنّ جلّ الشّعر الجاهلي بني على الغلوّ، وهذا الأخير ديوان العرب وقاعدتهم، فلا بدّ من اقتفاء أثرهم.

كانت هذه جملة من آراء النقّاد المتقدّمين، الذين مالوا إلى ترجيح كفّة الغلوّ والكذب والمبالغة في الشّعر على الصّدق، واعتبروا ذلك أساسا في الفنّ الشّعري، ولا يمكن الاستغناء عنه، وهناك طبقة من النقّاد وقفوا مع تيار الصّدق والاقتصاد، ويرون أنّ أصحاب مذهب الغلوّ عُجّزٌ في نهج مذهب الصّدق الفنّي، لهذا مالوا إلى ما يسمى بالغلوّ في شعرهم، ونعرّج على بعض آراء النقّاد القدماء الّذين مالوا إلى الصّدق الفنّي، وكان شعارهم في ذلك "أحسن الشّعر أصدقه".

الفريق الثّاني: أنصار الصّدق والاقتصاد

1/ ابن طباطبا العلويّ:

النّاقد ابن طباطبا العلويّ في كتابه "عيّار الشّعر"، والّذي جعل منه الميزان الحقيقي للشّعر، وبه نميّز بين جيّده من رديئه، فتناول فيه الكثير من القضايا الّتي تهم الشّعر، ومن أبرزها قضيّة الصّدق والكذب في الشّعر العربيّ، وذكر في هذا السّياق ما يجب تجنّبه أثناء قول الشّعر قائلا: « وينبغي للشّاعر أن يتجنّب الإشارات البعيدة، والحكايات الغلقة، والإيماء المُشكِلَ، ويتعمّد ما خالف ذلك، ويستعمل من المجاز ما يقارب الحقيقة ولا يبعد عنها، ومن الاستعارات ما يليق بالمعاني الّتي يأتي بها[10]» ومن خلال هذا

القول يتّضح أنّ النّاقد أراد الاعتدال والترفّق والابتعاد عن الألفاظ والمعاني الغريبة، والقصد مباشرة، وكلّ ذلك يدخل في حيّز الصّدق في القول الشّعري والابتعاد عن الغلوّ والإغراق، ويواصل الخوض في هذه القضيّة؛ متطرّقا إلى معنى آخر للصّدق فيقول: « ولا سيما إذا أُيّدت بما يجلب القلوب من الصّدق عن ذات النّفس بكشف المعاني المختلجة فيها، والتّصريح بما كان يكتم منها، والاعتراف بالحقّ جميعا[11]» ابن طباطبا يشير إلى الصّدق النّفسي، ويقرّ بتضاعف المعاني في حسن موقعها، محاولا بذلك إلزام الشّاعر بصدق التّجربة الشّعورية في القول، وتصوير معاناة الشّاعر تصويرا دقيقا صادقا، بلا غلوّ حتّى لا تفقد المعاني قوّة تأثيرها، كما يركّز على الصّدق في التّشبيه، ويرى أنّه كلّما توفّر الصّدق في الشّعر؛ كان جميلا معتدلا مؤثّرا وهذا ما يؤكده في قوله: « ينسّق الكلام صدقا لا كذب فيه وحقيقة لا مجاز معها[12]» فالنّاقد يرفض كلّ أنواع الكذب، ولا يقبل حتّى المجاز وهذا ما يظهر تعصّبه للصّدق الفنّي بكلّ أشكاله.

2/ الآمدي:

وقف الآمدي في كتابه الموازنة موقفا صريحا، مناصرا به فكرة الصّدق الفنّي فيقول:« وقد كان قوم من الرّواة يقولون: أجود الشّعر أكذبه، ولا والله، ما أجوده إلاّ أصدقه، إذا كان له من يلخّصه هذا التّلخيص، ويورده هذا الإيراد على حقيقة الباب[13]» فالآمدي متحيّز إلى الصّدق في القول مستقبحا الغلوّ والكذب في الشّعر.

الفريق الثالث: موقف الوسط بين الصّدق والكذب

نجد من النقّاد من وقف موقف وسط في هذه القضيّة، فدرس الموضوع جيّدا وغاص في أعماقه، ولم يعط الأسبقيّة لعنصر على الآخر ومن هؤلاء:

1/ القاضي الجرجاني:

فالجرجاني في كتابه الوساطة تناول هذا الموضوع بدقّة فيقول:« وأمّا الإفراط فمذهب عام في المحدثين، وموجود كثير في الأوائل، والنّاس فيه مختلفون، فمستحسن قابل، ومستقبح راد وله رسوم متى وقف الشّاعر عندها، ولم يتجاوز الوصف حدّها جمع بين القصد والاستيفاء، وسلم من النّقص والاعتداء[14]» إنّ موقفه من الغلوّ، يحمل نظرة فهم عميقة للشّعر وما يتطلّبه من غلوّ تارة، ومن صدق تارة أخرى « ولقد وجد القاضي الجرجاني أنّ الشّعراء المحدثين قد أسهبوا في الحديث عن المبالغة، ويرى ضرورتها من أجل تأكيد المعنى، وبغية دفع المتلقي لاتّخاذ موقف مناسب، إلاّ أنّه يرى أنّ للكذب الفنّي

الشّعري القائم على المبالغة حدّا، على الشّاعر أن لا يتجاوزه، وإلاّ فُقدت الصّورة الفنيّة، وناقضت الغرض الّذي من أجله صيغت، لفروق النّفس عنها حينئذ ونفورها منها وعدم انفعالها معها[15]».

2/ ابن رشيق القيرواني:

سار ابن رشيق على نفس درب القاضي الجرجاني، فلم يكن له رأي فاصل في القضيّة: « فيرى أنّ للمبالغة ضروب كثيرة والنّاس فيها مختلفون: منهم من يؤثرها، ويقول بتفضيلها، ويراها الغاية القصوى في الجودة، وذلك مشهور من مذهب نابغة بن ذبيان، وهو القائل أشعر النّاس من استجيد كذبه، وضحك من رديئه، هكذا أعرفه، ورأيت بخط جماعة – منهم عبد الكريم والباغاني– من استجيد جيّده ومطابقه وضحك من رديئه، ومن النّاس من يرى أنّ فضيلة الشّاعر إنّما هي في معرفته بوجوه الإغراق والغلوّ، ولا أرى ذلك إلاّ محالا، لمخالفته الحقيقة، وخروجه عن الواجب والمتعارف، وقد قال الحذّاق: خير الكلام الحقائق[16]».

3/ عبد القاهر الجرجاني:

لم يهمل عبد القاهر الجرجاني هذه القضيّة، فتناولها في كتابه "أسرار البلاغة" مناقشا في ذلك مقولة "أحسن الشّعر أكذبه أو أصدقه" قائلا: « فمن خلال – خيره أصدقه– كان ترك الإغراق والمبالغة، والتجوّز إلى التّحقيق والتّصحيح، واعتماد ما يجرى من العقل على أصل صحيح، أحبّ إليه وآثر عنده، إذ كان ثمره أحلى، وأثره أبقى، وفائدته أظهر، وحاصله أكثر، ومن قال "أكذبه"، ذهب إلى أنّ الصّناعة تمدّ باعها، وتنشر شعاعها، ويتّسع ميدانها، وتتفرّع أفنانها، حيث يعتمد الاتّساع والتّخييل، ويدّعي الحقيقة فيما أصله التّقريب والتّمثيل[17]» فالجرجاني لم يخرج عن رأي سابقيه، الّذين تناولوا الموضوع باهتمام كبير ودقّة عالية، فاستبعدوا ترجيح عنصر على الآخر، وهو المذهب المتّبع عند كثير من النقاد قدماء كانوا أو محدثين.

خلاصة:

إنّ موضوع الصّدق والكذب موضوع هام في الشّعر العربيّ، ولعلّ اهتمام النّقد العربيّ القديم بهذا الموضوع راجع إلى الجذور الدينية، فالقرآن الكريم وصف طائفة من الشّعراء بأنّهم يقولون مالا يفعلون، وذلك في قول الله تعالى:

﴿ **وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (224) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (225) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ(226)**[18]﴾.

فقد فهم بعض المتقدّمين أنّ التزام الشّعراء بالصّدق في القول ينفي عنهم هذا الذّم القرآني « وربّما عمّق هذا المفهوم لديهم، ما روي عن عمر بن الخطّاب من أنّه قال في سبب إعجابه بزهير بن أبي سلمى- كان لا يعاظل في الكلام، ولا يتّبع وحشيّه، ولا يمدح الرّجل إلاّ بما فيه، فقد رأوا أنّ عمر يقصد بمقولته هذه، على الشّاعر أن لا يمدح إلاّ بتلك الصّفات الذتي يرى وجودها في ممدوحه، وأن لا يدعى له ما ليس فيه، وهذا ما يستوجب الثّناء عليه لتحقيقه جانب الصّدق في شعره[19]» ففهم هؤلاء كلّه كان فهما سطحيا، أي أنّهم تأثّروا بمعاني القرآن الكريم، وانتهجوا نهج الحقيقة الحرفية في القول والعمل دون مبالغة، ولا وجود للمبالغة والغلوّ المحمودين؛ أي كلّ غلوّ عندهم غير جائز مهما كانت طبيعته ووجب الابتعاد عنه.

ويذهب المراكشي إلى سلوك نفس الطريق مع سابقه في روضه قائلا: « وحسن معنى الكلام وصلاحه وصحّته؛ إنّما هو ببنائه على الصّدق وقصده إلى الجميل، وظهوره بالبرهان، وحسن اللّفظ وصلاحه إنّما هو بالقصد إلى المستعمل في زمن الخطاب، وعلى قدر من يخاطب، والإيضاح على أحسن ما يقدر عليه من التّسهيل والتّقريب، ولذلك كان أفصح الخلق – صلى الله عليه وسلّم- لا يقول الشّعر[20]» فالمراكشي يربط بين الكذب والمعنى الخلقيّ نافيا بذلك عن سيّد الخلق- ص- قوله الشّعر، باعتبار أنّه لا ينطق عن الهوى، ولا يصحّ منه غلوّا أو مبالغة.

وخلاصة القول أنّ موضوع الصدق والكذب كان حاضرا في الفكر النّقدي قديما وحديثا، فتناوله النقّاد بكلّ دقّة؛ رغم اختلافهم في الآراء فمنهم مؤيّد للصّدق، ومنهم مناصرا للكذب، ومنهم من وقف موقف الوسط بين الفريقين، تاركا الحكم وفق ما يقتضيه الحال أو المقام، ومن خلال هذا البحث الوجيز أردنا أن نقدّم للقارئ صورة واضحة للتّضارب الحاصل في بعض قضايا النقد الأدبي منذ القديم، وبخاصّة موضوع الصدق والكذب في الأدب بشقيه، لنصل في الأخير إلى بعض **النتائج أهمّها:**

1/ الصّدق بصفة عامة يراد به الوقوف عند حدود الأخلاق، والمواضعات الاجتماعية، فصدق الكاتب مردّه إلى العرف، لهذا نجد بعض النقّاد قد تنبهوا إلى خطر هذا الإسفاف فأشادوا بالشّعر بمقدار ما فيه من قيم خلقيّة.

2/ إذا كانت المبالغة تؤدي إلى الكذب، فلا ضير على الشّاعر في ما يسوق من معان، رفيعة كانت أم وضيعة، صدقا أم كذبا، إنّما المعاني كالمادّة للشّعر، والشّعر فيها كالصّورة، فنرى أن قدماء اليونان كانوا يقولون " أحسن الشعر أكذبه"، ولذلك فإنّ الغاية من الشّعر هي البيان والبلاغة والبديع والإغراق، وكلّ هذا من أساليب فحول الشعراء، ووجب على كلّ دارس أن يفرّق بين البلاغة في القول التي تلزم صاحبها بالإغراق، وبين الكذب في المنطلق، والأخلاق وما خرج عن ميزان الصواب.

3/ إنَّ الغلوّ هو أساس الإبداع الأدبي، كونه عاملا أساسيا في تعميق فاعلية التخييل والمحاكاة، وهذه الأفكار لا نجد لها مصدرا إلا لدى الفلاسفة المسلمين ومن تأثّر بهم من نقاد عرب.

المصادر و المراجع :

(1) – الآمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيّد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط4 ،1992م، ج1، ص429.

(2) – قدامة بن جعفر: نقد الشّعر، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1963م ، ص61.

(3) – أبي الطيّب المتنبّي: الديوان، شر: أبي بقاء العبكري، تصحيح: مصطفى السيقا– إبراهيم الأبياري– عبد الحفيظ شبلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان،(د.ط)،(د.ت)، ج2، ص225.

(4) – نفسه: ج2، الهامش*، ص225.

(5) – ينظر: ابن سنان خفاجي: سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، ط1، 1982م، ص272–273.

(6) – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار النهضة، القاهرة، تعليق وتقديم: أحمد الحوفي – بدوي طبانة، ج3، ص191.

(7) – ابن البنّاء المراكشي: الرّوض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية،المغرب،(د.ط)، 1985م،ص103.

(8) – نفسه: ص174.

(9) – أبو هلال العسكري: الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية، تح: علي محمد بجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1952م ، ص136–137.

(10) – ابن طباطبا العلوي: عيار الشّعر، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، (د.ط)، 1985م ، ص199–200.

(11) – نفسه: ص24.

(12) – نفسه: ص128.

(13) – الآمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيّد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط4 ،1992م، ، ج2، ص58.

(14) – القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،علي محمد بجاوي،المكتبة العصرية، بيروت،ط1، 2006م، ص348.

(15) – حسين لفته حافظ: المعنى في النّقد العربي القديم، دار صفاء للنّشر والتوزيع، عمان، ط1،2014م، ص206.

(16) – ينظر: ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، دار الجيل للنّشر والتوزيع والطباعة، لبنان، ط5، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، 1981م، ج2، ص53 و60.

(17) – عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح محمد عبد العزيز النجار، مكتبة صبيح، القاهرة، 1977 م ، ص272.

(18) – سورة الشعراء: الآية (224– 225 – 226).

(19) – عبد الله محمد العضيبي: النّقد عند الشّعراء حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار الأمان، منشورات الاختلاف والضّفاف، الرباط، ط1، 2013م، ص178.

(20) – ابن البنّاء المراكشي: الروض المريع في صناعة البديع، ص174.

مدى نجاعة الأنظمة الواقية من الإفلاس الواقع والمأمول – دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والقانون المقارن –

إعـــداد: د. أحمد داود رقية ، أستاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تلمسان – الجـــزائـــــــر

الملخص:

لقد لجأت العديد من الدول إلى تبني نظم لوقاية التجار بصفة عامة، والشركات التجارية بصفة خاصة من الإفلاس، وإن كانت هذه الأنظمة متفاوتة من حيث التطور والنجاعة، فإن هدفها في نهاية المطاف واحد وهو الحفاظ على التجارة، من ثم تحقيق الأمان القانوني من أجل جذب الاستثمارات وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لها.

وعلى الرغم من أن المشرع الجزائري، قد أوجد بعض الآليات المساعدة على الاطلاع على الوضعية المالية للشركة التجارية، غير أنه لم يحدد مسارات إنقاذها متى كانت تمر بصعوبات، أي أنه لم يسن إجراءات وقائية، وإنما اكتفى بوضع تدابير علاجية يلجئ إليها بعد التوقف عن الدفع، مما يصعب معه إيجاد تفسيره من هذه المسألة، حيث تأكدت الضرورة الملحة لاستبدال نظام الإفلاس في القانون التجاري الجزائري، بنظام حديث يواكب التطورات، آخذا بعين الاعتبار الأنظمة السائدة في العالم حاليا في ظل التنافس التشريعي ومراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري والأهداف المسطرة للنهوض به.

الكلمات المفتاحية:

الشركة التجارية، التوقف عن الدفع، الإفلاس، آليات، إنقاذ، نجاعة، المشرع الجزائري، القانون المقارن.

The effectiveness of bankruptcy prevention systems: Reality and perspective.

- Comparative study in Algerian and comparative law- legislation-

BY: Dr.AHMED DAOUD ORKEIA
The Faculty of Law and Political Science - University of Tlemcen – ALGERIA

Abstract

Many countries use systems and mechanisms to protect traders in general, and the commercial companies in the bankruptcy, although these systems vary in terms of development and efficiency, the ultimate purpose being to maintain trade, so assuring the legal safety to attract the investments, and to supply the appropriate legislative environment.

Although the Algerian legislator, created mechanisms to assist the financial situation of the business enterprise, he did not specify relief routes in case of difficulties, so no preventive measures were taken, only corrective measures have been put in place.

It is difficult to find an explanation in this question, because it is necessary to replace the system of bankruptcy of the Algerian commercial law, by a modern system which takes into account the evolutions taking into account current regimes, in the world subjected (submitted) to the legislative competition, and taking into account specificities of the Algerian economy.

Key words: Trading Company, insolvency, failure, bankruptcy, mechanisms, effective, Algerian legislator, comparative law.

مقدمة:

لقد وضعت لجنة الاونسترال العديد من المعايير دولية الطابع، التي تعالج موضوع الإعسار ولم تتطرق إلى الإفلاس، انطلاقا من ضرورة إنقاذ التاجر المعسر للقيام من عثرته، بينما الإفلاس نظام يؤدي بالنهاية إلى إنهاء المشروع التجاري[1].

أما الحديث عن المشرع الجزائري فإنه من الصعوبة بما كان إيجاد تبرير لموقفه من هذه المسألة، فالقانون الجزائري هو تقريبا الوحيد الذي لم يتبنى نظاما للوقاية من الإفلاس، وإنما اكتفى بوضع تدابير علاجية يلجئ إليها بعد التوقف عن الدفع.

من المفارقات أن كل الدول الليبيرالية دون استثناء أصبحت تولي أهمية كبيرة لحماية الشركات التجارية بصفة خاصة والتجار بصفة عامة، بتبني أنظمة الوقاية من الإفلاس، حيث يتبين بوضوح سعيها للحفاظ على استمرار الشركة في نشاطها بشتى السبل وبإقحام القضاء ومنحه دورا إيجابيا لتحقيق هذا الهدف.

وبالرجوع للفلسفة التي تقوم عليها هذه الأنظمة وإن كانت مختلفة من حيث إجراءاتها، أن التوقف عن الدفع لم يعد النقطة المحورية في الحديث عن أوضاع المدين، وإنما أصبحت النظرة استباقية أي بمجرد وقوع المدين في صعوبات مالية، يصبح من الضروري تفعيل نظام الوقاية وليس انتظار وقوع المدين في التوقف عن الدفع.

هذه الأنظمة وإن كانت في بدايتها تمنح لسلطان الإرادة مجالا واسعا لتحقيق الصلح أو التسوية الرضائية بين المدين والدائنين، إلا أنه ونظرا للفشل المحصل عليه نتيجة النزعة المصلحية للدائنين، فقد تم تعديلها في الآونة الأخيرة من أجل تبني آليات يمكن للمحكمة من خلالها فرض التنازلات التي تراها لازمة لاستمرار نشاط الشركة على الدائنين.

الشيء المهم والذي تجب الإشارة إليه أن نظام الإفلاس في تشريعات الدول المتقدمة قد أفلس وزال بحيث لم يبقى منه إلا إجراء التصفية كإجراء حتمي لا مفر منه في حالة عدم نجاح إجراءات الوقاية والإنقاذ أو في حالة التثبت من عدم جدوى تفعيل الحلول الوقائية والعلاجية بسبب مركز المدين الميئوس منه.

بالتالي لم يعد هناك حديث عن شهر إفلاس كما أن الحديث عن حسن نية المدين التاجر أو سوئها لم يعد له مكان إلا في الميدان الجزائي[2].

أهمية الدراسة:

لقد شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية امتحانا حقيقيا، لمدى نجاعة الأنظمة التقليدية للإفلاس في تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما بينت أن القوة المالية للشركات لم تكن كافية لحمايتها من الانهيار بين عشية وضحاها، والتي أدى إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول الإتحاد الأوروبي، إلى أزمة اقتصادية واجتماعية شكلت سابقة من نوعها.

ليصبح المشهد مخيفا لكل الدول واقتناعا عالميا بضرورة وقاية الشركات التجارية من الإفلاس، وذلك بوضع نظام جديد يحل محل نظام الإفلاس يحد من آثاره، يرتكز على قاعدة مساعدة التاجر المتعثر ماليا، فالمعيار لم يعد متمحورا حول دوافع أخلاقية، وانشغال المشرع أصبح محددا بالمسألة الاقتصادية ومحاولة الإبقاء على الشركة.

هنا تكمن أهمية الموضوع في تبيان الضرورة الملحة لاستبدال نظام الإفلاس في القانون التجاري الجزائري، بنظام جديد حديث يواكب التطورات الحاصلة في جل دول العالم، على أن يمر هذا التعديل عبر دراسة متأنية موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار كافة الأنظمة السائدة في العالم حاليا، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري والأهداف المسطرة للنهوض به .وهو ما سنسلط عليه الضوء بكثير من التفصيل والتحليل من خلال هذه الدراسة.

إشكالية وتساؤلات الدّراسة:

من خِلال المُعطيات المقدّمة أعلاه، وفي سياق البحث والدّراسة بشأن النظم الواقية من الإفلاس في القانون التجاري الجزائري مقارنة بغيره من التشريعات المقارنة، يُطرح تساؤل رئيسي يتمحْور أساساً، حول ما يلي: ما مدى فعالية نظم الوقاية من الإفلاس في القانون التجاري الجزائري[3]، مقارنة بغيره من القوانين المقارنة التي تبنت آليات للإنقاذ؟ بالتالي ما موقف المشرع الجزائري من التنافس التشريعي في سبيل استحداث نظم للوقاية والإنقاذ من الإفلاس؟

خطة الدّراسة:

حَرصنا في مِنهَاجِ هذه الدراسة، الاعتمادَ قَدر الإمكانِ على توازنِ الخُطّة والأفكار، وفي إطار التحْلِيلِ والبحْث، استهللنا دراستنا بمقدّمة تفصيلية، كما رأينا تقسيم مضمون الدّراسة إلى محورين على النحو التالي:

المحور الأول: ملامح التنافس التشريعي المقارن لاستحداث أنظمة إنقاذ ومدى نجاعتها:

الفقرة الأولى: الآليات المكرسة لإنقاذ التاجر المتعثر ماليا

الفقرة الثانية: مدى نجاعة أنظمة الإنقاذ في القانون المقارن

المحور الثاني: واقع الأنظمة الواقية من الإفلاس في القانون التجاري الجزائري مقارنة بالقانون المقارن:

الفقرة الأولى: مظاهر قصور آليات الرقابة للكشف عن الصعوبات المالية

الفقرة الثانية: الأنظمة العلاجية في القانون التجاري الجزائري مقارنة بالقوانين المقارنة: بين مقتضيات الإلغاء ومتطلبات التغيير

منهج الدراسة:

ارتأينا للإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتماد منهجَين أساسيين للبحث القانوني، وهما المنهج الوصفِي والمنهج التحليلي، مِنَ خلال وصْفَ وتحليلِ مختلف أحكام ونّصوص القانون التجاري الجزائري ومناقشتِها، بغاية التوصّل إلى استنتاجاتٍ موضوعية وبناءة.

فضلا عن ذلك، فقد أمْلَت طبيعة الموضوع وخصوصيتِهِ، اعتمادنا على المنهج المقارن في غالب الدراسة.

المحور الأول: ملامح التنافس التشريعي المقارن لاستحداث أنظمة إنقاذ ومدى نجاعتها:

لقد تبنت كل دول العالم بما فيها الدول العربية نظما لوقاية التجار المتعثرين(الفقرة الأولى)، وإن كانت هذه الأنظمة متفاوتة من حيث التطور والنجاعة(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الآليات المكرسة لإنقاذ التاجر المتعثر ماليا:

والتي تتراوح بين نظام الإنذار والرقابة وكذا نظام إعادة الهيكلة.

أولا: نظام الإنذار والرقابة المعتمدة للحفاظ على استمرار الشركة التجارية:

لقد اعتمد المشرع الفرنسي آليات تحول دون وصول الشركة إلى مرحلة التوقف عن الدفع، من أهمها نظام الإنذار المبكر بالإضافة إلى تدخل هيئات رقابية، وصولا إلى إجراء تسوية ودية بين الشركة وبين دائنيها من طرف القضاء[4].

وقد سار المشرع التونسي على نهج نظيره الفرنسي، حين وضع عدة ميكانيزمات تهدف لإنقاذ الشركات المتعثرة ماليا، بهدف مساعدتها للتغلب على الصعوبات المالية، بالتالي تلافي الوقوع في حالة التوقف عن الدفع، التي من أهمها نظام الإنذار المبكر.

وتجلى ذلك من خلال صدور القانون رقم 95/34[5]، المتعلق بإنقاذ المقاولات التي تمر بصعوبات اقتصادية، حيث أنشأ المشرع التونسي منظومة متكاملة تبدأ بالإشعار ببوادر الصعوبات الاقتصادية، بالتالي تحديد الإجراء الواجب الاتخاذ لمعالجة وضعية الشركة على ضوء حالتها الاقتصادية، فإذا لم تكن قد توقفت عن الدفع فيتم تفعيل إجراءات التسوية الرضائية بين المؤسسة المدينة ودائنيها والتي تمثل بداية تجسيد الإنقاذ من الصعوبات الاقتصادية[6].

بالإضافة إلى إخطار المحكمة التي لها كافة الصلاحيات لاتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات، لإنقاذ الشركة التجارية من الوصول إلى حافة الانهيار المالي، وبالتالي التوقف عن دفع ديونها[7].

ثانيا: نظام إعادة الهيكلة:

وهو النظام المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الفصل 11من قانون الإفلاس الفدرالي(Bankruptcy code of 1978)، بهدف إعادة الهيكلة كآلية للوقاية من الإفلاس، الذي يسري على المدينين المتعثرين، ويقوم أساسا على تمكينهم من الاستمرار في النشاط التجاري بمنحهم مساعدات مالية قد تكون حكومية، ووقف إجراءات التنفيذ ضدهم إلى غاية نهاية تنفيذ مخطط إعادة الهيكلة المصادق عليه.

واستمر هذا النظام معمولا به في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى غاية اليوم مع التعديلات التي أدخلت عليه خاصة سنة2005.

أما بالنسبة لتشريعات الدول العربية بمنطقة الشرق الأدنى، فيغلب عليها الاعتماد على نظام الصلح الواقي من الإفلاس، مع تميز للمشرع الكويتي في اعتماد أنظمة أكثر حداثة، حيث سار على نهج نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، بتبنيه لنظام إعادة الهيكلة في قانون تعزيز الاستقرار المالي لدولة الكويت[8].

الفقرة الثانية: مدى نجاعة أنظمة الإنقاذ في القانون المقارن:

من الصعب تقييم نظام إعادة الهيكلة في دولة الكويت لأنه حديث التطبيق، بحيث ومنذ دخوله حيز التطبيق سنة 2009 تم طلبه من قبل عدد قليل من الشركات، منها شركة دار الاستثمار[9].

وعليه فإن التقييم الموضوعي لهذا النظام، يستوجب الرجوع لبلده الأصل أي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يمكن القول ومن دون تردد أنه أحسن نظام عرفته القوانين المقارنة في مجال إنقاذ الشركات المتعثرة، بدليل أنه الوحيد الذي صمد في وجه الأزمة المالية الحالية[10].

غير أنه في مقابل تميزه بالنجاعة عن غيره من الأنظمة، فإنه منتقد لاسيما وأن اللجوء إليه يتطلب أموالا طائلة فهو أكثر كلفة من باقي الأنظمة وبكثير، أما العيب الثاني والأهم لهذا النظام فهو تعسف الشركات في اللجوء إليه للتهرب من التزاماتها، وكذا وقف المتابعات والدعاوى التي تباشرها جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلك[11].

مما أدى إلى اعتباره قانون يكرس سيطرة الشركات والتهرب من مسؤولياتها، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في بعض أحكامه سنة 2005[12].

أدت النتائج المبهرة التي حققها النموذج الأمريكي في معالجة أزمة شركات الطيران الأمريكية، بعد أحداث سبتمبر 2001 وإنقاذه لشركات إنتاج السيارات الأمريكية من الإفلاس، إلى جعله أشهر وأنجع نظام في العالم للوقاية من الإفلاس، حيت تم تبنيه في ألمانيا[13].

أما عن نظام الإنقاذ وليكون التقييم منصفا يجب عدم الاكتفاء بفعاليته في تونس فقط، وإنما في بلد منشئه أي في فرنسا، لاسيما وأن عدم النجاعة التي اتسم بها تطبيقه في تونس ليست ميزة خاصة بهذا البلد، وإنما حتى في فرنسا لم يحقق الأهداف المرجوة،حيث أجمع جميع المختصين بفشله لجملة من الأسباب، يمكن حصرها فيما يلي:

– تأثير فلسفة النظام التقليدي للإفلاس على أحكامه، من خلال التعامل مع الصعوبات التي قد تعترض المؤسسة على أنها نتيجة لسوء النية، وتغليب الحلول المتمثلة في إحالة المؤسسة للغير بالبيع أو الكراء كأفضل الحلول لإنقاذها، بمعنى آخر يعد نظاما يهدف للتنازل عن ملكية المؤسسة أو عن تسييرها للغير وليس ضمان ديمومة المؤسسة.

– عدم احتواء النظام على آلية تعليق إجراءات التقاضي والتنفيذ ضد المدين بقوة القانون مباشرة، عند تقديمه لطلب التسوية الرضائية أو القضائية.

– عدم تقسيم جماعة الدائنين حسب الفئات المختلفة للدائنين، والاكتفاء بجعلهم جميعا في جماعة واحدة تفتقد للتجانس من جميع الجوانب.

ما دفع بالمشرع الفرنسي إلى إصدار القانون رقم 845–2005 المؤرخ في 2005.07.26 الذي استحدث آلية جديدة بين التسوية الرضائية والتسوية القضائية لوقاية المؤسسات من الإفلاس، أطلق عليها اسم إجراءات المحافظة على المؤسسة ضمن القانون التجاري الفرنسي، والذي أهم ما يميزها أنها تسمح للمدين من طلب الاستفادة من نفس آليات الوقاية التي توفرها التسوية القضائية، من دون اشتراط أن يكون في حالة التوقف عن الدفع، كما هو الحال في التسوية القضائية إذ يكفي مرور المدين بصعوبات لا يمكنه تجاوزها من شأنها أن تؤدي إلى توقفه عن الدفع، وذلك بموجب مرسوم 18 ديسمبر 2008 .

المحور الثاني: واقع الأنظمة الواقية من الإفلاس في القانون التجاري الجزائري مقارنة بالقانون المقارن:

لقد اكتفى المشرع الجزائري بوضع بعض الآليات المساعدة على معرفة الوضعية المالية للشركة، قصد الكشف عن الصعوبات المالية التي تحيط بها ومدى وجود مخالفات وتجاوزات، غير أنه لم يحدد مسارات لإنقاذ الشركات المتعثرة[14].

مما يجعله تقريبا التشريع الذي لا يتضمن نظاما حقيقيا للوقاية من الإفلاس، ورغم أنه خص هذا الموضوع بترسانة من النصوص القانونية، غير أنها ليست كافية(الفقرة الأولى) وغير ناجعة مقارنة بالقانون المقارن (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مظاهر قصور آليات الرقابة للكشف عن الصعوبات المالية:

والتي تنقسم إلى إجراءات داخلية وأخرى خارجية.

1- آليات الرقابة الداخلية: حيث يصدر الإنذار عن هيئات الرقابة الداخلية للشركة، ومنها:

أ- مسير الشركة.

ب-المراقب المالي(محافظ الحسابات)[15]: يحق له الشروع في إجراءات الإنذار عندما يستنتج وجود وقائع أو تصرفات من طبيعتها تهديد استمرار نشاط الشركة، من خلال لفت انتباه الهيئات المختصة بالخطر المحدق بالشركة[16]، ويطلع علاوة على ذلك وكيل الجمهورية بالأفعال الجنحية التي اطلع عليها، تحت طائلة المسؤولية طبقا لنص المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري الجزائري.

ج-الشريك: يحق له إطلاق إنذار وإعلام باقي الشركاء والمسريين في حالة ملاحظة خلل مالي أو مخالفات، قد تؤدي بالشركة إلى التوقف عن الدفع.

د- لجنة المشاركة(لجنة الإجراء[17]): يمكنها إخطار مدير الشركة أو محافظ الحسابات أو حتى الجمعية العامة بأي اختلالات يتم اكتشافها، يكون من شأنها التأثير على استمرارية نشاط الشركة أو توقفها عن الدفع، غير أن إطلاق الإنذار من طرف لجنة الأجراء وان كان في مصلحة العمال، إلا انه في هذه الحالة يعتبر حق للجنة المشاركة وليس واجبا عليها، لكونها تعتبر مشاركة وليست هيئة مراقبة.

2- هيئات الرقابة الخارجية: ومنها القضاء، فإذا وصل إلى علم المحكمة بأي طريقة كانت أن شركة تجارية ما تواجه ضائقة مالية ولم تقدر على الوفاء بديونها، فلرئيس المحكمة أن يأمر بكل إجراءات التحقيق لتلقي جميع المعلومات عن وضعيتها وتصرفاتها، بغية التأكد من توقفها عن الدفع طبقا للمادة 221من نفس القانون، حيث ينحصر دور القضاء في التأكد من ذلك، ليقرر بعد ذلك إما شهر إفلاسها أو لا.

بعبارة أخرى لا يجوز للمحكمة التدخل إلا بعد توقف الشركة التجارية عن الدفع، ماعدا الحالة التي أجبر المشرع الجزائري فيها مراقب الحسابات بإبلاغ وكيل الجمهورية عن الأفعال المجرمة التي يمكن أن يكتشفها خلال تأدية مهامه، طبقا لما نصت عليه المادة830 من القانون التجاري الجزائري[18].

الفقرة الثانية: الأنظمة العلاجية في القانون التجاري الجزائري مقارنة بالقوانين المقارنة: بين مقتضيات الإلغاء ومتطلبات التغيير:

لم يسن المشرع الجزائري إجراءات وقائية[19]رغم أهميتها في إنقاذ التاجر من شهر الإفلاس، وإنما اكتفى بوضع تدابير علاجية يلجئ إليها بعد توقف التاجر عن الدفع، أهمها على الإطلاق الصلح، وهو نوعان الصلح الواقي من الإفلاس الذي أخذت به التشريعات المقارنة والصلح القضائي الذي تبناه المشرع الجزائري واكتفى بأحكامه.

1- الصلح الواقي من الإفلاس(الاحتياطي[20]): هو اتفاق بين المدين ودائنيه مع التصديق عليه من طرف القضاء، حسب نص المادة 317 الفقرة الأخيرة من القانون التجاري الجزائري[21]، حيث أنه نظام بديل

ومستقل عن إجراءات الإفلاس' عكس التسوية القضائية المنصوص عنها في القانون الجزائري والتي تشكل جزءا من نظام الإفلاس، بدليل أن كل التشريعات العربية التي نصت على الصلح الواقي نصت في نفس الوقت في الباب المتعلق بالإفلاس على التسوية القضائية المنصوص عنها في القانون الجزائري، وذلك تحت مسمى الصلح القضائي وفي تشريعات أخرى بالصلح البسيط كجزء من نظام الإفلاس ولا علاقة له بالصلح الواقي[22] .

أما عن أهم الثغرات الموجودة بنظام الصلح الواقي من الإفلاس بشكله المعتمد في القانون التجاري الجزائري، ويجعله نظاما غير فعال في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فتتمثل فيما يلي:

أ- **شرط اضطراب المركز المالي للتاجر** (صعوبات مالية)، حيث أنه مخول في حالتين:

* **اضطراب المركز المالي بشكل قد يؤدي إلى التوقف عن الدفع**، ولقد استقر الرأي الراجح في الفقه والقضاء على ضرورة أن يكون الاضطراب جديا، مستمرا وخطيرا إلى الحد الذي يجعل وقوف المدين عن الدفع محتما إذا لم يسعفه الدائنون بقبول الصلح.

من ثم فالعبرة بالتعثر المالي، أي المرحلة التي وصلت إليها الشركة من الاضطرابات المالية التي قد تجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها[23]، حالة يمكن تجاوزها والعودة بالشركة إلى سابق عهدها لا الميئوس منها، وإلا أصبح الصلح بلا جدوى تذكر[24].

* **التوقف عن دفع الديون**: حيث يحق للتاجر المدين طلب الصلح الواقي من الإفلاس خلال مدة معينة تلي توقفه عن الدفع، تحت طائلة عدم قبول الطلب عند انقضاء هذا الميعاد[25]، فقد يتوقف التاجر عن دفع ديونه بينما تكون ذمته موسرة، والعكس فقد يقوم بدفع ديونه في مواعيدها رغم إعساره.

وما دام الأمر كذلك، لا يجوز طلب الصلح الواقي ولو كانت الشركة معسرة ما دام أنها توفي بديونها في مواعيدها، وعلى العكس من ذلك فالشركة التي تتوقف عن دفع ديونها وهي موسرة يمكنها طلب الصلح الواقي، كأن تكون عاجزة عن التصرف في أموالها لأنها عقارات يتعذر بيعها بسرعة أو لأنها حقوق قبل الغير يتعذر استيفاؤها[26].

غير أن هذا الاختلاف الظاهر يتقلص مداه وتتراجع أهميته مع بلورة الفقه والقضاء لمفهوم حديث، حيث أضاف القضاء معياراً اقتصادياً، يتجلى في اختلال وضعية الشركة ينم عن اضطراب في مركزها المالي، ويفقدها ائتمانها وثقة المتعاملين معها، وبذلك تصبح عاجزة عن مواجهة ديونها الحالة.

فالواضح من خلال الأحكام أن القاضي الجزائري قد أخذ بالمفهوم الحديث للتوقف عن الدفع، وذلك من خلال التسبيب الذي ذهبت إليه محكمة سيدي أحمد في القضية رقم 03/4053 بتاريخ 2003/10/14 المتعلقة بإفلاس يونين بنك: "حيث تبين للمحكمة من خلال اطلاعها على تقدير القاضي المنتدب إلى أن حسابات بونين بنك مشكوك فيها ووضعيته المالية متدهورة، وإن تسييره يتسم بالاختلال والنقائص وأن

مسيروه ارتكبوا قبل وبعد الحكم بالتسوية القضائية عدة مخالفات لأحكام قانون النقض والقرض، وتوصل القاضي المنتدب إلى أن وضعية البنك المالية وكذا فروعه سيئة وأن استمراره في مواصلة الاستغلال مغامرة ومخاطرة وإضرار بمصلحة الدائنين..."، بمعنى أن القاضي قد توصل إلى أن وضعية المدين ميئوس منها وأن التوقف عن الدفع كشف اضطراب المركز المالي ليونين بنك.

أيضا ذهب قاضي محكمة الصديقية بوهران إلى نفس التأسيس لشهر إفلاس شركة ذات المسؤولية المحدودة: "....حيث ومن خلال محضر الجمعية العامة ثبت تراكم ديون المؤسسة والخسارة التي تمر بها وأنّه أصبح مستحيلا إيجاد وسيلة تسمح بالحفاظ على توازن المؤسسة المالي..."، فالتوقف عن الدفع حسب تأسيس المحكمة هو استحالة إيجاد حل للخروج من الضائقة المالية وكذا الحفاظ على توازن المؤسسة المالي وليس مجرد توقف مادي عن الدفع فقط.

هذا الاقتراب بين الإعسار والتوقف عن الدفع لا يعني جعل الإعسار شرطا لمنح الصلح، فالتوقف عن الدفع يتميز عن الإعسار بأنه أكثر مراعاة لظروف التاجر وعلى الأخص بالنسبة لأمرين هامين يعجلان في بت مسائل الإفلاس:

1- خطورة نتائجه بين التجار، فالتوقف عن الدفع بين تاجرين يجر إلى اضطراب قد يشمل شبكة علاقات متعددة بين التجار، وهذا ما يقتضي الحيلولة دون وقوعه، يضاف إلى ذلك أن خطورة الإعسار في الحياة المدنية تعتبر أقل بكثير من توقف التاجر عن الدفع ونتائج ذلك على الحياة أو العلاقات التجارية.

2- يتعلق بالإثبات، فواقعة التوقف عن الدفع واقعة ظاهرة يسهل إثباتها إما بتحرير احتجاج عدم الدفع ضد المدين، أما إثبات الإعسار فإنه يقتضي البحث في جميع أصول ذمة المعسر وجميع ديونه المستحقة ومقارنة هذه بتلك، وهو أمر قد يخفق القضاء نفسه في تحديده رغم ما يتوافر له من إمكانيات[27].

بالتالي لابد من الاعتماد على عنصرين لتحديد التعثر المالي:

أ.اقتران نقص الأموال مع حلول آجال الديون التجارية المترتبة في ذمة الشركة.

ب .عدم توفر الأموال (عسر فعلي) لا مجرد امتناع.

ب- افتقاره لنظام تنبؤ استباقي من شأنه تحديد الصعوبات التي تلم بالتاجر عند بدايتها، وليس بعد استفحالها وفوات الأوان.

ج- ترك المسألة اختيارية للمدين ولا يلزمه بطلب الصلح عند أول صعوبات جدية يمر بها.

د- عدم تبني الصلح الواقي لإستراتيجية واضحة للإنقاذ تعتمد على اللجوء للخبراء لوضع وصف دقيق لحالة المدين، واقتراح الخطة المناسبة لإنقاذه تعرض على الدائنين للتصويت، ذلك أن غياب مثل هذه

الإستراتيجية جعل منه نظام لا يقي التاجر من الإفلاس إلا مؤقتا، طالما أنه وفي غياب استراتيجية للنهوض بنشاط التاجر سيكون مآله الإفلاس لا محالة.

ما دفع التشريعات الأوروبية التي كانت تأخذ بهذا النظام، إلى إدخال عدة تعديلات عليه وجعله أكثر حداثة، وهو ما حصل فعلا في القانون البلجيكي أين يعد نظام الوقاية الأكثر فاعلية ضمن دول الإتحاد الأوروبي، بعد أن تم منح المحاكم البلجيكية صلاحية مسك المعلومات عن التجار وتفعيل نظام الصلح الواقي بمجرد استشعار الصعوبات المالية.

2- الصلح القضائي(البسيط): إن أهم **خلط** وقع فيه المشرع الجزائري يتمثل في اعتباره الصلح القضائي مضمون التسوية القضائية، عندما نص في المادة 325 من القانون التجاري الجزائري، على أنه: "متى قبل المدين في تسوية قضائية...فإن كان ثمة اقتراح بالصلح يبين الاستدعاء، أن الجمعية تستهدف أيضا إبرام الصلح بين المدين ودائنيه..."، فالصلح القضائي هو من بين الحلول التي تنتهي بها التفليسة بعد شهر إفلاس المدين الذي يثبت حسن نيته، أي يكون لاحقا على صدور حكم شهر الإفلاس.

قد يوحي مصطلح التسوية القضائية بأنها نظام من أنظمة الوقاية من الإفلاس التي سبق التطرق إليها، إلا أن الاختلاف بينهما كبير جدا من كافة النواحي بحيث أن التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري ليست نظاما حقيقيا للوقاية من الإفلاس، وإنما هي أحد إجراءات الإفلاس وليست بديلا عنه.

التسوية القضائية: إن كان المشرع الجزائري قد تبنى مصطلح التسوية القضائية، إلا أن قراءة الأحكام المتعلقة بها تبين بوضوح استحالة التفرقة(**الخلط**) بين حالاتها وحالات الإفلاس، بسبب عدم تضمن هاته النصوص النص الأصلي والإحالة على نصوص لا علاقة لها بالتسوية القضائية، فنجد المادتين 215 و 216من القانون التجاري الجزائري تنصان على طريقتين مختلفتين لافتتاح إجراءات الإفلاس أو إجراءات التسوية القضائية، دون تحديد أيهما خاصة بإجراءات التسوية القضائية[28].

كذلك نجد المادة 226 من ذات القانون، تنص على مجموعة من الشروط التي يجب على المدين استيفاؤها للاستفادة من التسوية القضائية، يتعلق الأمر بالالتزامات المنصوص عليها صلب المواد 215، 216، 217 و218 من القانون التجاري الجزائري.

وبالرجوع لأحكام هاته المواد يلاحظ أنها لا تتضمن أي التزام قانوني، ما عدا الالتزام بتقديم المدين لإقرار بتوقفه عن الدفع خلال أجل 15 يوما من تاريخ توقفه عن الدفع، من جهة أخرى، الإقرار ليس بالإجراء القضائي الذي ينص عليه قانون الإجراءات المدنية والإدارية ومنه يصعب تصور شكل هذا الإقرار، إلا إذا كان المشرع يقصد به عريضة افتتاح الدعوى، فنتصور أن يقوم المدين برفع دعوى يطلب فيها الاستفادة من إجراءات التسوية القضائية[29].

فالمشرع الجزائري لم يستوعب ما جاء به القانون الفرنسي في سنة1967 بخصوص التسوية القضائية، طالما أنه يدمج أحكام التسوية القضائية ضمن أحكام الإفلاس، بدليل أن كل النصوص التي تناولت موضوع الإفلاس جاءت فيها عبارة التسوية القضائية مرادفة لعبارة الإفلاس والعكس، في حين أن التسوية القضائية التي كان ينص عليها القانون الفرنسي تختلف عن الإفلاس من حيث الإجراءات والآثار المترتبة عن كل منهما بالنسبة للمدين والدائنين معا[30]، كما سيلي توضيحه:

من حيث المفهوم: الأنظمة الواقية من الإفلاس منها الصلح تهدف لوقاية التاجر من صدور حكم بشهر إفلاسه، وهنا مكمن الفرق، فإذا تمعنا في التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري في باب الإفلاس **والتسوية القضائية**، نجد أنه لا يفرق بين حالات الإفلاس وحالات التسوية القضائية وإجراءات كل منهما، بل أكثر من ذلك نجد أن كل النصوص الواردة ضمن هذا الباب تضمنت عبارة التسوية القضائية مرادفة لعبارة الإفلاس، ما جعلها نصوصا على درجة كبيرة من **الغموض والإبهام**.

الأمر الذي دفع ببعض الفقه إلى اعتبار التسوية القضائية أحد الإجراءات الثلاث التي تنتهي بها التفليسة، فهي لا تؤدي لتجنيب التاجر شهر إفلاسه وإنما صدور الحكم بشهر الإفلاس ضرورة أو إجراء سابق على النظر في مدى إمكانية إسعاف المدين المتوقف عن الدفع بالتسوية القضائية، فلا حديث عن تسوية قضائية قبل صدور الحكم بشهر الإفلاس، ذلك أن التسوية القضائية كما نص عليها المشرع الجزائري في آخر المطاف ما هي إلا أحد الإجراءات الثلاث التي تنتهي بها التفليسة لا غير[31].

قد يذهب البعض للقول بأن محتوى **التسوية القضائية** هو نفسه محتوى **الصلح الواقي** خاصة وأنهما من طبيعة قانونية واحدة أي عقد بين المدين والدائن، إلا أن هذا التحليل مردود عليه، ذلك أنه بالرجوع لكافة التشريعات التي أخذت بالصلح الواقي نجدها عند التطرق لإجراءات الإفلاس وخاصة لكيفية انتهاء التفليسة تنص على الصلح البسيط أو القضائي وهو مطابق تماما للتسوية القضائية في التشريع الجزائري. مما يعني أن الصلح الواقي في هذه التشريعات نظام حقيقي للوقاية من الإفلاس يتضمن آليات وإجراءات خاصة، بينما المشرع الجزائري فقط وقع في خلط في الإجراءات، عندما أعتبر الصلح البسيط هو التسوية القضائية كنظام موازٍ للإفلاس، فزاد من تعقيد الأمور، وأصبحت التفليسة في التشريع الجزائري لا يمكن أن تنتهي بالصلح البسيط على اعتباره إجراء خاص بالمدين حسن النية الذي يستفيد من التسوية القضائية فقط.

بالتالي مقارنة مع التشريعات العربية الأخرى، يمكن القول أن التسوية القضائية التي اعتمدها المشرع الجزائري، ما هي في حقيقة الأمر إلا انتهاء للتفليسة بالصلح أي مجرد إجراء ضمن إجراءات الإفلاس.

من حيث الشروط: بالتطرق للشروط يتبين بشكل أوضح الفرق الشاسع بين التسوية القضائية وأنظمة الوقاية من الإفلاس على اختلاف أشكالها.

فالتسوية القضائية تخص التاجر الذي صدر بحقه حكم بالتوقف عن الدفع، بالإضافة لشرط هام جدا وهو حسن نيته.

بينما إذا رجعنا لأنظمة الوقاية من الإفلاس فإنها لا تتوقف عند التوقف عن الدفع، وإنما هدفها الوقاية من وقوع التاجر في التوقف عن الدفع مع اختلاف درجة الاهتمام بهذه المسألة.

فبالرجوع لأنظمة الوقاية في شكلها التقليدي والمتمثل في الصلح الواقي من الإفلاس، نجده يمنح التاجر الحق في طلب الصلح الواقي متى كان هنالك اضطراب في أعماله من شأنه أن يؤدي إلى توقفه عن الدفع أو كأقصى حالة بعد مدة زمنية محددة من توقفه عن الدفع.

أما إذا رجعنا للأنظمة الحديثة فإننا نجد أن تقصي الحالة المادية للتاجر ليست أمرا شخصيا متروكا للتاجر وإنما تعد مسألة من النظام العام موكولة لأجهزة خاصة، تقوم من تلقاء نفسها من دون الرجوع للمدين باتخاذ الإجراءات الوقائية بمجرد أن يتبين لها مرور التاجر بصعوبات مالية، تفاديا لتصاعد هذه الصعوبات ووصولها لحد من الخطورة تجعل إنقاذ النشاط التجاري أمرا ميئوسا منه، وهذه غائبة تماما في نظام الإفلاس الجزائري[32].

من حيث المضمون والأهداف: تتفق التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري مع الصلح الواقي في هذه النقطة، فكلاهما يهدف لتمكين المدين من مواصلة نشاطه مع ترك مسألة الحل المناسب(التنازل عن بعض الديون من قبل الدائنين أو منحهم أجلا إضافيا للمدين للوفاء بما عليه من ديون) لمبدأ سلطان الإرادة.

مما يعني غياب إستراتيجية واضحة للحفاظ على نشاط التاجر، ذلك أنه وبكل بساطة الهدف الأسمى هو تمكين الدائنين من تحصيل ديونهم، متى رأوا أن السبيل إلى ذلك يمر عبر السماح للمدين بمواصلة نشاطه التجاري، بدل قسمة ما تبقى من أمواله قسمة غرماء.

أما بالرجوع للأنظمة الحديثة للوقاية من الإفلاس، فإن تغليب مصلحة الاستمرار في النشاط التجاري على حساب تحصيل الدائنين لأموالهم، تبدوا معلنة بشكل صريح من قبل المشرع، فالحل يتمثل عادة في خطة إنقاذ أو إعادة هيكلة يتم اقتراحها من المدين نفسه أو من جهة مختصة مدعومة برأي أهل الاختصاص، لتتم مناقشته من قبل المحكمة والدائنين.

والهدف من الخطة هو تمكين المدين من استعادة نشاطه كهدف أصلي وليس تحصيل الدائنين لديونهم، لأنها في الأنظمة الحديثة للوقاية من الإفلاس، نتيجة مباشرة لنجاح خطة الإنقاذ أو إعادة الهيكلة بالموازاة مع نتائج أخرى، أهمها الحفاظ على مواطن الشغل.

الخاتمة:

يمكن القول مما سبق بيانه، بأن جل مواد القانون التجاري الجزائري التي نظمت الإفلاس والتسوية القضائية، توصف **بالجامدة بل والميتة،** كونها لا تطبق من قبل القضاء ولا يدفع بها الخصوم، لاسيما في ظل إلغاء العمل بنظام المحاكم التجارية في الجزائر منذ 1966، ناهيك عن نقص التكوين لدى القضاة في مادة الإفلاس بالشكل اللازم لمسايرة متطلبات اقتصاد السوق، عكس ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.[33]

ورغم إدراك المشرع الجزائري لهذا الوضع، وعلى الرغم أيضا من التعديلات التي شهدها القانون التجاري الجزائري، آخرها بموجب القانون رقم 02/05 لسنة 2005، والتي يلاحظ أنها تمت بتاريخ لاحق على التعديلات التي تمت على التشريعات المقارنة، لكنه لم يحرك **ساكنا**[34].

كما يمكن حصر المبادئ الأساسية التي تجتمع فيها أنظمة الإنقاذ الحديثة، في أنها تغلب الحلول الوقائية في صورتي المراقبة المسبقة لحالة الشركات، وقرع جرس الإنذار لمنعها من الوصول إلى حالة التوقف عن الدفع، مع المعالجة المبكرة لحالات التوقف عبر الحلول الودية والمساعدة المانعة من الوصول إلى شهر الإفلاس، عبر التدخل الفعال للدولة[35].

وتعتبر الحلول السابقة أساسا مهما في معالجة أوجه القصور التي سبق تناولها في التشريع الجزائري، فهي تضع حلولا من شأنها إنقاذ التاجر عبر إعطاءه فرصة أخرى[36]، بمقتضى نظام إصلاحي يرتكز على مساعدة التاجر، وليس التفرج عليه.

المصادر و المراجع:

[1]– فاتن حسين حوّى، نحو تحديث القواعد القانونية للإفلاس استناداً لمعايير القانون التجاري الدولي: "دراسة تحليلية مقارنة في لبنان ومصر"، بحث مقدم إلى مؤتمر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي " تحديث القانون التجاري الدولي لدعم الابتكار والتنمية المستدامة 06 – 04 "يوليو 2017 مركز فيينا الدولي، النمسا، ص 21.

[2]– يراجع سلام حمزة، إجراءات وقاية الشركات التجارية من الإفلاس، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016/2015، ص 311.

[3]– القانون رقم 75/ 59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 27 سبتمبر 1975 المتضمن التجاري الجزائري المعدل والمتمم.

[4]– خاصة منذ صدور قانون 13 جويلية 1967المعدل لقانون التجارة الفرنسي، الذي تخلى بموجبه عن نظرية الإفلاس التقليدية، واتجه إلى نظام إنقاذ الشركات المتعثرة والذي تكرس بصدور القانون84-148 الخاص بالوقاية من الصعوبات المالية للشركات التجارية، ثم القانون 85-98 المتعلق بالتسوية والتصفية القضائية للمؤسسات، المعدلان والمتممان بموجب القانون المؤرخ في 10 جوان 1994 الذي ادخل بموجبه تعديلات عميقة سنة2000، يراجع طرايش عبد الغني، آليات إنقاذ الشركات التجارية المتعثرة من التوقف عن الدفع في القانون الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،جامعة الشلف، العدد 15 جانفي2016 ، ص 163.

[5]– الصادر بتاريخ 1995/04/17، المنشور في الرائد الرسمي التونسي العدد 33 الصادر بتاريخ 25 أفريل 1995 المعدل بمقتضى القانون عدد 63 لسنة1999

[6]– أما إذا تم التأكد من أن الشركة في حالة توقف عن الدفع، فيتم اللجوء لإجراءات التسوية القضائية حيث تتفرع الحلول التي يتضمنها برنامج الإنقاذ إلى ثلاثة، إنقاذ المؤسسات عن طريق مواصلة نشاطها(المحافظة على مواطن الشغل فيها والوفاء بديونها)، كرائها أو إعطائها للغير في إطار الوكالة الحرة، أو إحالتها للغير.

[7]– طرايش عبد الغني، المرجع السابق، ص 162.

[8]– ما يميز نظام إعادة الهيكلة في قانون تعزيز الاستقرار المالي لدولة الكويت أنه يقتصر في تطبيق نظام إعادة الهيكلة على شركات الاستثمار دون سواها بالإضافة لشرط موضوعي آخر يتعلق بحالة الشركة المالية. يراجع سلام حمزة، المرجع السابق، ص 210.

[9]– سلام حمزة، المرجع نفسه، ص 287.

[10]– شكل هذا النظام الطريق الصحيح لشركات السيارات الأمريكية، التي لم تغلق أبوابها بفضله، مثل شركة جنرال موتورز، فورد وكرايزلر، والتي أصبحت بعد انتهاء تنفيذ خطة إعادة الهيكلة أقوى مما كانت عليها منذ تاريخ تأسيسها، مما جعله النظام الأكثر نجاعة والأحسن مقارنة مع البقية. مذكور لدى طرايش عبد الغني، المرجع السابق، ص 165.

[11]– يراجع طرايش عبد الغني، المرجع نفسه، ص 165.

[12]– حين صادق الكونغرس على قانون حماية المستهلك من التعسف في اللجوء لقواعد الوقاية من الإفلاس وأطلق عليه اسم BUNKRUPTCY ABUSE PREVENTION AND CONSUMER PROTECTION ACT، معدلا أحكام الفصل 11 عن طريق منح المزيد من السلطات لمجلس الدائنين وإضافة شروط أكثر صرامة للاستفادة من الحماية، سلام حمزة، المرجع السابق، ص 288.

[13]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص 10

[14]– طرايش عبد الغني، المرجع السابق، ص 166.

[15]– يتوجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تعين مراقب يقوم بالتحقيق في حساباتها، أما بالنسبة لشركة المساهمة فان تعيين مندوب الحسابات يعد أمرا إجباريا تلزم به الجمعية العامة العادية للمساهمين، طبقا للمادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري، انظر معيزي خالدية، مسؤولية مندوب الحسابات في شركة المساهمة، رسالة ماجستير في قانون مسؤولية المهنيين، كلية

الحقوق، جامعة تلمسان، 2012، ص 65، وكذا طيطوس فتحي/ النظام القانوني لمهنة محافظ الحسابات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2009، ص 122.

[16]– حسب نص كل من المادة 715 مكرر 10 و13 من القانون التجاري الجزائري وكذا المادة 23/و من القانون رقم 10-01 المتعلق بمحافظ الحسابات، حيث نصت على أنه:" يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة"، القانون رقم 01/10 مؤرخ في 29 يونيو سنة2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج ر 42 لسنة 2010.

غير أن المشرع لم يقم بتحديد الحالات التي يتم فيها البدء في إجراءات الإنذار، بل ترك ذلك لتقدير محافظ الحسابات، فيمكنه ذلك في حالة التدني الخطير للوضعية المالية للشركة أو لوجود صعوبات في الاستغلال (مشاكل في التخزين، خسارة أسواق أو زبائن مهمين)، بن جميلة محمد/ مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2011، ص 98.

[17]– تتكون من مندوبي المستخدمين المنتخبين طبقا للمواد 91،92 و 93 من القانون رقم 11/90 المتضمن علاقات العمل بشرط أن تكون الشركة تحتوي على 20 عاملا أو أكثر.

[18]– طرايش عبد الغني، المرجع السابق، ص 163.

[19]– كالتسوية الودية التي يلجأ إليها قبل توقف التاجر عن دفع ديونه، إذ يشرع في اتخاذ إجراءاتها بمجرد وقوع التاجر في ضائقة مالية يخشى منها توقفه عن الدفع، وهو ما لم ينص عليه أن المشرع الجزائري' طرايش عبد الغني، المرجع نفسه، ص 169، وكذا الصلح الودي(الاتفاقي) الذي يتم دون تدخل القاضي، ولا يرتب أي أثر إلا إذا وافق عليه جميع الدائنين بالإجماع، بالتالي لا يرقى الصلح الودي لأن يوصف بالنظام القانوني الهادف للوقاية من الإفلاس، وإنما مجرد عقد يخضع للقواعد العامة ويصعب في أغلب الأحوال التوصل إليه نظرا للإجماع الذي يتطلبه بخصوص موافقة الدائنين، سلام حمزة، المرجع السابق، ص 25 و 26.

[20]– مصطفى كمال طه، الأعمال التجارية والتجار والشركات التجارية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 68

[21]– مصطفى كمال طه/ المرجع السابق، ص 249.

[22]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص 24.

[23]– الحسني صادق/ التحليل المالي والمحاسبي– "دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها" – دار مجدلاوي، عمان، ط 1، 1998، ص 420

[24]– أنظر فضالة أبو الفتوح علي/ إدارة الأموال في المشروعات وشركات قطاع الأعمال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، ط 2 ، 1996، ص 233 . يراجع كذلك سعيد يوسف البستاني/ أحكام الإفلاس والصلح الواقي في التشريعات العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص68.

[25]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص 35.

[26]– يراجع عبد النور حاتم بليغ، مفهوم التوقف عون الدفع في نظام الإفلاس، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد الأول، 2011 ص513 ،وكذا يوسف فتيحة المولودة عماري، أحكام الشركات التجارية، دار الغرب للنشر والتوزيع،2007 ،ص 58.

[27]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص41.

[28]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص 400.

[29]– بداوي علي، التسوية القضائية في القانون التجاري، المجلة القضائية العدد 2 سنة 2003 ، ص 32 إلى. 48

[30]– سلام حمزة، المرجع السابق، 402.

[31]– أحمد، محرز، نظام الإفلاس في القانون التجاري الجزائري، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 141 و142

[32]– سلام حمزة، المرجع السابق، 145.

[33]– سلام حمزة، المرجع السابق،

[34]– سلام حمزة، المرجع السابق،

[35]– سلام حمزة، المرجع السابق، ص 145.

[36]– فاتن حسين حوّى، المرجع السابق، ص 20.